



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

أثر تغيير الإنفاق العام في معدل البطالة في سورية
دراسة تحليلية (٢٠٠٠-٢٠١٢)

**The effect of general expenditure change
in the unemployment rate in Syria
Analytic study (2000 – 2012)**

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالب

محمد العلي

إشراف

الدكتور حسن حجازي

الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد

٢٠١٥م



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

استناداً إلى قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا رقم /١٠٨٩/ في جلسته رقم /١١/ التي انعقدت بتاريخ ٢٠١٥/٢/٩، القاضي بتشكيل لجنة الحكم لمناقشة رسالة الماجستير للطالب محمد العلي بعنوان: "أثر تغيير الإنفاق العام في معدل البطالة في سورية- دراسة تحليلية (٢٠٠٠-٢٠١٢)", تمت المناقشة يوم الأربعاء ٢٠١٥/٦/١٠، الساعة العاشرة صباحاً، وأجيزت أمام لجنة الحكم المؤلفة من السادة الأساتذة:

التوقيع

أعضاء لجنة الحكم:

د. محمد جميل عمر الأستاذ في قسم الاقتصاد - عضواً.

د. حسن حجازي الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد - مشرفاً.

د. مظهر يوسف المدرس في قسم الاقتصاد - عضواً.

شكر وتقدير

في البداية اشكر الله واحمده على ما وهبنا من النعم، وعلى توفيقه لي في إخراج هذا العمل المتواضع، ثم أتوجه بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف الدكتور حسن حجازي على طيب المعاملة وغزارة العلم، وعلى نصائحه القيمة بالإضافة إلى صبره معي إلى آخر المطاف.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة الحكم الأستاذ الدكتور محمد جميل عمر، والدكتور مظهر يوسف، لتفضلهم بقبول تحكيم هذه الرسالة، وأشكر جميع أساتذتي في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الذين دعموني حتى وصلت لهذه اللحظة، إلى هؤلاء جميعاً وإلى من غفلت عن ذكرهم لكم خالص تقديري وأمتناني.

محمد أحمد العلي

الإهداء

أهدي عملي وثمره جهدي بعد حمد الله على توفيقه ونعمته علي إلى والدي
نصير العلم والمعرفة الذي طالما سره نجاحي أطال الله في عمره، ووالدتي
العزيزة التي غمرتني بعطفها ورعايتها حفظها الله.

وإلى شريكة حياتي التي كانت دوماً سنداً
لي..... زوجتي.

وإلى طفلي الصغيرين المعلق قلبي بهما وأريد أن أكمل العمر
معهما..... تالة وعلي.

وإلى من أكن لهم كل الحب والتقدير وأعيش معهم أجمل اللحظات
وأحلاها..... اخوتي وأخواتي.

وإلى شركاء الفكر والمخلصين للصحة ورفاق الدرب وينايبع الوفاء
والاخلاص..... أصدقائي.

وإلى صاحب المخلص والمتفاني أمام صديقه، ومن كان عوناً لي في
دراستي ورسالتي..... مهند حسن آغا.

وإلى كل من يتسع لهم قلبي وغفلت عن ذكرهم أهدي لهم عملي المتواضع هذا.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
١	الإطار العام للبحث
٢	١. مقدمة البحث
٥	٢. أهمية البحث
٥	٣. مشكلة البحث
٥	٤. أهداف البحث
٦	٥. فروض البحث
٦	٦. حدود البحث
٦	٧. منهج البحث
٦	٨. الدراسات السابقة
٨	الفصل الأول: ماهية الإنفاق العام
٩	المبحث الأول: مفهوم الإنفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي
٩	١-١-١- مفهوم الإنفاق العام
٩	١-١-١-١- تعريف النفقة العامة
١٢	١-٢-١-١- الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي
١٢	١-٢-١-١- النفقات العامة في الدولة الحارسة
١٤	١-٢-١-١- النفقات العامة في الدولة المتدخلة
١٤	١-٢-١-١- النفقات العامة في الفكر الاشتراكي
١٥	١-٢-١-١- الإنفاق العام في الفكر المالي الحديث
١٧	١-٢-١-١- قياس دور الدولة في الاقتصاد

٢١	المبحث الثاني: ضوابط ومحددات الإنفاق العام
٢١	١-٢-١- ضوابط النفقات العامة
٢١	١-٢-١-١- ضابط المنفعة
٢٢	١-٢-١-٢- ضابط الاقتصاد
٢٤	١-٢-١-٣- ضابط المرونة
٢٥	١-٢-١-٤- ضابط الترخيص
٢٥	١-٢-١-٥- ضابط العدالة
٢٧	١-٢-٢- محددات الإنفاق العام
٢٧	١-٢-٢-١- شكل النظام السياسي
٢٧	١-٢-٢-٢- حالة النشاط الاقتصادي
٢٨	١-٢-٢-٣- توفر الإيرادات العامة
٢٩	المبحث الثالث: أنواع النفقات العامة وأسباب تزايدها
٢٩	١-٣-١- أنواع النفقات العامة
٢٩	١-٣-١-١- تقسيم النفقات العامة تبعاً لأغراضها
٣٠	١-٣-١-٢- تقسيم النفقات العامة تبعاً لآثارها في الانتاج القومي
٣١	١-٣-١-٣- تقسيم النفقات العامة تبعاً لنطاق سريانها
٣٢	١-٣-١-٤- تقسيم النفقات العامة تبعاً لانتظامها
٣٣	١-٣-٢- أسباب تزايد النفقات العامة
٣٣	١-٣-٢-١- أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة
٣٥	١-٣-٢-٢- أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة
٣٩	الفصل الثاني: مشكلة البطالة في سورية
٤٠	المبحث الأول: مفهوم البطالة، أنواعها، آثارها

٤٠	٢-١-١- تعريف البطالة وكيفية قياسها
٤٠	٢-١-١-١- تعريف البطالة
٤١	٢-١-١-٢- قياس معدل البطالة
٤٢	٢-١-١-٣- اختلاف طرق قياس معدل البطالة
٤٣	٢-١-٢- أنواع البطالة
٤٣	٢-١-٢-١- البطالة الدورية
٤٣	٢-١-٢-٢- البطالة الاحتكاكية
٤٤	٢-١-٢-٣- البطالة الهيكلية
٤٤	٢-١-٢-٤- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية
٤٥	٢-١-٢-٥- البطالة المقنعة
٤٥	٢-١-٢-٦- بطالة الفقر
٤٥	٢-١-٣- البطالة، أسبابها وآثارها
٤٥	٢-١-٣-١- أسباب البطالة
٤٧	٢-١-٣-٢- آثار البطالة
٤٩	المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المستخدمة في تفسير البطالة
٤٩	٢-٢-١- البطالة في التحليل الكلاسيكي
٥٠	٢-٢-٢- النظرية الكينزية المفسرة للبطالة
٥٠	٢-٢-٣- تفسير البطالة لدى الفكر الماركسي
٥١	٢-٢-٤- البطالة عند الفكر الكلاسيكي الجديد
٥١	٢-٢-٥- البطالة عند الفكر النقدي
٥٢	٢-٢-٦- النظريات الحديثة للبطالة
٥٢	٢-٢-٦-١- نظرية البحث عن العمل

٥٤	٢-٢-٦-٢-نظرية تجزئة سوق العمل
٥٥	٢-٢-٦-٣-نظرية الأجر المكافئ
٥٦	المبحث الثالث: البطالة في سورية
٥٧	٢-٣-١-تحليل بيانات البطالة في سورية
٦٣	٢-٣-٢-أسباب البطالة في سورية
٦٣	٢-٣-٢-١-أسباب جانب العرض
٦٨	٢-٣-٢-٢-أسباب جانب الطلب
٧٤	الفصل الثالث: دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية للإنفاق العام
٧٥	المبحث الأول: أثر نمو الإنفاق العام على معدل البطالة
٧٥	٣-١-١-واقع البطالة والتشغيل في سورية
٧٧	٣-١-٢-دراسة إحصائية للعلاقة بين الإنفاق العام ومعدل البطالة
٧٨	٣-١-٢-١-صياغة النموذج
٧٨	٣-١-٢-٢-نتائج تقدير النموذج
٧٩	٣-١-٢-٣-الدراسة الاقتصادية التحليلية
٨٠	٣-١-٣-التقدير الكمي للعلاقة بين الإنفاق العام وعدد المشتغلين
٨١	٣-١-٣-١-الدراسة الاقتصادية التحليلية
٨٤	المبحث الثاني: أثر الإنفاق العام على الاستهلاك الكلي وانعكاسه على التشغيل
٨٤	٣-٢-١-الآثار المباشرة للإنفاق العام على الاستهلاك الكلي
٨٤	٣-٢-١-١-الإنفاق العام المخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية
٨٥	٣-٢-١-٢-توزيع الدولة لدخول تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك
٨٧	٣-٢-٢-الآثار غير المباشرة للإنفاق العام على الاستهلاك الكلي
٨٩	٣-٢-٣-التقدير الكمي للعلاقة بين الإنفاق العام والاستهلاك الكلي

٩٠	٣-٢-٣-١-صياغة النموذج
٩٠	٣-٢-٣-٢-نتائج تقدير النموذج
٩١	٣-٢-٣-٣-الدراسة الاقتصادية التحليلية
٩٣	٣-٢-٤-التقدير الكمي للعلاقة بين الاستهلاك الكلي وعدد المشتغلين
٩٤	٣-٢-٤-١-الدراسة الاقتصادية التحليلية
٩٧	المبحث الثالث: أثر الإنفاق العام على الاستثمار الكلي
٩٧	٣-٣-١-واقع الاستثمار في سورية
١٠١	٣-٣-٢-التقدير الكمي للعلاقة بين الإنفاق العام والاستثمار الكلي
١٠٢	٣-٢-١-صياغة النموذج
١٠٣	٣-٢-٢-نتائج تقدير النموذج
١٠٣	٣-٢-٣-الدراسة الاقتصادية التحليلية
١٠٥	٣-٣-٣-التقدير الكمي للعلاقة بين الاستثمار الكلي وعدد المشتغلين
١٠٦	٣-٣-١-الدراسة الاقتصادية التحليلية
١١٠	النتائج
١١١	المقترحات
١١٣	المراجع

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
٥٧	اعداد المتعطلين حسب الجنس (بالألف)	(١)
٥٩	التوزيع النسبي للمتعطلين حسب الحالة التعليمية(%)	(٢)
٦٠	التوزيع النسبي للمتعطلين الشباب (١٥-٢٤) سنة من قوة العمل(%)	(٣)
٦٢	التوزيع النسبي للمتعطلين حسب المحافظات السورية	(٤)
٦٥	اعداد قوة العمل (بالألف)	(٥)
٦٧	التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة التعليمية والجنس(%)	(٦)
٦٩	التوزيع النسبي للمنشآت حسب استخدامها للتكنولوجيا عام ٢٠٠٥م (%)	(٧)
٧٠	تطور معدلات النمو خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)	(٨)
٧١	متوسط الأجر الشهري حسب القطاع خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١١)	(٩)
٧٦	اعداد العاملين في القطاع العام	(١٠)
٧٧	معدل نمو الانفاق العام ومعدل البطالة(%)، عدد المشتغلون (بالمليون)	(١١)
٨٥	تفصيلات الانفاق الجاري بالأسعار الجارية، الأرقام بالمليارات السورية	(١٢)
٨٨	المضاعف والميل الحدي للاستهلاك والادخار بالأسعار الجارية	(١٣)

٨٩	الاستهلاك الكلي بالأسعار الثابتة والانفاق العام (بالمليار)، عدد المشتغلون (بالمليون)	(١٤)
٩٨	الاستثمار العام والخاص والكلي بالأسعار الثابتة، الأرقام بالمليارات	(١٥)
٩٩	تطور رأس المال الثابت وتفصيلاته بالأسعار الثابتة، الأرقام بالمليارات السورية	(١٦)
١٠٠	تغير الناتج المحلي والاستثمار الكلي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠م	(١٧)
١٠٢	الاستثمار الكلي بالأسعار الثابتة والانفاق العام (بالمليار)، عدد المشتغلون (بالمليون)	(١٨)

فهرس الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
١٨	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي (٢٠١٢-٢٠٠٠)	(١)
١٩	نسبة الإنفاق العام الجاري إلى الناتج المحلي (٢٠٠٠- ٢٠١٢)	(٢)
٢٠	نسبة الانفاق العام الاستثماري إلى الناتج المحلي (٢٠٠٠- ٢٠١٢)	(٣)
٦٤	عدد السكان في سورية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١١)	(٤)
٦٦	اعداد المشتغلين في سورية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١١)	(٥)

أثر تغير الإنفاق العام في معدل البطالة في سورية دراسة تحليلية (٢٠٠٠-٢٠١٢)

اعداد الطالب

محمد العلي

المستخلص

تعتبر سياسة الإنفاق العام أحد الحلول لمواجهة حالات الاستخدام الناقص وخلق فرص العمل التي من شأنها أن تمتص جزءاً من البطالة وتخفف آلامها، ويهدف هذا البحث إلى تحديد خصائص وأسباب البطالة في سورية ودراسة وتحليل الآثار الاقتصادية للإنفاق العام عبر تحليل الانحدار والارتباط بين الإنفاق العام كمتغير مستقل وعدد من المتغيرات التابعة التي يؤثر فيها الإنفاق العام، ولمعالجة هذا الموضوع اتبع الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها، أن زيادة الإنفاق العام كانت ذات تأثير إيجابي على كل من عدد المشتغلين، والاستهلاك الكلي، والاستثمار الكلي، إلا أنه عند اختبار العلاقة الإحصائية بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل البطالة، تبين أنه لم يكن هناك أي ارتباط بينهما، ويفسر ذلك بأن كمية الإنفاق العام لم تكن كافية لمواجهة معدلات البطالة المرتفعة، التي كان من أهم أسباب تزايدها معدل النمو السكاني المرتفع، الذي زاد عرض العمل، بالإضافة إلى ضعف الطلب على الأيدي العاملة، نتيجة عدم مواكبة نمو الاستثمار لنمو اعداد المتعطلين، وأوصى الباحث إلى أنه يجب إعادة صياغة البرامج التشغيلية بهدف تشغيل الشباب، وخاصة الداخلين الجدد إلى سوق العمل، والعمل على مساعدتهم مادياً وفنياً في خلق فرص عمل لهم، وزيادة الاستهلاك الكلي ليكون محرك للطلب، من خلال رفع القوة الشرائية للرواتب والأجور، وتحسين سياسة الدعم، والتركيز على الإنفاق العام الاستهلاكي لكونه أكثر قدرة على خلق فرص عمل جديدة من الإنفاق العام الاستثماري.

الإطار العام للبحث

١. مقدمة البحث:

البطالة ظاهرة اقتصادية اجتماعية، توجد في مختلف المجتمعات المتقدمة منها أو المتخلفة، ولكنها تختلف في حدتها وطريقة علاجها بين دولة وأخرى، ويعكس معدل البطالة المرتفع وجود خلل في السياسة الاقتصادية المنفذة، إذ ينتج عن عدم الاستغلال الأمثل لعنصر العمل ضياع في الفرص لزيادة الإنتاج وزيادة النمو الاقتصادي، كما ينتج عن البطالة آثار اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد سيئة على المجتمع كافة، منها تدني مستوى المعيشة وزيادة الفقر، وارتفاع معدل الجريمة وغير ذلك.

ويعتبر الإنفاق العام أحد أدوات الحكومة المالية التي تستطيع التدخل من خلالها لرفع مستوى الطلب الكلي، الذي بدوره يساهم في رفع مستويات التشغيل ومواجهة البطالة، فالعلاقة بين الإنفاق العام وعدد المشتغلين علاقة طردية فكلما يزداد الإنفاق العام يزداد معه عدد المشتغلين، وفي سبيل دراسة تأثير الإنفاق العام في معدل البطالة في سورية تم إعداد هذا البحث بعنوان، "أثر تغيير الإنفاق العام في معدل البطالة في سورية"، بهدف توضيح طبيعة العلاقة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل البطالة في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١م)، حيث تم استثناء عام ٢٠١٢م نتيجة عدم توفر البيانات المنشورة، وقد انقسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول:

تناول الفصل الأول مختلف المسائل المتعلقة بالنفقات العامة، منها تعريف النفقة العامة وشرح أركانها، والمحددات والضوابط التي تحكم إصدارها، بالإضافة إلى أنواع النفقات العامة وأسباب تزايدها، إلا أن ما يجب التوقف عنده هو التطور التاريخي للنفقات العامة، فلم تصل النفقة العامة إلى شكلها الحالي كأداة من أدوات السياسة المالية تتوجه لخدمة أهداف اقتصادية واجتماعية فجأة، إنما مرت عبر تطور تاريخي صاحب تطور النظام السياسي والاقتصادي للدولة، إذ نظر الاقتصاديون التقليديون إلى الإنفاق العام على أنه مجرد إنفاق للاستهلاك العام، تقوم به الدولة أثناء أداءها لمهامها التقليدية في الأمن والقضاء وتسيير المرافق العامة، كما احترموا مبدأ توازن الموازنة فلا مبرر عندهم لتحصيل الإيرادات العامة إلا لتغطية النفقات العامة التي يجب أن تقيد بأضيق الحدود

من أجل زيادة الادخار، وبذلك كانت الدولة هي دولة حارسة، لم يكن فيها للإنفاق العام أي دور اقتصادي بل كان إنفاقاً حياً. وبعد أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩م، تخلت الدولة عن دورها الحيادي التقليدي، نتيجة عجز النظام الرأسمالي القائم على النشاط الفردي الحر عن تحقيق التوازن الاقتصادي، وبرز الحل عبر تدخل الدولة وتنشيط الطلب الكلي الفعال من خلال الإنفاق العام، باعتباره المحرك لدورة النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة، وترتب على هذه الزيادة الاهتمام بدراسة أنواع الإنفاق العام، وتأثير كل نوع في الاقتصاد، وتزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأصبح من مهامها تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، كما أدى هذا التطور إلى خروج الموازنة العامة عن إطارها التقليدي المعروف بمبدأ توازن الموازنة، نتيجة اتساع مهام الدولة ودورها المالي وزيادة نفقاتها على الرغم من احتمال أن تصاب الموازنة بعجز، مما أدى إلى قبول فكرة عجز الموازنة، وأنه يمكن من خلالها تحقيق التوازن الاقتصادي وتطبيق الآثار الناشئة عن الدورات الاقتصادية.

أما الفصل الثاني من الرسالة فقد تناول مشكلة البطالة في سورية، ذكر فيه الملامح الأساسية للبطالة من تعريفها وكيفية قياسها، وشرح أنواعها، كما تم عرض وجهات نظر مختلف المدارس الاقتصادية التي تفسر مشكلة البطالة، إذ افترض الكلاسيك استحالة حدوث بطالة؛ نتيجة إيمانهم بالتوازن الاقتصادي الكلي، وإن وجدت البطالة فهي اختيارية، وأن معالجتها تكمن في انخفاض الأجور وبالتالي انخفاض التكاليف وازدياد الأرباح مما يدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج وزيادة الطلب على الأيدي العاملة مما يخفض البطالة، بينما رفض كينز فكرة وجود بطالة اختيارية وأن البطالة عنده إجبارية نتيجة انخفاض الطلب الفعال وما ينتج عنه من انخفاض في الطلب على الأيدي العاملة، أما النظريات الحديثة المفسرة للبطالة فقد بينت أن للبطالة أسباب أخرى لم يتم ذكرها منها أن البطالة تعود إلى عدم توفر المعلومات الكافية للمتطلين عن فرص العمل المتوفرة المتناسبة مع مؤهلاتهم، كما رد آخرون البطالة إلى الأجر المرتفع الذي يعمد أصحاب

الأعمال إلى دفعه لتشجيع العمال على زيادة إنتاجيتهم، مما يخلق فائض في عرض العمل يؤدي إلى ظهور بطالة.

وأخيراً في هذا الفصل تم دراسة وتحليل البطالة في سورية مستعينين بالأرقام والإحصائيات، ومن خلال قراءة تحليلية لبيانات البطالة تم استنتاج خصائص البطالة في سورية، وبعد ذلك كان لابد من التعرض لأسباب البطالة في سورية، حيث تم تصنيفها لمجموعتين، منها ما يتعلق بجانب عرض العمل ويؤدي إلى زيادته، وأهمها المعدل المرتفع لنمو السكان، الذي أدى إلى زيادة قوة العمل، بالإضافة إلى تطور عدد المشتغلين بشكل لا يتناسب مع زيادة عرض العمل، كما كان لتزايد مخرجات التعليم دور في زيادة عرض العمل؛ نتيجة اعتماد الانتاج في سورية على تكنولوجيا منخفضة، حيث شكل من يحملون شهادة ابتدائية فما دون حوالي نصف المشتغلين عام ٢٠١١م، أما أسباب البطالة من جانب الطلب فأهمها عدم مواكبة نمو الاستثمار لنمو اعداد المتعطلين، مما ساهم في قصور تلبية الطلب للعرض المتزايد من القوى العاملة، كما أدى انخفاض مستوى الأجور إلى زيادة البحث عن فرص عمل توفر دخلاً أعلى، أو إلى ممارسة أكثر من مهنة مما ساهم في تقلص فرص العمل المتاحة أمام الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

واهتم الفصل الثالث بالآثار الاقتصادية للإنفاق العام، ويمثل هذا الفصل القسم العملي من الأطروحة، وفيه تم اختبار العلاقة الإحصائية بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل البطالة، لمعرفة دور الإنفاق العام في مواجهة البطالة، وبما أن التشغيل يعتبر المدخل الرئيسي لمواجهة البطالة فقد تم اختبار العلاقة الإحصائية بين الإنفاق العام وعدد المشتغلين، وينحصر تأثير الإنفاق العام في زيادة الطلب على الأيدي العاملة في اتجاهين، أحدهما من خلال تأثير الإنفاق العام على الاستهلاك الكلي وانعكاسه على عدد المشتغلين، والثاني عبر تأثير الإنفاق العام على الاستثمار الكلي ودوره في زيادة عدد المشتغلين، وقد تم إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة لمعرفة أي الاتجاهين أكثر قدرة في زيادة فرص العمل، وفي النهاية خلص البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات، ويأمل الباحث أن تقدم الأطروحة إضافة إلى المكتبة السورية في مجال الاقتصاد.

٢. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في رصد واقع الإنفاق العام في سورية ودوره في رفع مستويات التشغيل، حيث يعتبر الإنفاق العام جزءاً من الطلب الكلي وأحد مكونات الطلب القعالي الذي يساهم في رفع مستويات التشغيل ومواجهة البطالة، كما يعد الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة لبلوغ أهدافها، والوسيلة التي تتيح لها تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وممارسة دورها التداخلي في مختلف مجالات الحياة.

٣. مشكلة البحث:

يعتبر الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل زيادة معدلات الاستخدام والتوظيف، إما من خلال زيادة استثماراتها المباشرة التي تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في مؤسسات الدولة وشركات القطاع العام، وإما عن طريق حفز الاستثمار الكلي والنمو الاقتصادي عبر تحريك الطلب الفعال بزيادة الاستهلاك الكلي، إلا أنه عند تتبع معدل البطالة في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، نجد أنه كان مرتفعاً على الرغم من تزايد الإنفاق العام في نفس الفترة، لذلك ستحاول هذه الدراسة تفسير ذلك والإجابة على التساؤلين التاليين:

- هل كان هناك دور للإنفاق العام في مواجهة البطالة وزيادة عدد المشتغلين؟
- ما تأثير تزايد الإنفاق العام على كل من الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي؟

٤. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

١. تحديد أهم خصائص البطالة وأسبابها في سورية.
٢. توضيح طبيعة العلاقة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل البطالة في سورية.
٣. بيان أثر الإنفاق العام على الاستهلاك الكلي وانعكاسه على التشغيل.
٤. دراسة وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والاستثمار الكلي في سورية.

٥. فروض البحث:

- تم تحديد فروض البحث على ضوء الإشكالية المطروحة كما يلي:
١. لم يستطع الإنفاق العام مواجهة المعدلات المرتفعة من البطالة.
 ٢. هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام وعدد المشتغلين في سورية.
 ٣. الإنفاق العام قد أثر طردياً على كل من الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي.

٦. حدود البحث:

- **الحد المكاني:** اعتمد في معظم البحث على الاستعانة بالإحصائيات والبيانات التي أخذت عدد من المؤشرات الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية.
- **الحد الزمني:** سيتم أخذ البيانات للمؤشرات الاقتصادية المستخدمة، من سنة أساس هي عام ٢٠٠٠م وصولاً إلى عام ٢٠١١م، وقد تم استثناء عام ٢٠١٢م من الدراسة نتيجة عدم توفر البيانات المنشورة.

٧. منهج البحث:

لمعالجة هذا الموضوع تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، كما سيتم الاستعانة بدراسة الانحدار الخطي البسيط والارتباط لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة، والمتغيرات التابعة وسنستخدم البرنامج الإحصائي **SPSS FOR WINDOWS**، لأغراض الاختبار والدراسة.

٨. الدراسات السابقة:

نظراً لأهمية موضوعي الإنفاق العام والبطالة في اقتصاد أي بلد فقد حضيا باهتمام الباحثين من كل صوب، وسنورد بعض الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع البطالة أو موضوع الإنفاق العام في الجامعات السورية وهي:

١. صقر، أديب. البطالة في سورية، الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ٢٠٠٦م: وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أسباب البطالة في سورية، وردّها الباحث إلى مجموعتين من العوامل منها الداخلية كتراجع معدلات النمو الاقتصادي

عن معدلات النمو السكاني وضعف الموائمة بين مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وعوامل خارجية منها انخفاض الطلب على العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي، واقترح العمل على اتخاذ إجراءات لتنظيم وتدريب القوى العاملة.

٢. شيخ عمر، عمر موسى، دراسة مشكلة البطالة وعلاجها دراسة ميدانية على سورية، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٨م: ركزت الأطروحة على تسليط الضوء على الأسباب التي أدت للبطالة في سورية وتحليلها، ودراسة الآثار التي نتجت عنها مع محاولة صياغة مجموعة من الإجراءات والمقترحات الواجب إتباعها للقضاء على مشكلة البطالة من خلال معالجة جديّة.

٣. البرغوثي، عروبة. النفقات العامة في سورية من حيث مصادر تمويلها وأثرها على المتغيرات الكلية في الاقتصاد السوري، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق: وجاءت الدراسة لتركز على النفقات العامة من حيث مصادر تمويلها، وتأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، واستنتج الباحث أن السياسة المالية المتمثلة بالإنفاق العام قد لعبت دوراً هاماً في الاقتصاد أكثر من السياسة النقدية من خلال دراسات إحصائية اجراها.

٤. قسبة، نبال. أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي في سورية خلال الأعوام ١٩٩٤-٢٠٠٣، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٦م: وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في سورية، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الناتج المحلي، وذلك من خلال دراسة وتحليل أثر النفقة العامة على كل مكونات الناتج المحلي وآثار زيادتها أو تخفيضها.

يتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بالربط بين متغيري الإنفاق العام ومعدل البطالة في دراسة واحدة مستعنيين بدراسة الانحدار الخطي البسيط والارتباط لتحديد طبيعة العلاقة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل البطالة في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، كما يهدف البحث إلى إظهار أثر الإنفاق العام على كل من الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي وانعكاس ذلك على عدد المشتغلين.

الفصل الأول

ماهية الإنفاق العام

أدى انتقال الدولة من مفهوم الحياد المالي والاقتصر على الوظائف التقليدية، إلى مفهوم التدخل لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، إلى زيادة الاهتمام بالإنفاق العام، بحكم توسع وظائف الدولة وتعدد نشاطاتها، لذلك أصبحت النفقة العامة أداة من الأدوات المالية التي تعتمد الدولة عليها في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

ونتيجة زيادة حجم النفقات العامة بسبب تعدد الحاجات العامة التي لا حصر لها، كان لابد من وضع ضوابط تحكم النفقة العامة وتمنع خروجها عن الهدف الذي حددت له، بالإضافة للحد من الإسراف والتبذير في الأموال العامة، وتتأثر النفقات العامة بمحددات تحد من التوسع فيها، منها ما هو مرتبط بحالة النشاط الاقتصادي للبلد، وأخرى تتعلق بمدى قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات العامة، كما ساهم تعدد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي ترمي الدولة إلى تحقيقها في تعدد أنواع النفقات العامة، وكان لاختلاف الوظائف التي تقوم بها الدولة دور أيضاً في تعدد أنواع الإنفاق العام، والهدف من خلال هذا الفصل هو توضيح مختلف المسائل المتعلقة بالإنفاق العام مثل مفهوم النفقات العامة وتطورها التاريخي تماشياً وأشكال الدولة في الفكر الاقتصادي، ثم التطرق إلى محددات وضوابط الإنفاق العام، وأخيراً بيان أنواع النفقات العامة وأسباب تزايدها، وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم الإنفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثاني: ضوابط ومحددات الإنفاق العام.

المبحث الثالث: أنواع النفقات العامة وأسباب تزايدها.

المبحث الأول: مفهوم الإنفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي.

احتل الإنفاق العام أهمية خاصة ضمن دراسة المالية العامة، لأنه الأداة التي تعمل الدولة من خلالها على إشباع الحاجات العامة، كما أصبح من الأدوات المالية الهامة التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق الاهداف الاقتصادية، على اعتبار أن النفقة العامة ذات تأثير اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت، ومع تطور دور الدولة وانتقالها من "الدولة الحارسة" إلى "الدولة المتدخلة"، تطورت دراسة النفقات العامة وأصبحت تأخذ مكاناً بارزاً في المالية العامة.

١-١-١- مفهوم الإنفاق العام:

يعتبر الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة والمؤسسات التابعة لها لتحقيق أهدافها، والوسيلة التي تتيح لها تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وممارسة دورها في مختلف مجالات الحياة، وعلى هذا الأساس فإن دراستنا للنفقات العامة تتضمن النقاط التالية:

١-١-١-١- تعريف النفقة العامة:

"هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة"^١، يتضح من هذا التعريف أن أركان النفقة العامة ثلاثة هي^٢:

• الصفة النقدية للنفقة العامة.

إذا استخدمت الدولة مبالغ نقدية في سبيل الحصول على ما تحتاج إليه من السلع والخدمات، أو لمنح الإعانات والمساعدات، عد هذا العمل من قبيل الإنفاق العام^٣، وعلى هذا الأساس يخرج من عداد النفقات العامة كافة الأساليب غير النقدية التي يمكن أن تعتمد عليها الدولة للحصول على ما يلزمها من السلع والخدمات، ومن ذلك

^١ بركات، عبد الكريم صادق. (١٩٨٧). الاقتصاد المالي. دمشق: منشورات الدار الجامعية دمشق. ص ٢٤٣.

^٢ حشيش، عادل أحمد. (١٩٨٤). أصول المالية العامة. الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية. ص ٦٢-٦٥.

^٣ ناشد، سوزي عدلي. (٢٠٠٦). المالية العامة. (ط.١). لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية. ص ٢٧.

ما كانت تلجأ إليه الدولة قديماً من الاستيلاء الجبري على ما تحتاج إليه بغير مقابل أو إكراههم على أداء بعض الخدمات سخرة بدون أجر، ولا يعتبر أيضاً إنفاقاً عاماً المزايا العينية التي تقدمها الدولة لبعض القائمين بخدمات عامة أو لغيرهم من الأفراد كالسكن المجاني أو غير ذلك^٤.

وإن المبرر لاتخاذ النفقة العامة شكلاً نقدياً يرجع إلى عدة أسباب هي^٥:

١. الانتقال الطبيعي للاقتصاد من مرحلة المقايضة إلى مرحلة استخدام النقود.
 ٢. صعوبة الرقابة على الإنفاق العام في حال اتخاذه الشكل العيني، حيث تحتاج النفقة العامة من أجل تنفيذها وتوجيهها للأهداف المطلوبة إلى الرقابة.
 ٣. يخلق الإنفاق العيني بعض المشاكل التي تؤدي إلى عدم الثقة، منها ما يتعلق بتقدير النفقة أو تفضيل أفراد دون الآخرين، أو غير ذلك.
 ٤. يوفر الإنفاق العيني مزايا عديدة كما يمكن أن يؤدي إلى عدم المساواة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة.
- ومما سبق فإن الأصل في الإنفاق العام أن يكون نقدياً، ومع ذلك فإن كل هذا لا يمنع الحكومة من اللجوء إلى الإنفاق العام العيني حينما تضطر إلى ذلك^٦.

• الشخصية العامة للقائم بالإنفاق.

إن النفقة حتى تعتبر نفقة عامة ينبغي أن تصدر عن شخص معنوي عام سواء كان هذا الشخص هو الدولة أو إحدى مؤسساتها أو إحدى هيئاتها العامة^٧، وهي على وجه العموم أشخاص القانون العام وفقاً لما يحدده التنظيم الإداري للدولة من مسؤوليات، وعليه لا يعد من قبيل الإنفاق العام المبالغ التي ينفقها أشخاص القانون الخاص، حتى

^٤ شهاب، مجدي محمود. (١٩٨٨). الاقتصاد المالي. بيروت: الدار الجامعية. ص ٣٩.

^٥ شقير، محمد لبيب. (١٩٥٧). علم المالية العامة. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. ص ١٤.

^٦ فرهود، محمد سعيد. (١٩٩٤). مبادئ المالية العامة - الجزء الأول. حلب: منشورات جامعة حلب. ص ٥٠.

^٧ ناشد، سوزي عدلي. مرجع سابق. ص ٢٩.

ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام، وبذلك تعتبر النفقة التي تصدر من شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاط عام هي النفقة العامة.

ونميز في الفكر المالي بين فكرتين للنفقة بين النفقة العامة والخاصة^٨، وتتعلق هاتان الفكرتان بطبيعة القائم بالإنفاق الأولى منها قانونية والثانية اقتصادية واجتماعية وسوف نتعرض لكليهما فيما يأتي:

١. **الفكرة القانونية:** تبنى هذه الفكرة الماليون التقليديون لأنها تتوافق مع فكرتهم عن "الدولة الحارسة"، فقد فرقوا بين النفقة العامة والنفقة الخاصة تبعاً للطبيعة القانونية لمن يقوم بالإنفاق، فالنفقة تكون خاصة إذا قام بها أشخاص المعنوية الخاصة مثل الأفراد والجمعيات والشركات، والنفقة تكون عامة إذا صدرت من أشخاص القانون العام كالوزارات والمؤسسات العامة.

٢. **الفكرة الاقتصادية والاجتماعية:** وتعتمد هذه الفكرة على طبيعة الوظيفة التي تخصص لها النفقة^٩، وتبعاً لهذه الفكرة ليست كل النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام نفقات عامة، كما أنه تعتبر نفقات عامة ما يقوم بها أشخاص المعنوية الخاصة من إنفاق بتفويض من طرف الدولة^{١٠}.

• الغرض من النفقة العامة إشباع حاجة عامة.

يجب أن تهدف النفقة إلى تحقيق نفع يعود على مجموع المواطنين وليس على فرد أو أفراد بالذات وذلك حتى تكتمل مشروعيتها^{١١}، وعليه لا يكون الإنفاق عاماً إلا إذا استهدف إشباع حاجة عامة، وبالتالي لا يدخل في نطاق الإنفاق العام قيام الدولة بإنفاق بعض مواردها في سبيل تحقيق منافع شخصية لفرد معين لأنه يخرج عن

^٨ الوادي، محمود حسين، وعزام، زكريا أحمد. (٢٠٠٧). مبادئ المالية العامة. (ط.١). الأردن: دار المسيرة. ص ١١٩.

^٩ الحاج، طارق. (١٩٩٩). المالية العامة. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع. ص ٢٤.

^{١٠} خلف، فلاح حسين. (٢٠٠٨). المالية العامة. (ط.١). الأردن: عالم الكتاب الحديث - جدار للكتاب. ص ٩٢.

^{١١} الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، والخشالي، منجد عبد اللطيف. (٢٠٠٥). المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة.

الأردن: دار المناهج. ص ٣٤.

نطاق العدالة والمساواة بين الأفراد جميعاً^{١٢}، إذ يقتضي مفهوم العدالة التساوي في الانتفاع من النفقة العامة بما أنهم يتحملون الضرائب جميعاً، أما الإخلال بمبدأ العدالة فيفقد النفقة العامة شرعيتها.

ومما سبق يتضح انه لا يكون الإنفاق عاماً إلا إذا توافرت فيه الشروط الثلاثة السابقة وهي ان تتسم بالنقدية، وأن تصدر من هيئة عامة، وان يكون الهدف منها إشباع حاجة عامة.

١-١-٢- الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي:

جاء تطور دور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي مصاحباً لتطور دور الدولة في الاقتصاد، وقد احتلت دراسة النفقات أهمية كبيرة بعد تطور دور الدولة والتسليم بتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة بعد عجز المدرسة التقليدية عن حل المشاكل والأزمات التي أصابت الاقتصاد الكلي كالتضخم والركود والانكماش، من خلال ما كانت تؤمن به من فكرة الخروج التلقائي منها عبر آليات السوق^{١٣}. وقد تطور الإنفاق العام مصاحباً للأشكال التي مرت بها الدولة كما يلي:

١-١-٢-١- النفقات العامة في الدولة الحارسة.

كان ينظر إلى الإنفاق العام على أنه انفاق استهلاكي، وأن دوره محايد أي ليس له تأثير على الحياة الاقتصادية، ويستند ذلك إلى الدعائم الفكرية للكلاسيك والتي تعكس قدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوظيف الكامل تلقائياً من دون الحاجة إلى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي باستثناء القيام بالوظائف التقليدية، كما أصر الكلاسيك

^{١٢} ناشد، سوزي عدلي. مرجع سابق. ص ٣٣.

^{١٣} Richard Bonney : systèmes économiques et finances publiques, pressé universitaire de France, 1996, p399.

على ضرورة توازن الميزانية العامة سنوياً تحقيقاً لمبدأ الحياد المالي^{١٤}، وهذا ما أدى إلى الحد من حجم النفقات وأنواعها واقتصرت النفقات العامة على الأنواع التالية^{١٥}:

• نفقات الأمن والدفاع.

وتعتبر أن هذه النفقات لا يمكن للدولة التخلي عنها لا في وقت السلم ولا الحرب، وتختلف هذه النفقات من بلد لآخر ومن وقت لآخر.

• نفقات القضاء.

وتعد هذه النفقات مهمة للمحافظة على ممتلكات الأفراد ومصالحهم، ومن أجل فرض الاستقرار والنظام، وتكون على شكل أجور ومزايا للعاملين في القضاء.

• نفقات تسيير المرافق العامة. وتنقسم إلى^{١٦}:

- نفقات من شأنها تسهيل حركة التجارة كالموانئ والجسور والطرق، وتتغير هذه النفقات تبعاً لمستوى النشاط التجاري.

- نفقات التعليم وتدريب الشباب، وتعد هامة فهي تجلب عائداً في الأجل القصير عبر الرسوم والمستحقات التي يدفعها الطلاب، وفي المدى الطويل سيكون لهؤلاء الطلاب دور في تحقيق الازدهار والتطور لبلادهم.

ومما تقدم نجد أن المدرسة التقليدية نظرت إلى الإنفاق العام بنفس النظرة التي نظرت بها إلى الإنفاق الخاص، واعتبرته انفاق استهلاكي، لذلك يجب أن يتقيد بأضيق الحدود، من أجل العمل على زيادة الادخار، وبذلك تكون الدولة هي "دولة حارسة"، يقتصر عملها في تسيير المرافق العامة، وليس للإنفاق العام أي دور اقتصادي، وبذلك أصبح الإنفاق العام محايداً.

¹⁴ Bachanan "the public finances", Irwin 1965, chapter 7, the budgetary process in the U.S, McGraw- Hill 1955 chapter 18.

^{١٥} فارس، عبد الرزاق. (١٩٩٧). الحكومة والفقراء والإنفاق العام -دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية. (ط.١). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. ص. ٢٢-٢٣.

^{١٦} عبد العظيم، حمدي. (٢٠٠٧). السياسات المالية والنقدية-دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي. مصر: الدار الجامعية. ص. ١٩٩-٢٠٠.

١-١-٢-٢- النفقات العامة في الدولة المتدخلة.

أبرزت أزمة الكساد الكبير سنة ١٩٢٩م، عدم صحة الافتراضات الكلاسيكية بأن الاقتصاد في حالة توازن دائم، وأن الاختلالات فيه تكون عرضية فقط ويتم العودة إلى حالة التوازن بفعل آلية السوق انطلاقاً من فكرة "اليد الخفية" لـ "آدم سميث"، مما أدى إلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك انتقلت الدولة من مفهوم "الدولة الحارسة" التي لا تؤمن فيه بضرورة التدخل في الأسواق والتأثير على حرية حركتها، إلى مفهوم "الدولة المتدخلة" التي تعتبر أن التدخل ضروري للقضاء على الأزمات وإعادة النشاط للاقتصاد.

وقد تخلت الدولة عن دورها الحيادي التقليدي وخاصة بعد انتشار أفكار نظرية (كينز)، خلال الثلاثينات من القرن الماضي، الذي بين عجز النظام الرأسمالي القائم على النشاط الفردي الحر عن تحقيق التوازن، وأوضح أن أزمة ١٩٢٩م ناتجة عن الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي، وأن الحل يكون من خلال تدخل الدولة وتنشيط الطلب الكلي الفعال عن طريق الإنفاق العام، باعتباره المحرك لدورة النشاط الاقتصادي، ومن هنا يتضح لنا التغيير الذي طرأ على الفكر الاقتصادي حول النظرة إلى دور الدولة في الاقتصاد، وهذا التطور في دور الدولة أدى إلى أن تصبح السياسية المالية ركناً هاماً من أركان الاقتصاد الكلي وأصبح من مهام الدولة التدخل لحل الأزمات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى التوازن المالي، وقد أدى ذلك إلى زيادة حجم النفقات العامة، وترتب على هذه الزيادة الاهتمام بدراسة أنواع النفقات العامة، وتأثير كل نوع في الاقتصاد.^{١٧}

١-١-٢-٣- النفقات العامة في الفكر الاشتراكي.

ظهرت مبادئ الفكر الاشتراكي بعد نشوب الثورة الروسية سنة ١٩١٧م، ونظر أنصار هذا الفكر إلى أن الجوهر في الأزمات الاقتصادية التي يشهدها النظام الرأسمالي تعود إلى

^{١٧} الرداوي، تيسير. (٢٠٠٠). تاريخ الأفكار الاقتصادية. كلية الاقتصاد: منشورات جامعة حلب. ص ٤٣٢.

تغليب مصلحة الأفراد على المصلحة العامة في المجتمع، مما أدى إلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد وأن تكون المقرر الرئيسي لأي نشاط بحكم أنها قادرة على تعظيم مصلحة أفرادها.

لم يعد دور الدولة وفق هذا الفكر على التدخل فقط لحل الأزمات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وإنما توسع لتصبح الدولة هي المالك لوسائل الإنتاج وتتفرد باتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والإنتاج، بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي تحقيقاً للمصلحة العامة وعدم الإخلال بالجانب الاجتماعي، وهذه المشاركة في النشاط الاقتصادي يجب أن تكون مستمرة انطلاقاً من مبدأ "الايديولوجية الاجتماعية" وبذلك تصبح الدولة هي المنتج الأكبر وتمتلك معظم وسائل الإنتاج، ومن مهام الدولة في النظام الاشتراكي أن تمتلك وتستثمر وسائل الإنتاج وتقوم بتوزيع الدخل أكثر من كونها مستهلكة له، وإن تولي الدولة لهذه المهام يستدعي تزايد في النفقات العامة، لتتمكن الدولة من أداء مهامها في تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.^{١٨}

تحل النفقات العامة في الفكر الاشتراكي أهمية كبيرة، فهي تمس الجانب الاقتصادي لأن الدولة هي المنتج والمستثمر الأكبر في السوق وبذلك تتحمل العبء الأكبر في تحقيق التوازن بين الاستهلاك والإنتاج، وكذلك تمس الجانب الاجتماعي أيضاً لأنه يقع على عاتقها تعظيم مصلحة أفرادها وإشباع جميع الحاجات العامة، وهذا ما يؤدي إلى تزايد في حجم النفقات العامة في الدول الاشتراكية.

١-٢-٤- الإنفاق العام في الفكر المالي الحديث.

إن تطور دور السلطة العامة، عبر التاريخ باتجاه المزيد من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أدى إلى اتساع كبير في نشاطها المالي، وخاصة بعد بروز معالم نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على مبادئ العولمة وظهور ما يسمى "دولة الرفاه الاقتصادي" حيث تتوسع الدولة في نفقاتها الاجتماعية لتحقيق الرفاه الاجتماعي للأفراد

^{١٨} شامية، أحمد زهير، والخطيب، خالد. (١٩٩٧). المالية العامة. سورية: دار زهران للنشر والتوزيع. ص ٤٢.

وبذلك لا يقتصر دورها على تحقيق التوازن الاقتصادي فقط^{١٩}، وبرزت في هذا المجال نفقات عامة جديدة تتولى الدولة أداءها ومنها:

● نفقات محاربة الفقر.

حيث تعمل الدول على التخفيف من حدة الفقر عبر تطوير شبكات الحماية الاجتماعية، والتوسع في توزيع الإعانات، كما يحدد البنك الدولي خط الفقر ب(١,٢٥) دولار في اليوم كمخصص للفرد وهو يمثل الحد الأدنى للمعيشة، لذلك تعمل الدول على زيادة استثماراتها وتوفير فرص عمل للمناطق كثيفة السكان، ورفع مستوى المعيشة لأفرادها، وتعديل التشريعات والقرارات التي تحول دون توفير العدالة الاجتماعية.

● نفقات القضاء على الأمية.

تتولى الدولة مهمة تامين حد أدنى من التعليم لأفرادها، عبر توفير منشآت ومستلزمات التعليم وفق سياسة التوجه للأماكن الأكثر تجمعا سكانياً والأكثر حاجة، ودعم محدودي الدخل لمتابعة تعليمهم.

● نفقات الرقابة الاقتصادية.

يعتبر الفساد الاقتصادي من أهم عوامل فشل السياسة الاقتصادية، لذلك ينبغي على الدولة إقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية للتصدي لقضايا الرشوة والفساد، كما يجب العمل على تسهيل النشاط الاستثماري ومحاربة كل ما من شأنه عرقلة ذلك كظاهرة الاقتصاد الموازي.

● نفقات الرعاية الصحية الضرورية.

يتوجب على الدولة الالتزام بتامين حد أدنى ضروري للرعاية الصحية للأفراد والعمل على أن تستفيد من ذلك كافة مناطق الدولة، ويظهر ذلك بوضوح من خلال تطور حجم الإنفاق العام الموجه للرعاية الصحية في أغلب بلدان العالم.

^{١٩} قدي، عبد المجيد. (٢٠٠٦). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. (ط.٣). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص١٣.

• نفقات البحث العلمي.

يعتبر الإنفاق على البحث العلمي أحد أهم عوامل ازدهار البلدان وتحقيق التنمية المستدامة، وقد أصبح يشكل نسبة جيدة من إجمالي الإنفاق العام خاصة في الدولة المتقدمة، التي تشهد تطوراً ملحوظاً في مختلف الجوانب التكنولوجية المرتكزة على العلم والمعرفة، ويعتبر ذلك ثمرة لما تم إنفاقه في مجال خدمة البحث العلمي في تلك البلدان، فالإنفاق على البحث العلمي هو استثمار سوف يعطي نتائجه على المدى الطويل، ويقل إقبال القطاع الخاص بالإنفاق على البحث العلمي بسبب عدم مردوديته على المدى القصير لذلك يتوجب على الدولة تولي الإنفاق عليه.

١-١-٢-٥- قياس دور الدولة في الاقتصاد.

أصبح تدخل الدولة في الاقتصاد ضرورة لا مفر منها، لذلك يجب أن يخضع هذه التدخل إلى جملة من المؤشرات والمعايير تجنباً لطغيان القطاع العام في الحياة الاقتصادية، مما ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي، ومن بين هذه المعايير التي تقيس دور الدولة في الاقتصاد نجد^{٢٠}:

• نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي.

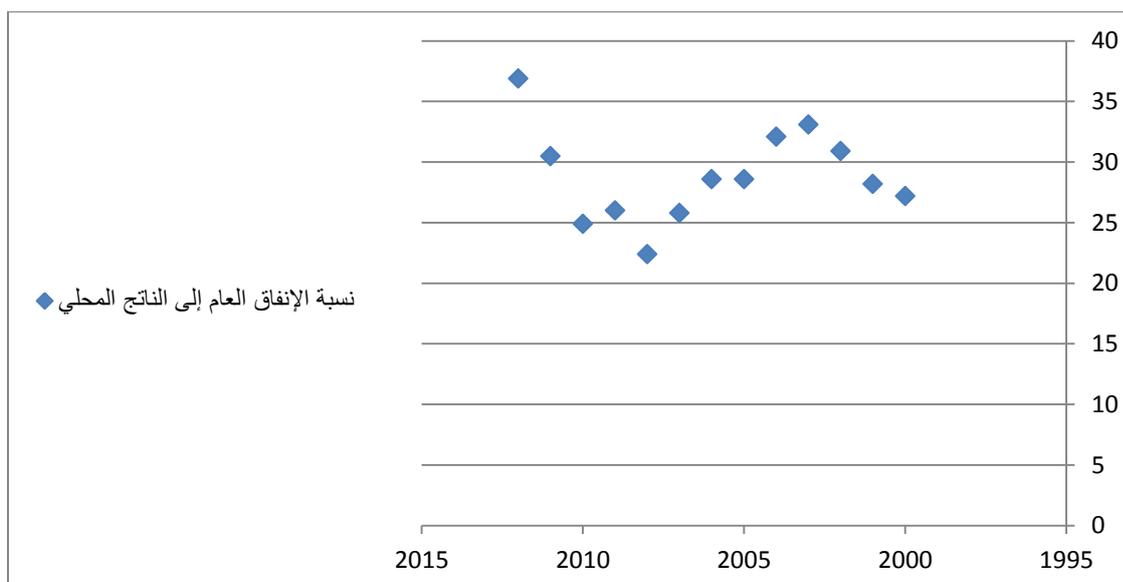
يقيس هذا المعيار مدى الحجم المخصص من الدخل القومي للإنفاق العام، وتتمثل النفقات العامة في نفقات جميع الهيئات والسلطات المتمثلة في الحكومة المركزية والمحلية، ويعبر عن مدى مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي، إلا أن هناك صعوبات عديدة يعاني منها هذا المعيار تتمثل في مدى دقة المعلومات المتوفرة، أو توفر نفقات السلطات المحلية نظراً لتعددتها.

والشكل رقم (١) التالي يمثل نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي في سورية، ويتبين لنا من خلاله أن النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي شكلت

^{٢٠} قدي، عبد المجيد. مرجع سابق. ص ١٨.

نسبة مهمة حيث كانت بالمتوسط خلال فترة الدراسة (٢٨,٨%)^{٢١}، إلا أنها لم تأخذ منحى مستقر، بل كانت متذبذبة، وأعلى قيمة لها كانت عام ٢٠١٢م نتيجة التوسع في الإنفاق الجاري نظراً لما تشهده البلاد من أزمة، استدعت التوسع في الإنفاق، انظر إلى الشكل (١).

الشكل رقم (١): نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي (٢٠٠٠-٢٠١٢).



المصدر: الشكل من تصميم الباحث بالاعتماد على بيانات منشورات مصرف سورية المركزي الربعية، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، أما بيانات عامي ٢٠١١، ٢٠١٢، من تقديرات الاسكوا، النزاع في الجمهورية العربية السورية - تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٤، ص ١١.

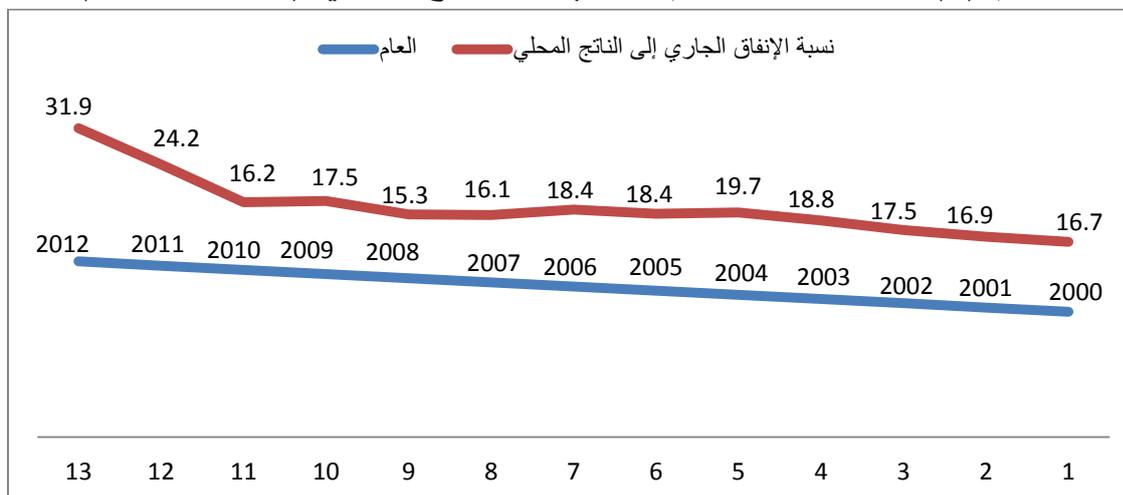
• نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي.

يعبر الاستهلاك العام عن جميع أوجه الإنفاق الجاري بما في ذلك الإنفاق العسكري، وهو يبين حجم الخدمات التي توفرها الحكومة لعامة الأفراد، ويوضح الشكل رقم (٢) التالي نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الذي بقي ضمن مستويات متقاربة حتى عام ٢٠١٠م، أما بعد ذلك فقد ازداد الإنفاق الجاري متأثراً بالأزمة التي تشهدها البلاد مما أدى إلى ارتفاعه فوق مستوى (٣٠%) من الناتج

^{٢١} النسبة من حساب الباحث بالاعتماد على منشورات مصرف سورية المركزي الربعية، ٢٠٠٥، ٢٠١٠م.

المحلي، وذلك نتيجة الزيادة في الأجور التي حصلت، بالإضافة إلى الزيادة في الإنفاق العسكري ومبالغ الرعاية الاجتماعية.

الشكل رقم (٢): نسبة الإنفاق العام الجاري إلى الناتج المحلي (٢٠٠٠-٢٠١٢).



المصدر: الشكل من تصميم الباحث بالاعتماد على منشورات مصرف سورية المركزي الربعية، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، أما بيانات عامي ٢٠١١، ٢٠١٢، من تقديرات الاسكوا، النزاع في الجمهورية العربية السورية - تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٤، ص ١١.

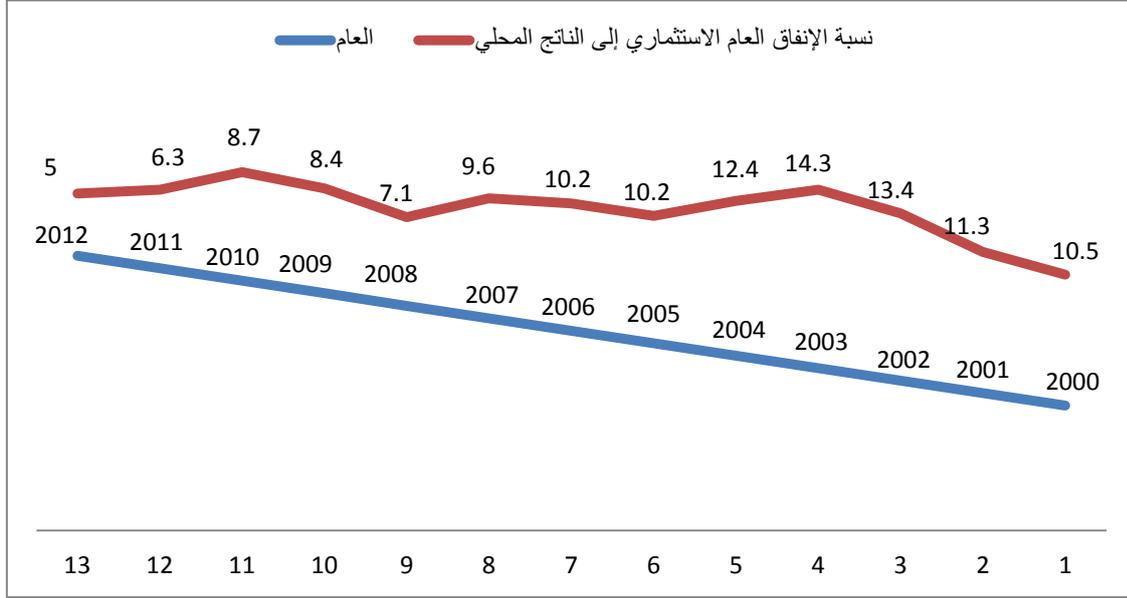
• نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي.

يمثل الاستثمار العام جميع النفقات التي تصرف من قبل الحكومة بهدف الحصول على تجهيزات رأسمالية لتلبية الحاجات العامة كمشاريع التعليم والصحة أو إقامة بنى تحتية من طرق وجسور، أو النفقات العامة التي تذهب لزيادة الإنتاج السلعي مثل مشروعات الدولة الإنتاجية من معامل السكر والكونسروة وغيرها، كما يشمل الاستثمار العام جميع أوجه الاستثمارات المالية التابعة للدولة، ويعد هذا المقياس أكثر تعبيراً عن مدى حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد لأنه يوضح مدى مشاركة الدولة في عملية الإنتاج وخلق رأس المال إلى جانب القطاع الخاص.

والشكل رقم (٣) التالي يظهر لنا أن نسبة الانفاق العام الاستثماري إلى الناتج المحلي تناقصت بعد عام ٢٠٠٦م، ويمكن تفسير ذلك نتيجة اتباع سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي التي من خلالها تم تقليص دور القطاع العام في

الاستثمار بهدف افساح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في مجالات كانت حكرًا على القطاع العام.

الشكل رقم (٣): نسبة الإنفاق العام الاستثماري إلى الناتج المحلي (٢٠١٢-٢٠٠٠).



المصدر: الشكل من تصميم الباحث بالاعتماد على منشورات مصرف سورية المركزي الربعية، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، أما بيانات عامي ٢٠١١، ٢٠١٢، من تقديرات الاسكوا، النزاع في الجمهورية العربية السورية - تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٤، ص ١١.

المبحث الثاني: ضوابط ومحددات الإنفاق العام.

هناك عدة ضوابط تحكم وتفيد إقرار النفقات العامة، كما لا بد من الالتزام بمحددات معينة تجنباً لأية آثار سلبية من قبل هذه النفقات، لذلك سوف نذكر هذه الضوابط والمحددات ونتوسع في شرحها بالتفصيل كما يأتي.

١-٢-١- ضوابط النفقات العامة.

يقصد بضوابط النفقة العامة المعايير التي تحدد النوع والحجم الأمثل من هذه النفقات، والتي تدعم مشروعية هذه النفقات اقتصادياً واجتماعياً^{٢٢}، وانطلاقاً من هذا المفهوم سوف نتعرض إلى كل ضابط ونشرحه بالتفصيل.

١-٢-١-١- ضابط المنفعة.

قد رأينا أن أحد عناصر النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة وذلك يكون من خلال تحقيق أكبر نفع عام ممكن للأفراد^{٢٣}، وتتحقق المنفعة إذا هدفت النفقة العامة لتحقيق نفع اقتصادي أو اجتماعي، وإن تبرير النفقة العامة يستند على المنفعة المترتبة عليها، لذلك يعد هذا المعيار أمراً منطقياً، كما يجب أن لا تهدف النفقة إلى تحقيق نفع لجماعة ما أو فرد ما، بل يجب أن تحقق النفع لجميع أفراد المجتمع.

من أجل أن تحقق الدولة بإنفاقها العام أكبر قدر ممكن من المنافع، يتوجب عليها المفاضلة بين مختلف المشاريع على أساس ما تحققه كل منها من منفعة جماعية، ويصعب تحديد المنفعة المترتبة من النفقة العامة لأن لكل نفقة آثار اقتصادية أو اجتماعية، حاضرة أو مستقبلية، لذلك سوف نذكر فيما يلي معياران يحددان المنفعة المترتبة على كل نفقة عامة وهما^{٢٤}:

^{٢٢} خلف، فلاح حسين. مرجع سابق. ص ١١١.

^{٢٣} ناشد، سوزي عدلي. مرجع سابق. ص ٥١.

^{٢٤} الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، والخشالي، منجد عبد اللطيف. مرجع سابق. ص ٤٠.

• الاتجاه الشخصي.

يرى أصحاب هذا التوجه أننا ممكن أن نحدد المنفعة الناجمة عن الإنفاق العام من خلال مقارنة الناتج الاجتماعي المتولد عن هذه النفقة، والناتج المتولد عن ترك هذه النفقة العامة بيد الأفراد، ويؤخذ عليه صعوبة تطبيقه واقعياً.

• الاتجاه الموضوعي.

يرى أنصار هذا التوجه أن المنفعة الناتجة عن الإنفاق العام تقاس من خلال ما تحققه من معدلات الزيادة في الدخل القومي والنمو الاقتصادي، ويؤخذ على هذا المعيار اهتمامه بالجانب الاقتصادي للنفقة العامة وإهماله الجانب الاجتماعي لها، أما مميزاتة فهو معيار سهل القياس.

ونتيجة عدم وجود معيار محدد وقاطع لقياس المنفعة في الإنفاق العام فقد تم الاستعانة بعدة مؤشرات تعكس مقدار المنفعة في الإنفاق العام وهي^{٢٥}:

- مدى التباين في توزيع دخول الأفراد.
- مستوى الرعاية الصحية المقدمة ومتوسط أعمار السكان.
- عدد المساكن المخصصة للأفراد.
- مدى جودة الخدمات الاجتماعية المتوفرة للمواطنين.

١-٢-١-٢- ضابط الاقتصاد.

يقصد بهذا المعيار الابتعاد عن الإسراف والتبذير في النفقات العامة، وهذا لا يعني عدم تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة من النفقة العامة وإنما يعني تقييد النفقة العامة وحسن استخدامها بحيث لا يتم إنفاق أي مبلغ إلا لمبرر، وأن توجه في المرافق العامة بأقل تكاليف. وإن أول من نادى بهذه القاعدة هو "ساي" حيث نظر إلى الإنفاق العام كمنظرة إلى الاستهلاك الخاص وطالب بأن يخضع لمبدأ الوفرة وأن يكون في حدود ما يجب

^{٢٥} حشيش، عادل أحمد. مرجع سابق. ص ٧٧-٨٥.

انفاقه^{٢٦}. وإن الاقتصاد في الإنفاق العام لا يكون إلا من خلال حسن وكفاءة استخدام هذا الإنفاق، ومن ثم الموازنة بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تخصيصه من موارد مالية لخدمة الهدف الاقتصادي الموجهة إليه هذه النفقة، وحتى تكون النفقة العامة بعيدة عن الإسراف والتبذير يجب أن تلتزم بالمبادئ التالية^{٢٧}:

أ- **تقدير حجم النفقات العامة:** ويكون ذلك عبر تقدير حجم الإنفاق العام الذي يحقق أكبر منفعة بأقل قدر ممكن من الإنفاق، وعدم المبالغة والإسراف في حجم النفقات العامة دون تحقق منفعة عامة تقابلها.

ب- **تحديد تكاليف واحتياجات المشروعات:** ويتم ذلك من خلال إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي سوف تنفذ، وتعتبر من أهم الوسائل الممكنة لتجنب الإسراف والتبذير في النفقات العامة وخاصة بالنسبة للنفقات الاستثمارية، والمتمثلة في مشاريع عامة تسمح بتطبيق دراسات الجدوى لحساب تكاليفها وتقدير الأرباح والمزايا الاقتصادية التي توفرها.

ت- **الحصول على موافقة البرلمان:** وتساعد هذه الموافقة في ضبط النفقات العامة، كونها تصدر عن ممثلي الشعب الذين قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات المقررة أو استبدالها بأخرى أكثر أولوية وخدمة للمصلحة العامة.

ث- **تجنب الإسراف:** إن الإسراف والتبذير يفقد النفقات العامة مبرر وجودها، لذلك يتوجب على الحكومة تجنب المبالغة والإسراف في النفقات العامة.

ويعد الاقتصاد في الإنفاق العام وتجنب الإسراف والتبذير فيه، من أهم القواعد التي تضبط النفقة العامة، لذلك يمكننا الاستفادة من مؤشرات يمكن أن تقيس الجدوى الاقتصادية للإنفاق العام وهي^{٢٨}:

^{٢٦} فرهود، محمد سعيد. مرجع سابق. ص ٥٨.

^{٢٧} شهاب، مجدي محمود. مرجع سابق. ص ٧٣-٨٢.

^{٢٨} الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، والخشالي، منجد عبد اللطيف. مرجع سابق. ص ٤١.

• مؤشّر إنتاجية الإنفاق العام.

يقارن هذا المؤشر بين المنفعة الحدية الناتجة عن النفقة العامة وبين تكلفة هذه النفقة، ولحساب هذا المؤشر نحن بحاجة إلى كافة البيانات التي تخص التكاليف الحدية والمنفعة الحدية الناتجة عن النفقة العامة، لذلك يعتبر هذا المؤشر بالغ الصعوبة عملياً بسبب صعوبة حساب المنافع الحدية والتكاليف الحدية على حد سواء.

• مؤشّر الاستثمار الحكومي.

يستند هذا المؤشر على حساب ما يلي:

- مدى قدرة المشروع الاستثماري على تأمين فرص عمل.
- مدى قدرة المشروع الاستثماري على تأمين رصيد من القطع الأجنبي للبلاد.
- مدى قدرة المشروع الاستثماري على توفير متطلبات السوق المحلية.

هذا المؤشر يستند على حساب المعايير الثلاث سابقة الذكر كقياس لمدى فائدة وأهمية النفقات العامة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

١-٢-١-٣- ضابط المرونة.

لا يقصد بمرونة النفقات العامة مرونة الحجم زيادة أو نقصان فقط، وإنما أيضاً في الالتزام بما وجهت إليه النفقة العامة، لذلك ينبغي أن لا تخرج النفقة العامة عن الهدف الذي حدد لها.

في بعض الأحيان نتيجة ظروف معينة قد ترغب الحكومة في تقديم نفقة على أخرى، عندها ينظر إلى الأهداف التي رسمت لمجمل النفقات العامة، ويتم التصرف على أساس أهمية تقديم هدف على آخر، وهذا ما يسمى مبدأ أولوية الأهداف، ويتطلب ذلك أن تكون النفقات العامة تتمتع بمرونة كافية، أي مدى قدرتها على الانتقال من قطاع إلى آخر^{٢٩}.

^{٢٩} خلف، فلاح حسين. مرجع سبق ذكره. ص ١١٦.

١-٢-١-٤- ضابط الترخيص.

ونعني به أن النفقة العامة يجب أن تصرف من قبل هيئة عامة ولهذا ينبغي أن تحصل على موافقة السلطة المختصة بصرف هذه النفقة، ذلك لان الغرض من الإنفاق العام هو اشباع الحاجات العامة وهذا ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة.

١-٢-١-٥- ضابط العدالة.

وتكون العدالة في النفقات العامة من خلال المساواة في تحمل أعباءها وذلك عبر التوزيع العادل للأعباء الضريبية التي تمول تلك النفقات، مع مراعاة المقدر على الدفع لكل فرد مكلف.

أما الوجه الآخر للعدالة في النفقات العامة، فهو يتعلق في تحقيق المساواة في الاستفادة من الخدمات والمنافع العامة، بحيث لا تكون لمصلحة جماعة دون أخرى أو فرد دون آخر، ولكن لا يعتبر خروج عن خدمة المنفعة العامة مراعاة الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من خلال إعانات مقدمة لهم، أو تقديم خدمات تساهم في رفع مستوى دخولهم الحقيقية، أو عبر تولي الحكومة الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية، مما يساعد على رفع انتاجية الاقتصاد، وبذلك تحقق عدالة أكبر في توزيع الدخل وتقليل التفاوت في المجتمع.

إن توفر القواعد التي تضبط النفقات العامة لن يؤتي تأثيره إلا من خلال توفر الوسائل التي تجبر المؤسسات الحكومية على التقيد بهذه الضوابط، وهذه الوسائل يلزم من أجل استخدامها توفر بيئة تشريعية وقوانين تبين التسلسل الذي تمر به النفقة العامة في المؤسسات الحكومية، وهذا الإجراء يهدف إلى وضع النشاط المالي للدول ضمن إطار قانوني، ومن بعد توفير البيئة القانونية التي تحكم الإنفاق العام يبدأ العمل الرقابي على صرف النفقات العامة وتتطلب الرقابة تعاون جهود مختلفة ومنها^{٣٠}:

^{٣٠} الصكبان، عبد العال. (١٩٧٢). مقدمة في علم المالية العامة-الجزء الأول. بغداد: مطبعة العاني. ص ٧٦-

• الرقابة الإدارية.

تمثل المرحلة الاولى من مراحل التأكد من الالتزام بضوابط النفقات العامة، وعادة ما تتولى وزارة المالية الإشراف على مثل هذا النوع من الرقابة من خلال المراقبين والموظفين والمحاسبين في مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، وتعتمد الرقابة الإدارية على التأكد من أن الأموال التي ستصرفها المؤسسات الحكومية هي ضمن اعتماد مالي مخصص لمثل هذا النوع من النفقات أم لا، لذلك فهي مرحلة تسبق تنفيذ الإنفاق العام، وتنتقد هكذا رقابة بأنها ليست ذات فعالية في تجنب الهدر والإسراف في النفقات العامة، لأن الرقابة الإدارية هي عبارة عن رقابة إدارة على نفسها، وفق القواعد التي تحكم النفقة ضمن هذه المؤسسة، لذلك لا تشكل أي ضغط على الإنفاق العام، إذ على الأغلب لا يتم الالتزام من قبل الإدارة بمثل هذه الرقابة، مما يجعل النفقات العامة تبتعد عن مبدأ الاقتصاد في الإنفاق^{٣١}.

• الرقابة المحاسبية.

هي المرحلة الثانية من حيث الترتيب على النفقة العامة، ينفذها محاسبين مستقلين يمتلكون صلاحية واسعة للرقابة والتدقيق، ويهدفون إلى التأكد من مطابقة إجراءات الصرف والإنفاق مع الحدود التي وضعتها الميزانية العامة والقواعد المالية، وتتم بعد تنفيذ الإنفاق العام.

• الرقابة البرلمانية.

هي المرحلة الأخيرة من الرقابة وينفذها البرلمان، وتتم فيها مناقشة الحساب الختامي، ولا يقتصر دور البرلمان الرقابي على تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية، وإنما يتوسع أيضاً ليضم الرقابة على حجم الإنفاق العام وتخصيصاته، ويعمد البرلمان إلى المصادقة على الحساب الختامي بعد التأكد من الالتزام بضوابط النفقة العامة وتوفير عناصرها.

^{٣١} ناشد، سوزي عدلي. مرجع سبق ذكره. ص ٤٥.

وإن العلاقة بين حالة النشاط الاقتصادي ومستوى الإنفاق العام كانت المحدد الأساسي لزيادة النفقات العامة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بفعل نمو النشاط الاقتصادي في تلك الفترة مما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة^{٣٣}.

١-٢-٢-٣- توفير الإيرادات العامة.

إن حجم النفقات العامة يتأثر بمقدار الإيرادات العامة ونسبة الزيادة السنوية فيها، ويعد توفر الإيرادات العامة عاملاً مهماً يرسم حدود الإنفاق العام، إذ لا يمكن للدولة أن تنفق أموالاً تفوق التي تحصل عليها، لأن توسعها في الإنفاق سوف يؤدي إلى توسع في تحصيل الإيرادات مما يحمل الأفراد عبئاً أكبر من الضرائب والرسوم، وتقاس المقدرة المالية للدولة في شكل مقدرة تكلفية تبين مدى قدرة الدخل على تحمل الضرائب المفروضة، ومع ازدياد المقدرة التكاليفية للدخل تزداد الحصيلة الضريبية وتتعرز معها المقدرة المالية للدولة، والمقدرة الثانية هي المقدرة الإقتراضية وترتبط بمدى قدرة الأفراد على الادخار مما يسهل عملية الاقتراض الداخلية من خلال طرح الدولة سندات الخزينة^{٣٤}.

³³ Alian Barrere "Economy and Financial institution", Paris, 1985, p.266.

^{٣٤} الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، والخشالي، منجد عبد اللطيف. مرجع سبق ذكره. ص ٤٧.

المبحث الثالث: أنواع النفقات العامة وأسباب تزايدها.

مع تخلي الحكومات المعاصرة عن سياسة الحياد المالي، اتسع نطاق الإنفاق العام، وتعددت وظائفه والأهداف التي يمكن أن يرمي إلى تحقيقها، وكان طبيعياً أن تعطي الدراسات الحالية أهمية متزايدة لمحاولات تجميع وتطبيق النفقات العامة في مجموعات محدودة وفقاً لمعايير وأسس معينة، ودراسة أسباب تزايد هذه النفقات والتفريق بين الزيادة الظاهرية والحقيقة للنفقات العامة.

١-٣-١- أنواع النفقات العامة:

لا تشكل النفقات العامة كلاً متجانساً، ويعني ذلك أنه يمكن تقسيم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات مختلفة، وتختلف هذه التقسيمات تبعاً للطريقة التي ينظر بها إلى النفقات العامة، حيث يمكن تقسيم النفقات العامة من وجهة النظر الاقتصادية إلى أربعة تقسيمات وهي^{٣٥}:

١. تقسيم النفقات العامة تبعاً للغرض منها.
٢. تقسيم النفقات العامة تبعاً لآثارها في الإنتاج القومي.
٣. تقسيم النفقات العامة تبعاً لنطاق سريانها.
٤. تقسيم النفقات العامة تبعاً لانتظامها.

١-٣-١-١- تقسيم النفقات العامة تبعاً لأغراضها.

يمكن تقسيم النفقات العامة تبعاً لأغراضها إلى الأنواع التالية^{٣٦}:

- أ- النفقات الإدارية: وتتمثل في نفقات الجهاز الإداري في الدولة مثل رواتب الموظفين ومعاشات التقاعد.

^{٣٥} فرهود، محمد سعيد. مرجع سابق. ص ٦٢.

^{٣٦} الصكبان، عبدالعال. مرجع سابق. ص ١٠٤.

ب- **النفقات الاقتصادية:** ويقصد بها تلك النفقات المرصودة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، مثل نفقات إنشاء المشاريع الاقتصادية، والاعانات والمنح الاقتصادية.

ت- **النفقات الاجتماعية:** وتتضمن تلك النفقات المخصصة من أجل تحقيق الخدمات الصحية والتعليمية والضمان الاجتماعي.

ث- **النفقات المالية:** وتتمثل في نفقات أقساط الدين العام وأداء الفوائد.

ج- **النفقات العسكرية:** وهي نفقات دعم القوات المسلحة وبرامج الأمن والتسليح.

١-٣-١-٢- تقسيم النفقات العامة تبعاً لآثارها في الإنتاج القومي:

تقسم النفقات العامة وفقاً لهذا المعيار إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية:

١. **النفقات الحقيقية:** هي تلك النفقات التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، فهي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل "وتمثل دخلاً جديداً نالها أصحابها مقابل تقديمهم العمل أو سلع وخدمات للدولة، تضاف إلى باقي الدخل المكونة للدخل القومي وتؤثر على كمية ونوع الإنتاج"^{٣٧}.

٢. **النفقات التحويلية:** هي النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، إنما هي تنقل القوة الشرائية من شخص إلى آخر أو من جماعة إلى جماعة أخرى، وهي تتم دون مقابل، ويمكن اعتبارها إعادة توزيع للدخل القومي.

وقد اعتمد في التفرقة بين النفقة العامة الحقيقية والنفقة العامة التحويلية على ثلاث معايير وهي^{٣٨}:

أ- **معيار المقابل المباشر:** ويقصد به ما تأخذه الدولة من أموال أو خدمات لقاء نفقاتها العامة، فالنفقة العامة الحقيقية تكون بمقابل مباشر تحصل عليه الدولة أما إذا تمت دون مقابل فتعتبر نفقة تحويلية.

^{٣٧} بيومي، زكريا محمد. (١٩٧٩). المالية العامة الإسلامية. القاهرة: دار النهضة العربية. ص ٤٤٣.

^{٣٨} المهاني، محمد خالد. (٢٠٠٨). المالية العامة. دمشق: الجامعة الافتراضية. ص ٧٦-٧٧.

ب- معيار الزيادة المباشرة في الانتاج: النفقة الحقيقية تؤدي إلى استخدام الدولة بشكل مباشر لبعض مواردها الاقتصادية من أجل انتاج سلع وخدمات جديدة مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي، أما النفقة التحويلية فلا تؤدي إلى استخدام موارد الدولة بشكل مباشر ولا إلى زيادة الناتج المحلي مباشرة^{٣٩}.

ت- معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع: تعتبر النفقة العامة حقيقية إذا كانت الدولة هي المستعمل المباشر للقوة الشرائية، كما في حال دفع الرواتب والأجور للموظفين حيث تقوم الدولة بالاستهلاك المباشر لخدمات الموظفين التي تعتبر أحد الموارد الاقتصادية (العمل)، بينما النفقة التحويلية تتحقق إذا كان الأفراد هم المستعملين المباشرين للقوة الشرائية للنقود محل الإنفاق كإعانات البطالة أو المرض أو العجز^{٤٠}.

١-٣-١-٣- تقسيم النفقات العامة تبعاً لنطاق سريانها:

تقسم النفقات العامة وفق هذا المعيار إلى نفقات عامة مركزية ونفقات عامة محلية وللتمييز بينهما هناك ثلاثة معايير يمكن الاعتماد عليها وهي^{٤١}:

أ- معيار صالح الدولة أو الاقليم: تعد النفقة العامة مركزية إذا كان المستفيد منها مجتمع الدولة بأكمله، كنفقات الأمن والدفاع، بينما تعتبر النفقة محلية إذا كانت موجهة لصالح إقليم داخل الدولة، ومثالها نفقات الكهرباء أو المياه لإحدى المحافظات.

ب- معيار من يتحمل عبء النفقات العامة: ووفق هذا المعيار تكون النفقة مركزية إذا تم تمويلها من الموازنة العامة للدولة أي يتحمل عبأها المجتمع بأكمله، في حين تعتبر محلية إذا تحمل عبأها سكان اقليم معين عن طريق الموازنة المحلية.

^{٣٩} القاضي، عبد الحميد. (١٩٧٤). مبادئ المالية العامة. القاهرة: دار الجامعة المصرية. ص ص. ١٦٩-١٧٠.

^{٤٠} فرهود، محمد سعيد. مرجع سابق. ص ٦٦.

^{٤١} الصكبان، عبد العال. مرجع سابق. ص ص. ١٠٥-١٠٦.

ت- معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة: ويتم النظر إلى الموازنة التي ترد فيها النفقة فتكون مركزية إذا وردت في الموازنة العامة بينما تعتبر محلية إذا وردت في موازنة الاقليم بصرف النظر عن الاستفادة أو من يتحمل عبأها^{٤٢}.

١-٣-١-٤- تقسيم النفقات العامة تبعاً لانتظامها:

تقسم النفقات العامة وفقاً لهذا المعيار إلى^{٤٣}:

أ- نفقات عامة عادية: وهي تلك النفقات التي تتكرر سنوياً في الموازنة دون أن يعني تكرارها بذات الحجم، كرواتب الموظفين ونفقات الصيانة وفوائد القروض وغيرها.

ب- نفقات عامة غير عادية: لا تتميز بالانتظام والدورية مثل نفقات انشاء السدود والحروب والكوارث والأزمات، وتمول بإيرادات غير عادية كالقروض وغيرها.

ونتيجة تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي اتجه الفكر المالي الحديث إلى تقسيم آخر أكثر واقعية على النحو الآتي:

١- النفقات الجارية: وهي ذات طابع عادي ومتكرر من حيث ورودها بالموازنة العامة وتهدف لتسيير وإدارة المرافق العامة كأجور عمال الدولة وما تسدده لمورديها مقابل السلع والخدمات^{٤٤}.

٢- النفقات الاستثمارية: وهي نفقات تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون وأراضي وكذلك أصول غير مادية، والهدف منها توسيع الطاقة الانتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتوصف بأنها مرنة وتستجيب بسرعة لتقلبات المقدر المالية للدولة.

^{٤٢} شقير، محمد لبيب. مرجع سابق. ص ٣٧.

^{٤٣} المحجوب، رفعت. (١٩٨٢). المالية العامة. القاهرة: دار النهضة العربية. ص ٩٩-١٠٤.

^{٤٤} السيوفي، قحطان. (٢٠٠٨). السياسة المالية في سورية "أدواتها- ودورها". دمشق: منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب. ص ٩٥.

١-٣-٢- أسباب تزايد النفقات العامة:

إن ظاهرة ازدياد النفقات العامة ظاهرة عامة ومستمرة في جميع الدول، ويعود ذلك إلى توسع الحاجات العامة لأفراد المجتمع عاماً بعد آخر، وليس من الضروري أن يترافق زيادة الإنفاق العام مع زيادة المنفعة المتحصلة، كما يمكن أن لا تؤدي زيادة النفقات العامة إلى زيادة العبء على الأفراد، لذلك يجب أن نفرق بين نوعين من الزيادة في الإنفاق العام، زيادة يترتب عليها زيادة المنافع المتحصلة للأفراد وتسمى زيادة حقيقية ولها أسبابها، وزيادة ظاهرية تزيد النفقات العامة دون زيادة المنفعة المتحصلة وأيضاً لها أسبابها، وسوف نتعرض فيما يأتي إلى أسباب كل من الزيادتين الحقيقية والظاهرية للإنفاق العام وهي:^{٤٥}

١-٣-٢-١ أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة.

يقصد بالزيادة الظاهرية الزيادة التي لا يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة^{٤٦}، وترجع هذه الزيادة إلى أسباب تزيد من حجم الإنفاق العام رقمياً دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة المنفعة الحقيقية للأفراد، ويمكن تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة الظاهرية كما يلي:

• انخفاض قيمة النقود.

ويقصد بانخفاض قيمة النقود هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد، وذلك نتيجة ارتفاع الأسعار، حيث يعبر عن هذه القيمة بما تستطيع أن تحصل عليه من السلع والخدمات بوحدة النقد الواحدة (القوة الشرائية للنقود)، ونتيجة ارتفاع الأسعار تدفع الدولة وحدات نقدية أكثر للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات، وهذا يجعل زيادة الإنفاق العام زيادة ظاهرية لأن تزايد الإنفاق العام لم يزيد كمية السلع والخدمات المتحصلة بل زاد حجم الإنفاق العام رقماً.

^{٤٥} فوزي، عبد المنعم. (١٩٦٥). المالية العامة والسياسة المالية. الإسكندرية: منشأة المعارف. ص ٦٥-٦٦.

^{٤٦} الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، والخشالي، منجد عبد اللطيف. مرجع سبق ذكره. ص ٥٣.

• تغيير القواعد المالية.

إن الزيادة في النفقات العامة قد تكون ناتجة إلى تغيير القواعد الفنية في اعداد الميزانية العامة من دولة إلى أخرى أو من فترة إلى أخرى، كما عند الانتقال من الميزانية الصافية التي لا يدرج فيها المبالغ التي تدفعها الدولة بل يدرج فيها صافي الإيرادات بعد طرح النفقات منها^{٤٧}، إلى الميزانية الإجمالية حيث من شأن ذلك أن يرفع رقم المصروفات العامة ذلك الارتفاع الذي لا تقابله في حالة اتباع الدولة الميزانية الصافية.

كما أن طرق اعداد الميزانية قد يكون لها دور في رفع قيمة النفقات العامة فعند تناول الميزانية العامة مثلاً نفقات الدولة التي تتفقه في المشروعات الاقتصادية، في حين أنها قد لا تظهر في الميزانية العامة عند دول أخرى لأنها تدرج في ميزانية مستقلة بهذه المصروفات، لذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار طريقة اعداد الميزانية عند البحث في زيادة النفقات العامة.

• زيادة عدد السكان.

تتطلب زيادة عدد السكان زيادة في الإنفاق العام لأن هذه الزيادة في عدد الأفراد تحمل الدولة أعباء جديدة واجب عليها توفيرها مثل نفقات الأمن العام والعدالة والرعاية الصحية وبناء المدارس والمستشفيات وغيرها من الحاجات العامة، لذلك تعتبر هذه الزيادة في الإنفاق العام زيادة ظاهرية لأنها حصلت نتيجة زيادة عدد السكان، ولم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة^{٤٨}.

كما يعد الهيكل السكاني من الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بشكل ظاهري، إذ يترافق زيادة عدد الأطفال في سن التعليم مع زيادة نفقات قطاع التعليم، كما يؤدي ارتفاع عدد كبار السن في المجتمع إلى ارتفاع أعباء الرعاية الصحية

^{٤٧} فرجات، فوزت. (٢٠٠٣). المالية العامة والاقتصاد المالي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. ص ٢٩٥.

^{٤٨} الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، والخشالي، منجد عبد اللطيف. مرجع سبق ذكره. ص ٥٦.

والاجتماعية من النفقات العامة، لذلك فإن زيادة عدد السكان تمتص أي زيادة في النفقات العامة وتجعلها زيادة ظاهرية.

• أسباب إدارية.

تعد من الأسباب الهامة للزيادة الظاهرية للإنفاق العام، حيث تقوم الدولة في التوسع في نفقات الجهاز الإداري دون تحسن في جودة ومستوى الخدمة المتحصلة، وكذلك تعدد الدولة إلى التوسع في التشغيل دون أن يترافق مع زيادة في الانتاج، مما يترتب عليه تنامي ظاهرة البطالة المقنعة، كما أن ضعف مرونة الجهاز الانتاجي في الدول النامية، يضعف من تأثير زيادة الإنفاق في تحفيز الانتاج والتشغيل، مما يخلق زيادة ظاهرية في الإنفاق العام.

١-٣-٢-٢-أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة.

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المتحصلة عن التوسع في الإنفاق العام بالنسبة للأفراد، كما يمكن أن تقاس من خلال تحسن نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة، وتحدد الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة كما يلي:

• الأسباب الاقتصادية.

أهم الأسباب الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

١. نمو الدخل القومي: تترافق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي مع زيادة في النفقات العامة، إذ يترتب على زيادة الدخل القومي زيادة العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج والتي من مجموعها يتكون الدخل القومي، مما يمكن الدولة من الحصول على إيرادات أعلى من خلال ما تحصله من ضرائب على عوائد عناصر الإنتاج، وبذلك تتمكن الدولة من التوسع في الإنفاق العام، أي أن هناك علاقة طردية بين نمو الدخل القومي ونمو النفقات العامة^{٤٩}.

^{٤٩} الوادي، محمود حسين، وعزام، زكريا أحمد. مرجع سابق. ص ١٢٦.

٢. **الدورة الاقتصادية:** إن الدورة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد تفرض على الدولة التدخل بزيادة حجم النفقات العامة في أوقات الكساد بهدف التأثير لزيادة الطلب الكلي الفعال خصوصاً بعد أن أثبتت هذه السياسة نجاحها في تنشيط الاقتصاد وتصريف الإنتاج.

٣. **المنافسة الدولية:** إن المنافسة الدولية تفرض على الدولة زيادة نفقاتها العامة بهدف حماية صناعاتها الناشئة وصادراتها بصفة عامة، من خلال تقديم المزيد من الإعانات للمشروعات الوطنية لتدعيم قدرتها التنافسية وتبرز هذه الظاهرة خصوصاً في الدول النامية، التي ينخفض فيها أداء القطاع الخاص وهو ما يتطلب تدخل الدولة.

• الأسباب الاجتماعية.

إن تطور دور الدولة واعتبارها مسؤولة عن التوازن الاجتماعي أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة، كما أن توسع الدولة في نفقاتها الاجتماعية على خدمات اجتماعية جديدة لم تكن تؤديها من قبل، كالإعانات الاجتماعية والرواتب التقاعدية وغيرها، أدى إلى زيادة النفقات العامة أيضاً، كما ساهم تطور الوعي الاجتماعي وتعدد الحاجات العامة إلى زيادة الضغط على الدولة لزيادة نفقاتها باتجاه رعاية الطبقات الفقيرة، وتطوير مستوى المعيشة، وتحسين مستوى الخدمات العامة.

• الأسباب السياسية.

تتأثر النفقات العامة بطبيعة نظام الحكم السائد حيث أن انتشار المبادئ الديمقراطية، وتوسع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، إضافة إلى اهتمام الحكومة وسعيها لتقديم أفضل الخدمات لأفرادها، سعيًا منها لكسب رضا الناخبين، زاد من حجم النفقات العامة، كما أدى توسع نشاط الدولة الاقليمي والدولي، وزيادة التمثيل الدبلوماسي وتطور العلاقات الدولية ونفقات استضافة المؤتمرات الدولية والمشاركة في

المنظمات الدولية وما يقدم لدول أخرى كمساعدات ومنح كل هذا وسع المجالات التي تشملها النفقات العامة^{٥٠}.

• الأسباب المالية.

وتتركز أهم الأسباب المالية فيما يلي:

١. وجود فائض في الإيرادات العامة: كلما حققت الدولة زيادة في مواردها المالية، كلما تمكنت من زيادة نفقاتها العامة، خاصة بعد ظهور الفكر الكينزي الذي يؤمن بأنه كلما توسعت النفقات العامة كلما أدى ذلك لرفع معدلات النمو الاقتصادي.

٢. سهولة الاقتراض: تلجأ الدولة إلى الاقتراض الداخلي عبر طرح سندات الخزينة للاكتتاب للأفراد والمؤسسات مقابل فائدة مالية محددة، مما يسمح لها بتأمين مصدر مالي من خلال تجميع المدخرات الداخلية لتغطية التوسع في النفقات العامة، أما على المستوى الدولي فمع وجود مؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي يسمح للدولة بطلب قروض خارجية تكون في الغالب موجهة لتمويل خطط ومشاريع تنموية لصالح الاقتصاد الوطني.

• الأسباب الحربية.

تعد الحروب من أسباب تزايد النفقات العامة زيادة كبيرة، وتختلف هذه الزيادة بين الدول حسب ظروف كل دولة اقتصادياً بالإضافة إلى وضعها الاقليمي والدولي، وتزداد النفقات العامة أثناء الحروب، ثم تعود وتنخفض بعد نهاية الحرب، وعلى الرغم من هذا الانخفاض إلا أنها لا تعود إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب، بل تبقى مرتفعة^{٥١}، بسبب دخول نفقات جديدة بالإضافة إلى النفقات الحربية، كنفقات إعادة الإعمار والبناء، وأقساط الدين العام وفوائدها، بالإضافة إلى إعانات ومعاشات لأسر الشهداء وتعويضات لضحايا الحرب وغيرهم.

^{٥٠} شهاب، مجدي محمود. مرجع سابق. ص ص. ٧٠-٧٢.

^{٥١} فرهود، محمد سعيد. مرجع سابق. ص ٩٦.

خاتمة الفصل

في نهاية هذا الفصل تبين لنا أن الأنفاق لا يكون عاماً؛ إلا إذا توافرت فيه شروطاً ثلاثة، وهي أن يتسم بالطابع النقدي تماشياً مع الانتقال الطبيعي للاقتصاد من مرحلة المقايضة إلى مرحلة استخدام النقود، وأن يصدر عن هيئة عامة، ويكون الهدف منه تلبية حاجة عامة، كما وجدنا أن تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي جاء مصاحباً لتطور دور الدولة في الاقتصاد، وخاصة بعد عجز المدرسة التقليدية عن حل المشاكل والأزمات التي أصابت الاقتصاد الكلي، حيث أصبح تدخل الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي أمراً مسلماً به، وتجنباً للإسراف والتبذير في الإنفاق العام كان لا بد من وضع ضوابط تقيد إصدار النفقة العامة، بالإضافة إلى الالتزام بمحددات تتحكم فيها.

وقد أدى اتساع نطاق الإنفاق العام، وتعدد وظائف الدولة ومهامها، إلى تعدد أنواع النفقات العامة، فتم وضع معايير وأسس لتجميع هذه النفقات ضمن مجموعات، ودراسة أسباب تزايدها الظاهرية والحقيقية.

وبعد هذا العرض النظري لكل ما يخص الإنفاق العام في هذا الفصل، سنستعرض في الفصل القادم كل ما يخص البطالة، بهدف إكمال التمهيد النظري لمتغيري الإنفاق العام والبطالة، قبل الربط بينهما في الفصل الأخير بدراسة إحصائية.

الفصل الثاني

مشكلة البطالة في سورية

تعد البطالة ظاهرة طبيعية تترافق مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد، وهي تصيب مختلف دول العالم باختلاف مستويات تقدمها، إلا أن حدتها تختلف في الدول النامية عن الدول المتقدمة، بسبب اختلاف الهياكل الاقتصادية لكل منها، أما البطالة من وجهة النظر الاقتصادية فتتمثل في حرمان الاقتصاد من الاستفادة من عنصر العمل الذي يعتبر أحد أهم عناصر الإنتاج، مما يضعف فرصة زيادة الناتج المحلي، وزيادة النمو الاقتصادي، وإن تفاقم مشكلة البطالة يؤدي إلى ظهور أمراض اجتماعية سيئة تنعكس على المجتمع كافة كالفقر والحرمان وتنامي معدلات الجريمة وغير ذلك.

ومن هذه المبررات السابقة سوف ندرس في هذا الفصل مشكلة البطالة من جميع جوانبها، في البداية نذكر تعريف هذه المشكلة وكيف يمكن قياسها والصعوبات المتعلقة بذلك، ومن ثم نذكر مع الشرح أنواع البطالة، وأسبابها والآثار الناتجة عنها، إضافة إلى ما سبق يجب أن نعرف تاريخ هذه المشكلة وكيف تناولت المدارس الاقتصادية المختلفة تفسير هذه الظاهرة، وأخيراً نتطرق إلى تحليل مشكلة البطالة في سورية من خلال الاستعانة بإحصاءات المكتب المركزي للإحصاء، ونبين أسبابها من جانبي عرض العمل والطلب عليه، لذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم البطالة، أنواعها، آثارها.

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المستخدمة في تفسير ظاهرة البطالة.

المبحث الثالث: البطالة في سورية.

المبحث الأول: مفهوم البطالة، أنواعها، آثارها.

تعتبر البطالة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه مختلف الاقتصاديات في العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وقد أصبحت تشكل تحدي وعقبة أمام تطور اقتصاد أي بلد، ونتيجة لذلك انطلقنا في دراستنا لظاهرة البطالة من تعريف مفهوم البطالة وكيفية قياسها، ومن ثم تحديد أنواعها والأسباب التي أدت إليها، وأخيراً التعرض للآثار الناجمة عنها وبذلك نكون ناقشنا مفهوم البطالة من جميع جوانبها.

٢-١-١-٢- تعريف البطالة وكيفية قياسها.

في البداية سوف نتناول التعاريف التي تعرضت لمفهوم البطالة وبعد ذلك نبحث في كيفية حساب وقياس معدل البطالة.

٢-١-١-١-٢- تعريف البطالة:

البطالة لغة هي "من بطل الشيء يبطل بطلاً وبُطلاناً ذهب ضياعاً وخُسرأً فهو باطل، والتبطل فعل البطالة وهو إتباع اللهو والجهالة"^{٥٢}، وقد تعددت التعاريف التي تعرضت لمفهوم البطالة من حيث الصياغة، إلا أنها توحدت بما يخص معناها ومفهومها الأساسي، ويمكن أن نورد في هذا المجال تعرف منظمة العمل الدولية للعاطل عن العمل بأنه: "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"^{٥٣}، ويتبين لنا من خلال هذا التعريف أن الشخص حتى يعتبر من عداد العاطلين عن العمل يجب أن يتحقق فيه ثلاثة شروط وهي^{٥٤}:

١. توفر المقدرة على العمل: أن يكون ضمن سن العمل وتتوفر لديه المقدرة الصحية.

٢. توفر الرغبة في العمل: أن يكون الشخص جاهزاً للعمل بالأجر السائدة.

٣. البحث بشكل جدي عن عمل: اتخاذ عدة إجراءات في سبيل الحصول على عمل.

^{٥٢} ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. (١٩٨٨). لسان العرب. (ج١). بيروت. ص ٢٢٧.

^{٥٣} زكي، رمزي. (١٩٩٧م). الاقتصاد السياسي للبطالة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب. ص ٤٨٧.

^{٥٤} واسيمون، ب. (د.ت). أصول الاقتصاد الكلي، (عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، مترجم). القاهرة: الكتاب للنشر والتوزيع. ص ٣١٣.

٢-١-١-٢- قياس معدل البطالة:

معدل البطالة يعبر عنه بنسبة مئوية لعدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة في نفس العام، ويعتبر من المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد أي بلد، وأن السياسة الاقتصادية الكلية لأي بلد تسعى لبقاء هذا المعدل ضمن الحدود الدنيا معظم الوقت قدر الإمكان^{٥٥}، ويمكن قياس معدل البطالة باستخدام الصيغة التالية^{٥٦}:

عدد العاطلين عن العمل

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{100} * 100$$

قوة العمل

وعلى الرغم من سهولة حساب معدل البطالة على أساس النسبة المئوية لعدد العاطلين عن العمل إلى إجمالي القوة العاملة، غير أننا بحاجة إلى معرفة من المقصود بالمتعطلين، وما المقصود بقوة العمل وسنوضح فيما يأتي هذين المفهومين^{٥٧}:

• **المتعطلون:** هم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدونه، ويمكن أن نذكر هنا عدة شروط ما إن توفرت في فرد ما اعتبر عاطلاً عن العمل وهي^{٥٨}:

أ- قام بمحاولات جادة للعثور على عمل خلال فترة المسح.

ب- خسر عمله بشكل مؤقت و ينتظر عودته للعمل.

ت- ما زال ينتظر الالتحاق بعمل جديد في الشهر التالي للمسح.

^{٥٥} حسين، مجيد علي، وعبد الجبار، عفاف. (٢٠٠٤). مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي. (ط.١). عمان: دار وائل للنشر. ص ٣٢٨.

^{٥٦} Gregory. N. M, (2006), "Macroéconomie", De Boeck, Paris, 3^{eme} édition, p42.

^{٥٧} العناني، حمدي أحمد. (١٩٩٥). مقدمة في الاقتصاد الكلي. (ط.١). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. ص ٨٦.

^{٥٨} عوض، طالب محمد. (٢٠٠٤). مدخل إلى الاقتصاد الكلي. عمان: معهد الدراسات المصرفية. ص ١٥٦.

• **قوة العمل:** وتتألف من مجموع المتعطلين والمشتغلين، والعناصر التي تستبعد من هذا المفهوم هي^{٥٩}:

- ١) الأفراد تحت سن معينة ففي سورية يستبعد الأطفال دون سن الخامسة عشر.
- ٢) الأفراد فوق سن معينة، وهي في سورية فوق ٦٥ سنة.
- ٣) الأفراد ضمن سن العمل (١٥-٦٤) ويستثنى منهم غير القادرين لأسباب مختلفة مثل: المرضى والعجزة والمساجين، وطلبة المدارس.
- ٤) الأفراد غير الراغبين في العمل ولا يبحثون عنه مثل: ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يرغبون بالعمل في ظل الأجور المتاحة.

٢-١-١-٣- اختلاف طرق قياس معدل البطالة.

تتمثل أهم أوجه الاختلافات في حساب معدل البطالة بما يلي^{٦٠}:

١. فترة البحث عن عمل التي تحددها كل دولة حتى يصنف الفرد عاطلاً عن العمل، ففي أمريكا هي أربعة أسابيع، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان، حتى يحسب الفرد متعطلاً.
٢. كيفية التعامل إحصائياً مع العمالة الموسمية أو المؤقتة، والخريجين الجدد.
٣. اختلاف مصادر البيانات المعتمدة لقياس معدل البطالة، ففي بعض الدول يتم الاعتماد على تعداد السكان، وفي دول أخرى يعتمد على بيانات مكتب العمل، من خلال البيانات المقدمة من قبل العاطلين عن العمل، أو عن طريق المسوح بالعينات التي يجريها مكتب العمل.

^{٥٩} عطية، عبد القادر محمد عبد القادر. (١٩٩٧). النظرية الاقتصادية الكلية. الاسكندرية: الدار الجامعية. ص ٣١٢.

^{٦٠} نجا، علي عبد الوهاب. (٢٠٠٥). مشكلة البطالة. الاسكندرية: الدار الجامعية. ص ١٢.

٢-١-٢- أنواع البطالة.

للبطالة أنواع عديدة تختلف من دولة لأخرى، تبعاً لدرجة تطور الاقتصاد والحالة التي يتواجد فيها، ومن هذه الأنواع:

٢-١-٢-١- البطالة الدورية.

ويقصد بها وجود فائض في العمالة في فترات محددة، ناجمة عن نقص الطلب الكلي في الاقتصاد، حيث يواجه الاقتصاد فترات ركود وكساد يصاحبها نقص في الطلب الكلي وارتفاع بمعدلات البطالة، إلا أن هذه المعدلات المرتفعة في البطالة ما تلبث أن تنخفض مع فترة ازدهار الطلب الكلي وتزايد الإنتاج والتشغيل، ويتوجب على الحكومة للقضاء على مثل هذه البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية، متمثلة في التوسع في الإنفاق العام وتخفيض الضرائب لتشجيع الأفراد على زيادة الاستهلاك وبالتالي يتحسن الطلب الكلي ويزداد الاستثمار والتوظيف وينخفض معدل البطالة.^{٦١}

٢-١-٢-٢- البطالة الاحتكاكية.

وهي بطالة مؤقتة وفيها يترك الأشخاص وظائفهم أملاً في أن يجدوا وظيفة أفضل منها، وفي نفس الوقت توجد وظائف تناسب خبراتهم ومهاراتهم، إلا أن عدم توفر المعلومات عن هذه الوظائف أو أماكن وجودها جعلهم لم يلتحقوا بها، وهي ترتبط بعوامل مؤقتة نتيجة للتغيرات الحاصلة في سوق العمل.^{٦٢}

فهي تحدث نتيجة عدم التقاء جانب العرض على العمل، مع جانب الطلب، وهذا يتطلب إيجاد مركز يعنى بشكل خاص بفرص العمل المتوفرة والمؤهلات المطلوبة، مما يقلل من فترة البحث على عمل، ويتيح للأفراد معرفة متطلبات سوق العمل.

^{٦١} الأمين، عبد الوهاب. (٢٠٠٢). مبادئ الاقتصاد الكلي. عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع. ص ١٣٧.

^{٦٢} نجا، علي عبد الوهاب. مرجع سابق. ص ١٧.

٢-١-٢-٣-البطالة الهيكلية.

يقصد بالبطالة الهيكلية على أنها "حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل وبنية الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة"^{٦٣}، وتظهر نتيجة التغييرات التي تحدث في الاقتصاد، وتؤدي إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة من حيث المؤهلات والمهارات والخبرات وبين الخبرات والمهارات المتوفرة لدى العاطلين عن العمل، كما يؤدي التوسع في بعض القطاعات الاقتصادية، والتراجع في قطاعات أخرى أو زيادة الإقبال على مهنة معينة أو تخصص معين في خلق فائض من العمالة وبطالة هيكلية، وتتميز بأنها ليست بطالة مؤقتة ويتطلب مواجهتها تدريب وتأهيل العاطلين عن العمل كما أن معالجتها تكون صعبة وطويلة وتحتاج إلى تدخل حكومي^{٦٤}.

٢-١-٢-٤-البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية.

البطالة الاختيارية تتمثل بتوافر فرص العمل للأفراد القادرين عليه بمؤهلاتهم نفسها إلا أنهم يفضلون البطالة عليها، وهذا ما يحدث في الدول المتطورة بغية زيادة دخل الأفراد، أو بسبب ظروف الانتعاش الاقتصادي في تلك الدول، أما البطالة الإجبارية فهي بطالة مفروضة على الأفراد على الرغم من تقبلهم العمل عند الأجور السائدة، ولكنهم لا يجدونه، وتشمل أنواع البطالة الثلاث التالية: البطالة الاحتكاكية، البطالة الهيكلية والدورية^{٦٥}.

^{٦٣} الوزني، خالد واصف، والرفاعي، أحمد حسين. (١٩٩٩). مبادئ الاقتصاد الكلي في النظرية والتطبيق. (ط.١). عمان: دار وائل للنشر. ص٢٦٨.

^{٦٤} عيسى، نزار سعد الدين، وقطف، إبراهيم سليمان. (٢٠٠٧). الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات. (ط.١). دار الحامد للنشر والتوزيع. ص٢٤٩.

^{٦٥} قنطجى، سامر مظهر. (٢٠٠٥). مشكلة البطالة، وعلاجها في الإسلام. (ط.١). مؤسسة الرسالة. ص١٩.

٢-١-٢-٥-البطالة المقنعة.

يقصد بها ارتفاع عدد المستخدمين في مؤسسة ما عن العدد المطلوب لأداء الأعمال فيها، لذلك هي عمالة لا يؤثر سحبها على العملية الانتاجية، تسمى كذلك بالبطالة المستترة لأنها غير ملحوظة^{٦٦}.

٢-١-٢-٦-بطالة الفقر.

تسود هذ البطالة في الدول ضعيفة التنمية والتي يسودها الركود الاقتصادي لذلك يميل أفرادها إلى الهجرة الخارجية بحثاً عن فرصة عمل، وتحدث بسبب نقص التنمية لذلك أفرادها لا تتوفر لهم فرص عمل دائم ومستمر^{٦٧}.

٢-١-٣-البطالة، أسبابها وآثارها.

للبطالة أسباب مختلفة كما ينتج عنها آثار متعددة لذلك سنستعرضها فيما يأتي:

٢-١-٣-١-أسباب البطالة.

البطالة ظاهرة اقتصادية لها أسباب عديدة تختلف من بلد إلى آخر، حتى أن أسبابها تختلف داخل البلد الواحد، وسوف نعرض أهم أسبابها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

• الأسباب الاقتصادية.

يعد عدم قدرة الطلب على استيعاب الأعداد المتزايدة الممثلة لعرض العمل السبب الرئيسي للبطالة، إلا أن هناك أسباب اقتصادية أخرى تقاوم مشكلة البطالة منها:

١. اعتماد سياسة اقتصادية على مستوى البلد لا تأخذ باعتبارها تأثير هذه السياسة على البطالة، حيث يؤدي استخدام سياسة نقدية توسعية إلى ارتفاع في الأسعار ومعدل التضخم، مما يؤثر سلباً على الاستثمار ومن ثم يتأثر الانتاج ويقل الطلب

^{٦٦} داود، حسام، وسلمان، مصطفى، وآخرون. (٢٠٠٥). مبادئ الاقتصاد الكلي. (ط.٣). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع. ص٢٥٨.

^{٦٧} عبد الكريم، البشير. (٢٠٠٥). تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة من خلال عقد التسعينات. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول سداسي الثاني، جامعة شلف، ص١٤٧.

- على الأيدي العاملة، كما نلاحظ عند إتباع سياسة مالية انكماشية لعلاج ظاهرة التضخم تناقص في الطلب الكلي، وبالتالي ارتفاع في معدل البطالة^{٦٨}.
٢. التطور والتقدم التكنولوجي انعكس سلباً على العمالة، حيث أدى حلول الآلة مكان البشر إلى انخفاض الطلب على العنصر البشري.
٣. يعتبر الكساد من مراحل الدورة الاقتصادية في النظام الرأسمالي، وينتج بسبب عدم كفاية الطلب الكلي لما يتم عرضه من السلع والخدمات، وبالتالي ينعكس على الأيدي العاملة في قل الطلب عليهم بل أكثر من ذلك تضطر كثير من المؤسسات إلى تسريح عدد من العمال للتغلب على ضعف الطلب^{٦٩}.
٤. إن توجه الاستثمارات نحو مشروعات كثيفة الاستخدام لرأس المال وقليلة الاستخدام للأيدي العاملة ينعكس بازدياد معدلات البطالة^{٧٠}.

• الأسباب الاجتماعية والسياسية.

١. يعتبر ارتفاع معدل النمو السكاني سبباً رئيسياً في ارتفاع معدلات البطالة، لأنه يؤدي إلى تفوق في عرض العمل على الطلب.
٢. الهجرة، وتكون إما داخلية ضمن البلد الواحد، أو خارج البلد وتعد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة في عرض العمل في الأماكن المستقطبة^{٧١}.
٣. عدم التناسب بين مستويات التعليم واحتياجات سوق العمل داخل الدولة.
٤. لجوء الكثير من الحكومات إلى اتباع سياسة مالية نقشفية تماشياً مع برنامجها السياسي، مما يؤدي إلى تحجيم الإنفاق العام الجاري والاستثماري، ونتيجة هذه الإجراءات انخفاض في الطلب على العمالة.

^{٦٨} نجا، علي عبدالوهاب. مرجع سابق. ص ١٦٣.

^{٦٩} الوزني، خالد واصف. مرجع سابق. ص ٢٥٤.

^{٧٠} عبد القادر، محمد علاء الدين. (٢٠٠٣). البطالة. الاسكندرية: منشأة المعارف. ص ٨٢.

^{٧١} السراحنة، جمال حسن أحمد عيسى. (٢٠٠٠). البطالة وعلاجها. (ط. ١) بيروت، دمشق: اليمامة للطباعة والنشر.

٥. تحول الاختلافات السياسية الداخلية إلى نزاعات مسلحة، مما يؤدي إلى ترك السكان لمدينتهم وبيوتهم إلى أماكن أخرى أكثر أمناً، وبالتالي تتفاقم مشكلة البطالة.
٦. سعي النقابات العمالية باستمرار إلى رفع الأجور، مما يؤدي إلى بطالة مرتفعة، حيث تترافق البطالة المنخفضة مع مستوى أجور مرتفع والعكس بالعكس.

٢-١-٣-٢- آثار للبطالة.

للبطالة تأثيرات متعددة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سنتعرض لها:

• الآثار الاقتصادية.

١. تعتبر البطالة هدر لأهم عنصر من عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري، الذي تتدهور إنتاجيته ويقل عمره الإنتاجي إن كان عاطلاً عن العمل^{٧٢}.
٢. تزايد معدل البطالة السنوي يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة نتيجة انخفاض مستوى الأجور بسبب تفوق عرض العمل على الطلب^{٧٣}.
٣. ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين يعتبر هدر لموارد المجتمع التي خصصت على الإنفاق على التعليم، والتي كان ممكن الاستفادة منها في جوانب تنمية أخرى^{٧٤}.

• الآثار الاجتماعية.

- إن للبطالة آثاراً اجتماعية لا تقل أهمية عن الآثار الاقتصادية تتمثل في:
١. إن أهم آثار البطالة الاجتماعية هو الفقر وتدني مستوى المعيشة، مما يؤدي إلى تنامي مشاعر الكره والحقد باتجاه المجتمع^{٧٥}.
٢. تؤدي إلى تنامي ظاهرة الهجرة إلى بلدان أخرى للحصول على عمل، بسبب قلة فرص العمل في بلدانهم الأصليين.

^{٧٢} حويطي، أحمد، وآخرون. (١٩٩٨م). علاقة البطالة بالجريمة في العالم العربي. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. ص ١٣٥.

^{٧٣} خلف، فليح حسن. (٢٠٠٧). الاقتصاد الكلي. (ط. ١) عمان: جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع. ص ٣٣٥.

^{٧٤} أبو النور، بركات. (١٩٩٤). التحليل الاقتصادي لظاهرة بطالة المتعلمين في مصر. (العدد ١). المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة. مصر. ص ٢٠١.

^{٧٥} مطر، سيف الاسلام. (١٩٩٣م). دور التربية في مواجهة مشكلة البطالة. (المجلد ٨). دراسات تربوية. ص ٨٢.

٣. إن تفاقم مشكلة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ظهور أمراض اجتماعية ذات تأثير سلبي منها ارتفاع معدل الجريمة وإدمان المخدرات والتفكك الأسري وغيرها^{٧٦}.
٤. تؤدي البطالة إلى زيادة نسبة الإعالة في المجتمع، كما تؤدي إلى تأخر في سن الزواج، مما يترك آثاراً سيئة على الإناث والذكور.
٥. التسول هو النتيجة الحتمية التي يمكن أن يصل إليها الشخص الذي يعاني من البطالة، نتيجة صعوبة الظروف التي يمر بها.

• الآثار السياسية.

١. عدم مقدرة الحكومة على مواجهة تفاقم مشكلة البطالة يفقدها ثقة مواطنيها بها، مما يهدد استقرار البلد وأمنه، ويضعف جهود التنمية، كما يمكن أن تشكل مدخلاً يستغله أعداء البلد في التحريض على نظام الحكم القائم.^{٧٧}
٢. للبطالة تأثير هام في خلق هزات سياسية واقتصادية إذ كانت من أقوى الأسباب التي أدت إلى ظهور نقابات العمل التي تولت الاهتمام بأمور العمال وحفظ حقوقهم، ثم تطور هذا الدور فيما بعد لتدخل في رسم سياسات البلد.^{٧٨}

• الآثار النفسية:

- يتعرض العاطل إلى العمل إلى مجموعة من الأمراض النفسية سنورد بعضاً منها:
١. الشعور بالحرمان والذل، والإحباط، مما قد يؤدي به إلى الانتحار.
 ٢. العزلة النفسية وانفصال الشخص عن مجتمعه.
 ٣. الشعور بالعجز وعدم الكفاءة والرضا، مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية.
 ٤. الشعور بالنقص وعدم تقدير المجتمع فتنشأ لديه العدوانية تجاه المجتمع، بسبب شعوره بالظلم، وقد يتولد عن ذلك قلة الانتماء والعنف وارتكاب الأعمال الإرهابية.

^{٧٦} عبد ربه، علي. (١٩٨٨). أزمة التعليم الجامعي وهيكل سوق العمل والتنمية مع استراتيجيات مقترحة للحد من البطالة

في مصر. (المجلد ٤، الجزء ١٥). مصر: دراسات تربوية. ص ٩٠.

^{٧٧} عبد القادر، محمد علاء الدين. مرجع سابق. ص ٨٧.

^{٧٨} السراحنة، جمال حسن أحمد عيسى. مرجع سابق. ص ١٨٤.

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المستخدمة في تفسير البطالة.

تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية اجتماعية تصيب مختلف المجتمعات وقد تم التطرق لتفسيرها من قبل عدة مدارس اقتصادية بدءاً من المدرسة الكلاسيكية وانتهاءً بالمدارس الحديثة التي فسرت هذه الظاهرة من وجهة نظر جزئية لم يتم التطرق لها سابقاً، وسنعرض فيما يأتي شرحاً لكل نظرية.

٢-٢-١- البطالة في التحليل الكلاسيكي:

يركز الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل، إذ ربطوا مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية ويتراكم رأس المال، كما اهتموا بالبعد الاجتماعي والسياسي للظواهر الاقتصادية، حيث يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام الذي يعني أن كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له والبطالة تنشأ عندهم نتيجة عدم كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب بسبب انخفاض الأرباح وارتفاع الأجور، لذلك يعمل القائمين على الاستثمار على تخفيض استثماراتهم تجنباً لزيادة التكاليف، وفرق الكلاسيك بين نوعين من البطالة هما البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية، ويرون أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فإن مرونة الأسعار والأجور تضمن تحقيق العمالة الكاملة عند وضع التوازن، وبالتالي فإنه في حالة سوق العمل الحرة لا توجد بطالة إجبارية، وإذا وجدت بطالة فلا بد أن تكون اختيارية^{٧٩}.

اعتقد الكلاسيك أن مرونة الأسعار والأجور وتجاوبها مع تغيرات العرض والطلب يتطلب من الدولة عدم التدخل في الحياة الاقتصادية، ولا سيما بتحديد مستوى للأجور، فقد أمنوا بإمكانية السوق تحقيق التوازن المستمر عند مستوى التشغيل الكامل للقوى العاملة، لذلك لا بد من تخفيض مستوى الأجور لتحفيز الاستثمار وزيادة الأرباح وبالتالي تزايد الإنتاج والطلب على الأيدي العاملة مما يساهم في مواجهة البطالة^{٨٠}.

^{٧٩} زكي، رمزي. مرجع سابق. ص ١٦٥.

^{٨٠} نجا، علي عبد الوهاب. مرجع سابق. ص ٣٥.

٢-٢-٢- النظرية الكينزية المفسرة للبطالة:

بعد أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩م، تعرضت النظرية الكلاسيكية التي كانت سائدة آنذاك للكثير من الانتقادات، ومن أبرز الذين انتقدوها الاقتصادي الانكليزي "جون مينارد كينز"، إذ قدم تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظيف وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والنقود"، حيث يرى أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على الآلية القادرة على ضمان تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وأن البطالة تظهر نتيجة الدورة الاقتصادية للاقتصاد بسبب انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يساهم في ارتفاع معدل البطالة لذلك فالبطالة عند كينز بطالة إجبارية^{٨١}.

وقد أوضح كينز أن العمالة الكاملة لا تتحقق إلا إذا كان الطلب الكلي كافياً لاستيعاب الناتج المحتمل وهو ناتج العمالة الكاملة، أما إذا كان الطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لاستيعاب الناتج المحتمل تظهر هناك فجوة انكماشية وبالتالي بطالة إجبارية والفجوة تقاس بالفرق بين طلب العمالة الكاملة والطلب الفعلي للمجتمع^{٨٢}.

٢-٢-٣- تفسير البطالة لدى الفكر الماركسي:

ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية، بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب، وأن البطالة ناتجة عن زيادة السكان، ويرى أنصار هذا الفكر أن البطالة تنتج عن نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجور لا تتساوى وقيمة الإنتاج، أي أن الرأسمالية عندهم تنتج أكثر مما تدفع من أجور، إذ يعتمد الرأسماليون إلى زيادة الإنتاج مما يحقق فائض فيه، خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر مما يؤدي إلى تآكل

^{٨١} عوض، طالب محمد. مرجع سابق. ص ١٥٨.

^{٨٢} عطية، عبد القادر محمد عبد القادر. مرجع سابق. ص ٣٠٣.

الجزء المخصص للأجور، وبالتالي سوف يستمر العمال في إنتاج رأس مال وتحقيق تراكمه، أي أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة^{٨٣}.

٢-٢-٤-البطالة عند الفكر الكلاسيكي الجديد:

اعتمد النيوكلاسيك في تحليلهم على فكرة التوازن العام الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل نتيجة لارتباط العمالة بالعرض والطلب على العمل، وهم يستندون على بعض فرضيات المنافسة التامة ومنها حرية تنقل اليد العاملة وأن حجم اليد العاملة يتأثر بالعرض والطلب عليها في السوق، ولم يولي أنصار هذا المذهب البطالة اهتماماً كبيراً لأنهم تبنوا فكرة التوظيف الكامل، وركزوا في تحليلهم لمفهوم البطالة على الأجل القصير واعتقدوا بان البطالة التي تحدث هي بطالة جزئية في بعض القطاعات وتكون إما بطالة اختيارية أو هيكلية، كما أنهم اعتبروا التغيير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بمعزل عن التطور الاقتصادي، والواقع عكس ذلك إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد أهم العوامل للإنتاج لأنه يزيد من حجمه بتكاليف أقل، وبالتالي فإن تزايد استخدام الآلة أثر على حجم العمالة وساهم في زيادة البطالة أحياناً^{٨٤}.

٢-٢-٥-البطالة عند الفكر النقدي:

يعطي أنصار هذا الفكر للنقود أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، وأن كل التقلبات في مستويات الدخل والنواتج والتشغيل ناتجة عن تغيير عرض النقود، وإلى أخطاء السياسة النقدية الناتجة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مما أدى إلى الحد من آلية السوق ويتأثر الطلب الكلي عندهم بتغيير الإنفاق النقدي، إذ يفسر النقديون البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية وأن علاجها يتم من خلال استخدام السياسة النقدية.

^{٨٣} الموسوي، ضياء مجيد. (١٩٩٩). النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. ص٣٣٨.

^{٨٤} مراد، محمد جلال. (٢٠٠٨). البطالة والسياسات الاقتصادية. قدم إلى ندوة الثلاثاء الاقتصادي. دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية.

كما يرى أنصار هذا المذهب عدم تجاوب معدلات الأسعار والأجور مع انخفاض عرض النقود المترافق مع انخفاض الطلب الكلي، وأن البطالة ناتجة عن انكماش الإنتاج المتأثر بانكماش النقود، وأن محاولة تقليل معدل البطالة بالتوسع في عرض النقود سوف يؤدي إلى تسريع معدل التضخم؛ لذلك يجب الحذر عند استخدام السياسة النقدية لعلاج ظاهرة البطالة، بل يتوجب ترك آلية السوق تأخذ مفعولها ويجب على الدولة أن تحصر دورها في الالتزام بوظائفها التقليدية والحفاظ على سياسة نقدية منضبطة تحقق الاستقرار النقدي^{٨٥}. وإن معالجة الركود الاقتصادي المترافقة مع البطالة عند النقديين يُوجب على الدولة تحفيز الإنتاج عبر تشجيع المستثمرين من خلال خفض الضرائب على الدخل والثروة، والتوسع في الخصخصة على حساب تقلص دور القطاع العام، وإطلاق آليات السوق، وتحرير الأسعار والأجور والحد من البيروقراطية^{٨٦}.

٢-٢-٦- النظريات الحديثة للبطالة:

بعد العرض السابق للنظريات القديمة التي فسرت ظاهرة البطالة، كان لابد من التطرق إلى النظريات الحديثة خصوصاً بعد ارتفاع معدلات البطالة منذ السبعينات وعجز النظريات القديمة عن تفسير ذلك، حيث تم إدخال فروض جديدة أكثر قدرة على تفسير البطالة وأهم هذه النظريات:

- نظرية البحث عن العمل.
- نظرية تجزئة سوق العمل.
- نظرية الأجر المكافئ.

٢-٢-٦-١- نظرية البحث عن العمل.

أول من صاغ هذه النظرية هم الاقتصاديون Pevry, Hall, Gordon, Phelps، وقد أسقطت هذه النظرية فرضية هامة من فرضيات النموذج الكلاسيكي في سوق العمل

^{٨٥} الأشقر، أحمد. (٢٠٠٢م). الاقتصاد الكلي. عمان: جامعة آل البيت. ص ٣٢٦.

^{٨٦} زكي، رمزي. مرجع سابق. ص ٣٣٠.

والمتمثلة في توفر المعلومات الكافية عن سوق العمل للعاطلين من حيث المناصب الشاغرة ومستوى الأجور السائدة، والواقع يعبر عن صعوبة الحصول على هذه المعلومات، مما يجعل الأفراد يسعون في سبيل الحصول ولو جزئياً عن هذه المعلومات، وفسر أنصار هذه النظرية ارتفاع معدل البطالة إلى رغبة الأفراد في الحصول على وظيفة أحسن من التي يعملون بها لذلك يسعون لجمع المعلومات عن فرص العمل المتوفرة المتناسبة مع مؤهلاتهم والأجور المقترنة بها^{٨٧}.

وتعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- معرفة الباحث عن العمل بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- يتوقع الباحث عن العمل أن الأجر سيكون أعلى كلما بحث أكثر عن فرصة عمل.
- إن التفرغ للبحث عن عمل يعطي أفضلية للعاطلين عن العمل مقارنة مع الأفراد العاملين، لأنهم يملكون الوقت الكافي للحصول على المعلومات وإجراء الاتصالات وبذلك تكون البطالة وفق هذا التفسير استثماراً^{٨٨}.
- لن يرضى الباحث عن العمل الحصول على أقل من أجر هو مسبقاً متوقعه.
- إذاً البطالة إرادية من وجهة نظر هذه النظرية ناتجة عن رغبة العمال في تحسين وضعهم الوظيفي ودخلهم، وقد تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات أهمها^{٨٩}:
- أهملت هذه النظرية الجانب الاقتصادي للبطالة وحصرتها في الرغبة المستمرة للأفراد في الحصول على وظائف أحسن وأجور أعلى.
- تزداد فرصة الأفراد في الحصول على عمل جديد في حالة عملهم السابق نتيجة توفر الخبرة والدراية بأحوال السوق، بينما تتخفف فرصة الداخلين الجدد إلى سوق العمل في الحصول على فرصة عمل.

^{٨٧} يحيك، مليكة. (٢٠٠٦). إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٥. رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر. ص ٣٧.

^{٨٨} كلو، مهدي. (٢٠٠٣). الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة، دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر. ص ١١.

^{٨٩} نجا، علي عبد الوهاب. مرجع سابق. ص ٤٩.

- يتبنى أنصار هذه النظرية فكرة تزايد احتمال الحصول على فرصة عمل مع طول مدة البحث، ولكن الواقع التجريبي يثبت عكس ذلك.
- لم تستطع تفسير البطالة على المدى الطويل وارتباطها بمحددات أساسية.

٢-٢-٦-٢- نظرية تجزئة سوق العمل:

يعد الاقتصاديان P.Doeringer ,M.Piore أول من تحدث عن ازدواجية سوق العمل من خلال أعمالهما الصادرة سنة ١٩٧١م، والتي تناولت تحليل القوى العاملة، وقد بينوا أن قوة العمل تتجزأ على حسب العرق، النوع، والسن والمستوى التعليمي، وركزت هذه النظرية على البحث عن أسباب ارتفاع معدل البطالة في نهاية الستينات وبداية السبعينات، وعلى تزامن ارتفاع معدل البطالة في قطاعات على الرغم من أن هناك قطاعات أخرى تعاني من الندرة النسبية للعمالة، وتقوم النظرية على فكرة وجود نوعين من الأسواق لكل منها خصائصه ووظائفه المرتبطة به كما يلي^{٩٠}:

• سوق أولي.

يتصف هذا السوق بأنه مستقر وظيفياً، والأجور مرتفعة فيه، ويعتمد على الإنتاج كثيف الاستخدام لرأس المال، لذلك فالعمالة فيه ماهرة تحرص المؤسسة على الاحتفاظ بها، كما أن الطلب على درجة عالية من الاستقرار على منتجات هذا السوق، مما انعكس باستقرار اليد العاملة.

• سوق ثانوي.

تتميز هذا السوق بانخفاض مستوى الأجور، بطالة مرتفعة، دوران لليد العاملة بحثاً عن عمل، علاقات العمل فيه فردية، كما تستخدم هذه السوق أساليب إنتاج كثيفة اليد العاملة، وتتأثر بتقلبات النشاط الاقتصادي، لذلك تحتاج إلى فئات من العمل لا تتمتع بنفس الحقوق والضمانات السائدة في السوق الأولي. وتتركز البطالة في السوق

^{٩٠} نوال، بن فايزة، (٢٠٠٩). إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥).

رسالة ماجستير. جامعة الجزائر. ص ٢٨.

الفصل الثاني: مشكلة البطالة في سورية

الثانوية نتيجة خضوعها لتقلبات الظروف الاقتصادية، ويمكن أن تتعرض السوق الأولية للبطالة في فترة الركود الاقتصادي المستمر وبنسب ضعيفة.

٢-٢-٦-٣- نظرية الأجر المكافئ:

تقوم هذه النظرية على أن أصحاب الأعمال يعمدون إلى دفع أجور أعلى من الأجر التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال على زيادة إنتاجيتهم، مما يخلق فائض في عرض العمل يؤدي إلى ظهور بطالة، ويتخذ أرباب العمل هذا الإجراء لتناسقه التام مع أهدافهم في تزايد المردودية وتعظيم المنفعة، حتى ولو كان ذلك على حساب تزايد الأجر وظهور بطالة.^{٩١}

ويمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية^{٩٢}:

- الرغبة في زيادة الإنتاجية من خلال جذب العمالة ذات الكفاءة العالية.
- تشجيع العمال على الاحتفاظ بوظائفهم، وتقليل دوران قوة العمل، لأن زيادة الأجر تدفع العامل إلى التمسك بوظيفته وترفع تكلفته تركه للعمل.
- تحفيز العمال على بذل جهود أكبر في سبيل الحصول على أجر أعلى، مما يرفع إنتاجية العامل، ويقلل من هدر الوقت ويحسن مستوى العمالة وولائها للعمل.

لقد ساهمت نظرية الأجر المكافئ في تفسير بعض الجوانب السلوكية لأسواق العمل، وخاصة بما يتعلق بدوران العمالة بحثاً عن فرص عمل أفضل وأجر أعلى، لكن أرباب العمل يسعون إلى استقطاب العمالة الماهرة ذات الإنتاجية المرتفعة على الرغم من ارتفاع أجورهم بدلاً من تخفيض الأجور في حالة وجود عرض زائد من العمالة.

بعد ما تم إيجازه من سرد لمختلف النظريات المفسرة للبطالة، يتضح لنا عدم اتفاق بين المفكرين الاقتصاديين فيما يخص هذه الظاهرة، ويرجع ذلك إلى المتغيرات التي تحدث في سوق العمل باستمرار.

⁹¹ Tremblay. R, 1992, "Macroéconomie modernes : théories et réalité", Edition Etudes vivantes, Québec, p286.

⁹² Gregory. N. M, (2006), P196.

المبحث الثالث: البطالة في سورية.

إن أهمية دراسة وتحليل مشكلة البطالة ترجع إلى كون العنصر البشري أساس التنمية، بالإضافة إلى الخطر الناجم عن تزايد اعداد العاطلين عن العمل وما يمثله من مضاعفات على اقتصاد أي بلد، وقبل الخوض في أسباب البطالة في سورية وتحليل بياناتها خلال فترة الدراسة، لا بد من التعرف على تقسيم الموارد البشرية حسب تصنيف المكتب المركزي للإحصاء وتصنف إلى ما يلي^{٩٣}:

• **القوة البشرية:** ويقصد بها ذلك الجزء من السكان في سن العمل القادرين على العمل المنتج ويقصد بالعمل المنتج كل جهد جسمي أو عقلي يؤدي إلى إيجاد سلعة أو تادية خدمة معين أو يساهم في إيجاد مثل هذه السلعة، وتمثل الشريحة من السكان بين (١٥-٦٤) سنة ويمكن تقسيم القوى البشرية إلى فئتين:

❖ **قوة العمل:** هي ذلك الجزء من القوة البشرية الذي يتألف من جميع الأفراد النشطين اقتصادياً، الذين يقدمون عرض العمل خلال فترة الإسناد الزمني، سواء كانوا يعملون أو يبحثون عن عمل لذلك فهي تقسم إلى فئتين، المتعطلون والمشتغلون.

❖ **خارج قوة العمل:** هي عبارة عن مجموعة الأشخاص ضمن سن العمل، لكنهم لا يعملون، ولا يرغبون في العمل، ولا يبحثون عن عمل، كربات المنازل والطلبة المتفرغين للعلم ونزلاء السجون والمكتفين مادياً، أي تمثل الفرق بين القوة البشرية وقوة العمل.

• **خارج القوة البشرية:** وتضم جميع الأفراد من المجتمع غير القادرين على العمل، مثلاً الأطفال دون سن ١٥ وكبار السن فوق ٦٤ عاماً، أو ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم.

وبعد هذا العرض لمفهوم القوة البشرية والقوة العاملة، يمكن أن ندرس البطالة في سورية، وفي البداية سوف نتعرض لتحليل بيانات البطالة كما يأتي.

^{٩٣} المكتب المركزي للإحصاء. (٢٠٠٧م). تقرير مسح قوة العمل. دمشق. ص ٥.

٢-٣-١- تحليل بيانات البطالة في سورية خلال فترة الدراسة:

قد استثنينا عام ٢٠١٢م بسبب عدم توفر البيانات المنشورة:

• توزيع المتعطلون حسب الجنس:

من الجدول التالي رقم (١) يتبين لنا ما يلي:

- بلغ معدل البطالة (١٤,٩%) من قوة العمل عام ٢٠١١م، أي أنها ازدادت بما يقارب (٥,٣) نقطة عن معدلها عام ٢٠١٠م، وعند التدقيق في معدلات البطالة خلال فترة الدراسة نجد أنها نمت بمعدل وسطي سنوي يقارب (١٠,١٥%)، وهو معدل مرتفع، وعلى الرغم من ذلك فقد حققت انخفاضات ملحوظة أحيانا، ففي عام ٢٠٠٥م، تراجع معدل البطالة بما يقارب (٤,٢) نقطة عن عام ٢٠٠٤م، ولكن بالمجمل لم يأخذ معدل البطالة منحى ثابت بل كان متذبذباً.

جدول رقم (١): اعداد المتعطلين حسب الجنس (بالآلف).

اعداد المتعطلين						العام
البطالة		إناث		ذكور		
معدل البطالة	عدد المتعطلين	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
٩,٥%	٤٧٠	٤٠,١%	١٨٩	٥٩,٩%	٢٨١	٢٠٠٠
١٠,٣%	٥٤٦	٤٢,٩%	٢٣٤	٥٧,١%	٣١٢	٢٠٠١
١١,٧%	٦٣٨	٤٤,٣%	٢٨٢	٥٥,٧%	٣٥٦	٢٠٠٢
١٠,٨%	٥٥١	٣٩,٣%	٢١٦	٦٠,٧%	٣٣٥	٢٠٠٣
١٢,٣%	٦٠٨	٢٨,٩%	١٧٦	٧١,١%	٤٣٢	٢٠٠٤
٨,١%	٤١٣	٣٨,٣%	١٥٨	٦١,٧%	٢٥٥	٢٠٠٥
٨,٢%	٤٣٣	٤٥,٥%	١٩٧	٥٤,٥%	٢٣٦	٢٠٠٦
٨,٤%	٤٥٤	٤٧,٨%	٢١٧	٥٢,٢%	٢٣٧	٢٠٠٧
١٠,٩%	٥٩٥	٣٦,٢%	٢١٥	٦٣,٨%	٣٨٠	٢٠٠٨
٨,١%	٤٤٣	٤٠,٥%	١٧٩	٥٩,٥%	٢٦٤	٢٠٠٩
٨,٦%	٤٧٦	٣٨,٥%	١٨٣	٦١,٥%	٢٩٣	٢٠١٠
١٤,٩%	٨٦٦	٤١,٩%	٣٦٢	٥٨,١%	٥٠٤	٢٠١١

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، اعداد المتعطلين، معدل البطالة، الموقع www.cbssyr.sy.

- أما البطالة على مستوى الجنس فنجد أنها تركزت بين الذكور أكثر من الإناث فعلى مستوى النسب من مجموع المتعطلين لم تهبط نسبة البطالة عند الذكور عن (٥٢,٢%) وكان ذلك عام ٢٠٠٧م، بينما كانت أعلى نسبة بطالة عند الذكور (٧١,١%) من مجموع المتعطلين عام ٢٠٠٤م، وقد كان متوسط نسبة البطالة بين الإناث (٤٠,٣%) من مجموع المتعطلين خلال فترة الدراسة.

• التوزيع النسبي للمتطلين عن العمل بحسب التعليم:

من الجدول التالي رقم (٢) يتبين لنا ما يلي:

- نلاحظ أن معدل البطالة بين الأميين لم يأخذ منحى ثابت، وبالمجمل هو معدل منخفض مقارنة مع معدل البطالة من باقي الشهادات.
- أما البطالة على مستوى شهادة الابتدائية نجد أنها كانت مرتفعة جداً في بداية فترة الدراسة (٥٦,٩%) عام ٢٠٠١م، ويمكن أن نعزو ذلك إلى التسرب من التعليم وضعف استخدام هذه الشهادة في قطاعات العمل، ونلاحظ انخفاض النسبة في السنوات الأخيرة، قد وصل عام ٢٠١١م إلى (١٨,٥%).
- أما البطالة بين من يقرأ ويكتب، نلاحظ ارتفاع هذه النسبة في السنوات الأخيرة ففي عام ٢٠١١م وصلت إلى (٢٣,٣%)، وهي أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة وبين جميع الشهادات في تلك العام، مما يعكس ضعف الطلب على هذه الفئة.
- أما البطالة بين من يحملون شهادات التعليم الإعدادية والثانوية والمعاهد المتوسطة، فقد شهدت تطور ملحوظ خلال فترة الدراسة، بالنسبة للإعدادية تذبذبت ولكنها وسطياً بلغت (١٤,١%)، أما الثانوية فأخذت تتزايد بشكل ملحوظ وبلغت أعلى نسبة لها عام ٢٠١٠م (٢٠,٣%)، أي أنه تضاعفت مرتين ونصف عن عام ٢٠٠١م (٧,٤%)، وكذلك الأمر بالنسبة للبطالة بين حملة شهادة المعاهد المتوسطة فقد كانت عام ٢٠٠١م (٤,١%)، ووصلت عام ٢٠١٠م إلى (١٤,٢%)، أي بما يقدر بثلاث أضعاف عن عام ٢٠٠١م، وتتناسب البطالة بين

حملة شهادة الإعدادية والثانوية والمعاهد في السنوات الأخيرة مع بطالة الشباب (١٥-٢٤) المرتفعة.

- نلاحظ أن معدل البطالة بين الجامعيين كان الأقل عام ٢٠٠١م بنسبة بلغت (٢,٥%)، ثم ما لبثت بالارتفاع حتى وصلت عام ٢٠١١م (٩,٤%)، ويعود ارتفاع البطالة لدى هذه الفئة إلى عزوف القطاع الخاص عن استقبال أعداد كبيرة منهم بسبب ارتفاع أجورهم مقارنة بالعاملين الآخرين.

- نلاحظ أن معدل البطالة بين من يحملون شهادة ثانوية فما فوق لم يهبط عن ثلث المتعطلين اعتباراً من عام ٢٠٠٦م، بل بدأت ترتفع النسبة أكثر من ذلك مما يعكس وجود خلل بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

جدول رقم (٢): التوزيع النسبي للمتعطلين حسب الحالة التعليمية (%).

الحالة العلمية	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	اعدادية	ثانوية	معاهد متوسطة	جامعية فأكثر
٢٠٠١	٨,١	٩,٠	٥٦,٩	١٢	٧,٤	٤,١	٢,٥
٢٠٠٢	٥,٢	٦,٣	٥٥,٧	١٣,١	٩,٧	٦,٦	٣,١
٢٠٠٣	٥,٩	٤,٩	٤٦,٧	١٥,١	١٦	٧,٧	٣,٤
٢٠٠٤	٩,٥	٣١,٥	٢٦,٨	١٢,٥	١١,٥	٤,٩	٢,٦
٢٠٠٥	٤,٩	٩,١	٣٧,٥	١٥,١	١٦,٩	١٠,٨	٥,٣
٢٠٠٦	٣,٧	٦,١	٣٨,٩	١٥,٨	١٨,٧	١٠,٥	٦
٢٠٠٧	٤,٣	٧	٣٥,٨	١٦	١٨,٥	١١,٩	٦,١
٢٠٠٨	٨,٤	١٢,٥	٣٣,٥	١٢,٥	١٨,٢	٩,٧	٤,٨
٢٠٠٩	٦,٤	٧,٦	٣٢,٤	١٤,٦	١٨,٣	١٣	٧,٧
٢٠١٠	٣,٩	١٧,٣	٢٠,٢	١٤	٢٠,٣	١٤,٢	٩,٧
٢٠١١	٦,٧	٢٣,٣	١٨,٥	١٤,٤	١٧,٠	١٠,٨	٩,٤

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، التوزيع النسبي للمتعطلين حسب الحالة التعليمية والجنس، الموقع

www.cbssyr.sy

• التوزيع النسبي للمتعطلين الشباب (١٥-٢٤) سنة:

- شكل المتطلون ضمن هذا العمر (٣٥,٨%) عام ٢٠١١م، وكانت بين الإناث منهم أكثر من الذكور بنسبة بلغت (٧١%)، ونشير إلى أن هذا المعدل المرتفع

بين الشباب في هذا العمر كان قفزة عن المعدلات السابقة خلال فترة الدراسة حيث كان المعدل الوسطي (٢٠%) من قوة العمل لاحظ الجدول رقم (٣) التالي.

جدول رقم (٣): التوزيع النسبي للمتطلين الشباب (١٥-٢٤) سنة من قوة العمل (%).

المجموع	الجنس		العام
	إناث	ذكور	
٢٣,٥	٤٠,٤	١٨	٢٠٠١
٢٦,٣	٣٨,٩	٢١,٤	٢٠٠٢
١٩,٩	٣٣,٧	١٦	٢٠٠٣
٢٤,٨	٣٦,٧	٢٢	٢٠٠٤
١٨,٦	٣٥,٧	١٥,١	٢٠٠٥
١٨,٣	٤٦,١	١٢,٧	٢٠٠٦
١٩,١	٤٩,١	١٣,١	٢٠٠٧
٢٢,٤	٤٧,٦	١٧,٢	٢٠٠٨
١٦,٧	٤٣	١٢,١	٢٠٠٩
٢٠,٤	٤٣,٥	١٦,٤	٢٠١٠
٣٥,٨	٧١	٢٦,٦	٢٠١١

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، التوزيع النسبي لبطالة الشباب (١٥-٢٤) سنة من قوة العمل، الموقع www.cbssyr.sy

- تظهر مشكلة البطالة أكثر وضوحاً بين شريحة الشباب سواء الذين لا يملكون مهارات وخبرات تدريبية أو الخريجون الجدد من الجامعات والمعاهد المتوسطة حتى المدارس الفنية والمهنية، وقد كان معدل البطالة في الشريحة (٢٥-٢٩) عام ٢٠٠٢م (١٢,٧%) من مجموع المتطلين، وقد استمر في الارتفاع إلى أن وصل عام ٢٠١٠م (٢٣,٣%)، ويمكن اعتبار هذه الشريحة من العمر هي الشريحة المعبرة عن خريجي الجامعات والمعاهد، وكان يشكل المتطلون ممن لم يسبق لهم العمل ضمن هذه الشريحة عام ٢٠٠٢م (١,٥%) من مجموع المتطلين ثم أخذت هذه النسبة بالتزايد إلى أن وصلت عام ٢٠١٠م إلى (١٦,٧%) من مجموع

المتعطلين وهذا يدل على ضعف توفر فرص عمل جديدة وخاصة للخريجين الجدد من المعاهد والجامعات^{٩٤}.

• توزيع المتعطلون حسب المحافظة:

من الجدول التالي رقم (٤) يتبين لنا ما يلي:

- نلاحظ أن محافظة الحسكة حققت المرتبة الأولى في عدد المتعطلين فيها إلى مجموع المتعطلين عام ٢٠٠٢م وعام ٢٠٠٦م، أما باقي السنوات فإما كانت في المرتبة الثانية كما في عامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٨م، أو في المركز الثالث كما في عام ٢٠١٠م، ويفسر هذا الارتفاع في معدل البطالة في تلك المحافظة إلى أنها تعتبر محافظة زراعية يعمل أغلب أبناءها بالزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار نتيجة قلة مصادر المياه في تلك المحافظة، وتأثرت الزراعة في الفترة الماضية بموجات الجفاف وارتفاع أسعار المحروقات والسماد مما انعكس سلباً على العمالة في هذا القطاع.
- وقد حققت محافظة حلب معدلات مرتفعة في البطالة أيضاً محتلة المرتبة الأولى عام ٢٠٠٤م وعام ٢٠٠٨م، بينما كانت في المرتبة الثانية عام ٢٠٠٢م، وحلت في المرتبة الرابعة عام ٢٠١٠م، ويمكن تفسير ذلك بازدياد هجرة العمالة من الأرياف إلى مدينة حلب كونها مدينة صناعية مما شكل زيادة في عرض العمل لم يستطع الطلب على امتصاصها.
- وشهدت اللاذقية معدلات مرتفعة من البطالة أيضاً فقد حلت أولاً بين المحافظات عام ٢٠١٠م، وقد كانت ثالثاً عام ٢٠٠٢م و٢٠٠٨م، وثانياً عام ٢٠٠٦م، أما دمشق فقد حلت في المرتبة الثانية عام ٢٠١٠م وهو تطور ملحوظ عما قبله ويمكن تفسير حلولها ثانياً بعدم قدرة الطلب على العمالة فيها امتصاص التدفق المتزايد عليها، لأنها تحتوي على قطاع صناعي وتجاري يشغل الكثير من العمال.

^{٩٤} النسب من حساب الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، الفصل الثالث: القوة البشرية والقوة العاملة، الموقع www.cbssyr.sy.

جدول رقم (٤): التوزيع النسبي للمتطلين حسب المحافظات السورية.

٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٤	٢٠٠٢	
%١١,٣	%٦,٨	%٨,١	%٢,٩	%٥	دمشق
%١٠,١	%٦,٢	%٤,٩	%٧,٩	%٧,٧	ريف دمشق
%١١,٢	%١٤,١	%٤,٢	%١٥,٩	%١٤,٥	حلب
%٧,٢	%٨,٨	%٨,٩	%٨,٣	%١٠,٦	حمص
%٥,٦	%٩,١	%٨,٤	%١١,٤	%٩,٧	حماة
%١١,٤	%٩,٥	%١٧,٨	%١١,٧	%١١,٥	اللاذقية
%٧,١	%٥,٩	%١,٩	%٤,٩	%٢,٥	دير الزور
%٥	%٤,٣	%٥,٧	%٦	%٦,٥	ادلب
%١١,٢	%١٣,٩	%٢٠,٥	%١٣,٧	%١٥,٣	الحسكة
%٣	%٥,٨	%٢,١	%٣,٤	%١,٧	الرقية
%٢,٩	%٣,٢	%٣,٩	%٢,٦	%٢,٤	السويداء
%٤,١	%٣,٤	%١,٨	%٢,٥	%٥,١	درعا
%٨,٥	%٧,٩	%١٠,١	%٨,٥	%٦,٦	طرطوس
%١,٤	%١,١	%١,٧	%٠,٣	%٠,٩	القنيطرة

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، لم تتوفر بيانات عام ٢٠١١، ٢٠١٠م.

ومما سبق نستنتج أن **خصائص البطالة في سورية خلال فترة الدراسة هي^{٩٥}:**

١. ارتفاع معدل البطالة بين الذكور: تركزت البطالة بين الذكور، فقد بلغ إجمالي المتطلون عام ٢٠١١م، ٨٦٦ ألف، وقد كان معدل البطالة الوسطي بين الذكور خلال فترة الدراسة (٥٩,٦%) من حجم المتطلين.
٢. ارتفاع نسبة الشباب إلى جملة المتطلين: بلغت نسبة المتطلون الشباب (١٥-٢٤ سنة) (٣٥,٨%) من مجموع المتطلين عام ٢٠١١م، ويساهم الفشل الدراسي في تلك السن وعدم الالتحاق بالمدرسة في التحاق اعداد كثيرة ممن في تلك العمر بأسواق العمل بدون تأهيل يمكنهم من أن يكونوا جاهزين للعمل، كما شهدت الشريحة (٢٥-٢٩) تطور ملحوظ في معدلات البطالة فقد بلغت عام ٢٠١٠م

^{٩٥} المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، اعداد المتطلين، التوزيع النسبي لبطالة الشباب، التوزيع النسبي للمتطلين حسب الحالة التعليمية والجنس، المجموعات الإحصائية، الفصل الثالث: القوة البشرية والقوة العاملة، الموقع

(٢٣,٣%) من مجموع المتعلمين، وتعتبر هذه الشريحة عن فئة الخريجين من الجامعات والمعاهد مما يعكس تنامي ظاهرة بطالة المتعلمين.

٣. **تركزت البطالة بين المتعلمين:** كما وجدنا ارتفاع نسبة البطالة بين من يحملون شهادة اعدادية فما فوق إلى أكثر من (٥٠%) من مجموع المتعلمين اعتباراً من عام ٢٠٠٦م، مما يعكس الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

٤. **تركزت البطالة بين الداخلين الجدد إلى سوق العمل:**

- وصل معدل البطالة بين الداخلين الجدد إلى سوق العمل إلى (٦٩,٩%) من إجمالي المتعلمين عام ٢٠١٠م، فهم الأكثر عدداً والأقل قدرة على إيجاد عمل بالمقارنة مع الذين سبق لهم العمل بحكم أن من سبق لهم العمل عرفوا سوق العمل وما يلزم من مهارات لإيجاد عمل.

٢-٣-٢- أسباب البطالة في سورية:

للبطالة أسباب عديدة منها ما هو متعلق بعرض العمل والذي يمثل أولئك الذين يملكون القدرة والرغبة في العمل سواء كانوا يعملون أو يتطلعون لفرص عمل أفضل أو يبحثون عن عمل ثانوي أو كانوا عاطلين عن العمل أصلاً، وأسباب أخرى تتعلق بجانب الطلب الذي يوضح لنا مدى الطلب على قوة العمل ونوعه وسماته، لذلك سنشرح فيما يأتي هذان النوعان من الأسباب مستعينين بالإحصائيات والأرقام كما يلي:

٢-٣-١- أسباب جانب العرض:

يعتبر عرض العمل أحد مكونات سوق العمل حيث يعرض العامل فيه خدماته مقابل أجر يعتبره العامل كاف، ويقوم العامل بالموازنة بين المنفعة التي يحصل عليها من وقت فراغه وبين المنفعة التي يحصل عليها من الأجر نتيجة لتخليه عن الفراغ لصالح العمل المأجور^{٩٦}. ويتعلق عرض العمل بأسباب عديدة تكون سبباً للبطالة كما يلي:

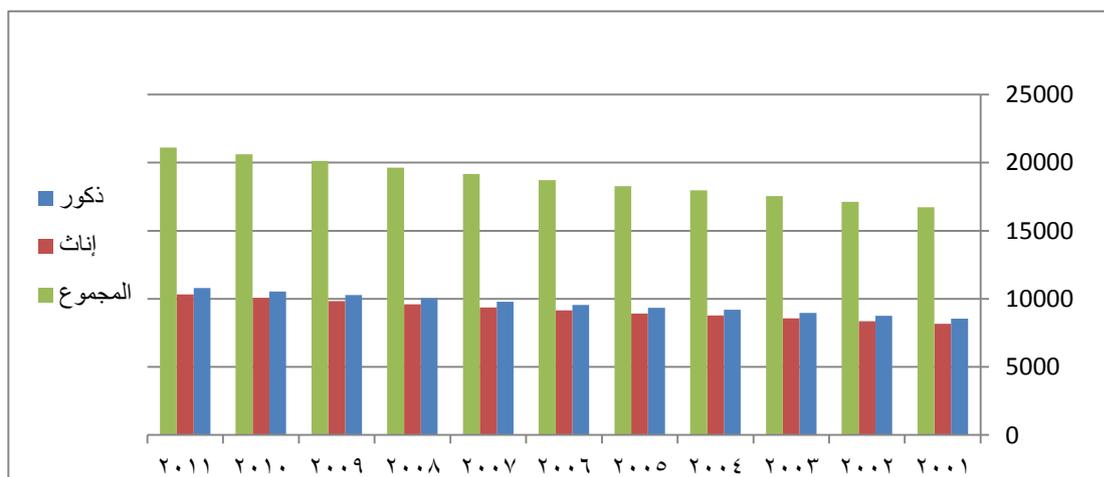
^{٩٦} حسن، صطوف الشيخ. (٢٠٠٧). البطالة في سورية. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء. ص ١٨.

• معدل النمو السكاني^{٩٧}.

ارتفع عدد سكان سورية من (١٦,٣) مليون عام ٢٠٠٠م، إلى (٢١,١) مليون عام ٢٠١١م، أي بزيادة (٤,٨) مليون نسمة، رافق هذه الزيادة زيادة في القوة البشرية، من (٥٦,٤%) عام ٢٠٠١م من مجموع السكان إلى (٥٩,٤%) عام ٢٠١١م، ويعزى ذلك إلى تراكمات سابقة ما قبل فترة الدراسة لأن حجم السكان أقل من (١٥) سنة انخفض من (٤٠,٤%) من مجموع السكان عام ٢٠٠١م إلى (٣٧,٢%) عام ٢٠١١م، ويفسر ذلك إلى ارتفاع سن الزواج، وانخفاض مستوى الدخل الفردي، وارتفاع مستوى البطالة، وزيادة نسبة السكان تحت خط الفقر، وارتفاع أسعار السكن، وأزمة الإسكان، وتضاؤل فرص العمل، وانتشار وسائل منع الحمل^{٩٨}.

ومن الشكل رقم (٤) التالي، يتبين لنا التزايد المستمر في عدد السكان وتفوق بسيط في عدد الذكور مما يعكس انحياز البطالة للذكور والضغط على عرض العمل في دخول أعداد كبيرة سنوياً، وبشكل عام يمكننا القول أن استمرار النمو السكاني المتزايد سيشكل تهديداً حقيقياً للموارد الاقتصادية، وما ستحققه سورية من نمو اقتصادي وتنمية لن يكفي مستقبلاً متطلبات المعيشة للمتدفقين الجدد.

الشكل (٤): عدد السكان في سورية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١١).



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، حجم السكان، الموقع www.cbssyr.sy.

^{٩٧} النسب من حساب الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، حجم السكان.

^{٩٨} الأشقر، أحمد. (٢٠٠٦). علم السكان. حلب: منشورات جامعة حلب. ص ٥٠.

• عدد قوة العمل.

ارتفع عدد قوة العمل من (٥,٢٧) مليون عام ٢٠٠١م إلى (٥,٨١) مليون عام ٢٠١١م، أي بمعدل نمو (١٠,٢%)، إلا أنه حقق انخفاضاً بين هذين العامين حيث وصل عام ٢٠٠٤م إلى (٤,٩٤) مليون، محققاً انخفاضاً قدره (٦,٢%) عن عام ٢٠٠١م نتيجة إما الهجرة الخارجية أو تغيير في التعاريف الإجرائية للمسح وطريقة المسح، ويشكل الذكور القسم الأكبر من قوة العمل بنسبة وصلت إلى (٨٥,٣%) عام ٢٠٠٩م بينما شكلت الإناث (١٤,٧%) من قوة العمل في نفس العام، ومن الجدول التالي رقم (٥) يتبين لنا أن قوة العمل لم تأخذ منحى معين، فقد تزايدت حيناً وتناقصت حيناً آخر، ولكن إذا تمت المقارنة بين بداية فترة الدراسة وآخرها، نجد أنها تزايدت مما يشكل ضغطاً على عرض العمل وخاصة من قبل الذكور.

جدول رقم (٥): اعداد قوة العمل (بالألف).

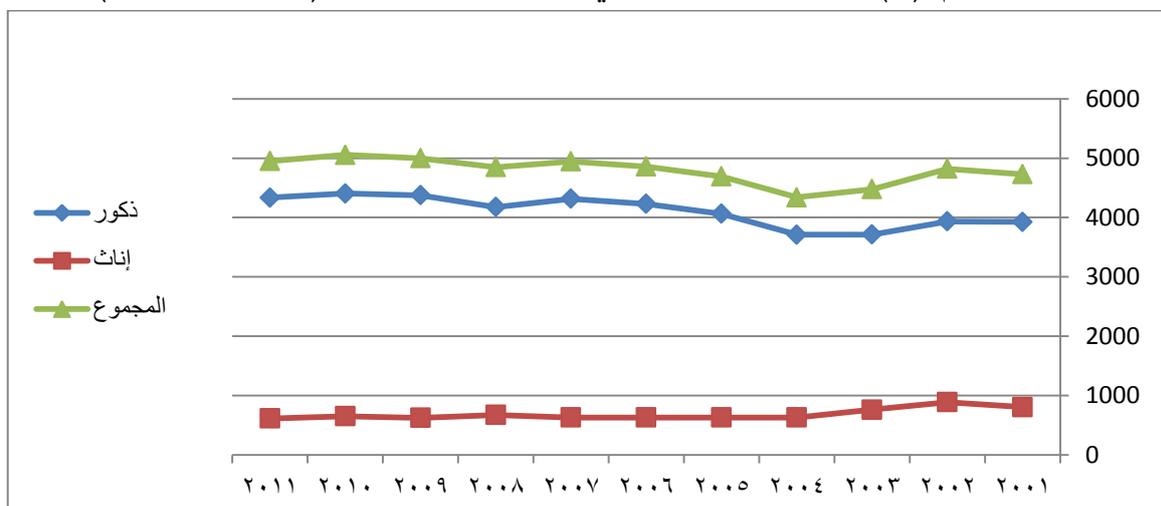
المجموع	إناث	ذكور	العام
٥٢٧٦	١٠٣٨	٤٢٣٨	٢٠٠١
٥٤٥٩	١١٧٠	٤٢٨٩	٢٠٠٢
٥٠٢٧	٩١٩	٤١٠٨	٢٠٠٣
٤٩٤٨	٨٠٦	٤١٤٢	٢٠٠٤
٥١٠٦	٧٨٨	٤٣١٨	٢٠٠٥
٥٢٩٣	٨٢٧	٤٤٦٦	٢٠٠٦
٥٤٠٠	٨٤٧	٤٥٥٣	٢٠٠٧
٥٤٤٣	٨٨٨	٤٥٥٥	٢٠٠٨
٥٤٤٢	٨٠٤	٤٦٣٨	٢٠٠٩
٥٥٣٠	٨٣٤	٤٦٩٦	٢٠١٠
٥٨١٥	٩٧٧	٤٨٣٨	٢٠١١

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، حجم قوة العمل، الموقع www.cbssyr.sy

• تطور عدد المشتغلين.

شهدت سورية خلال الفترة ما بعد عام ٢٠٠٠م تطوراً في اعداد المشتغلين وخاصة من الذكور وهذا يتوافق مع ما يشكله الذكور كنسبة من قوة العمل، إلا أنه لم يستطع الاقتصاد السوري رغم هذه الزيادات المتتالية في اعداد المشتغلين من امتصاص كل تلك الأيدي العاملة نتيجة تراكم اعدادهم من سنة إلى أخرى، وقد بلغ عدد المشتغلون عام ٢٠٠٠م (٤,٤) مليون وتزايد إلى أن وصل عام ٢٠١١م إلى (٤,٩) مليون منهم (٨٧,٥%) ذكور والباقي إناث، وقد انخفض عدد المشتغلين في عامي ٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م، عن عام ٢٠٠٢م، كما يوضح لنا الشكل التالي رقم (٥)، ويمكن رد ذلك إلى زيادة السفر الى خارج البلد بحثاً عن فرص عمل توفر دخلاً أعلى، أما انخفاض عدد المشتغلين في عام ٢٠٠٨م فيعود إلى تراجع الاستثمار الكلي وهذا ما سنبحث فيه في فقرات قادمة، انظر إلى الشكل رقم (٥) الذي يبين تطور اعداد المشتغلين.

الشكل رقم (٥): اعداد المشتغلين في سورية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١١).



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، اعداد المشتغلين، الموقع www.cbssyr.sy.

وكانت النسبة الأكبر من عدد المشتغلين عام ٢٠١١م، هي من حصة قطاع الخدمات (٢٨%)، بينما تراجعت نسبة قطاع الزراعة من (٣٠,٤%) عام ٢٠٠١م، إلى (١٣,٢%) عام ٢٠١١م، أما قطاع الصناعة فقد ازدادت نسبته من عدد المشتغلين من (١٣,٧%) عام ٢٠٠١م إلى (١٦%) عام ٢٠١١م، وقد شكل الذكور

(٧٢,٢%) من العاملين في القطاع العام و(٩٤,١%) من العاملين في القطاع الخاص، و(٧٦,٩%) من المشتغلين في القطاع التعاوني والمشارك^{٩٩}.

• مخرجات التعليم.

إن التوسع الكبير في نشر شبكات الخدمات التعليمية من خلال الخطط المتوالية للتنمية وتطبيق قانون إلزامية التعليم الابتدائي وتنفيذ استراتيجية الدولة في التعليم المجاني، أدى إلى زيادات متوالية من الخريجين الجدد تلتحق بسوق العمل، وإلى تغيرات في تركيبة عرض العمل، ولكن عند متابعة توزع المشتغلون حسب الحالة التعليمية، نلاحظ أن نسب العمالة المستخدمة حسب المستوى التعليمي، لا تتناسب مع تطور التعليم كماً ونوعاً لصالح المستويات الأعلى.

الجدول رقم (٦): التوزع النسبي للمشتغلين حسب الحالة التعليمية والجنس (%).

الحالة العلمية	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	اعدادية	ثانوية	معاهد متوسطة	جامعية فأكثر
٢٠٠١	ذكور	٩,٧	١٣,٢	٤٤,٤	١٣,٨	٨,١	٥,٨
	إناث	٢٧,٦	١٠,٢	٢٣	٧,٥	٧,٨	٧,٧
	مجموع	١٢,٨	١٢,٧	٤٠,٧	١٢,٦	٨,١	٦,٢
٢٠٠٤	ذكور	١١,٢	٣٤,١	٢٢,٦	١١,٩	٨,٣	٥,٣
	إناث	١٥,١	١٦,١	١١,٢	٨	١١,٢	٢٤,٩
	مجموع	١١,٧	٣١,٤	٢٠,٩	١١,٣	٨,٧	٨,١
٢٠٠٩	ذكور	٧,٤	١١,٧	٤٢,٩	١٥,٥	٩,٤	٦,٣
	إناث	٩,١	٤,٦	١٤	٩,٢	١٣,٨	٢٨,٧
	مجموع	٧,٦	١٠,٨	٣٩,٣	١٤,٧	١٠	٩,١
٢٠١١	ذكور	٤,٨	١٧,٣	٣٣,٩	١٧	١١	٧,٨
	إناث	٥,٧	٥,٨	٧,٢	٩,٦	١٠,٢	٣٥,٧
	مجموع	٤,٩	١٥,٩	٣٠,٦	١٦,١	١٠,٩	١١,٣

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة التعليمية والجنس، الموقع www.cbssyr.sy.

^{٩٩} المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، اعداد المشتغلين، التوزيع النسبي للمشتغلين بأجر حسب القطاع، الموقع www.cbssyr.sy.

وعند التدقيق في بيانات الجدول السابق رقم (٦)، نجد ارتفاع بسيط في نسبة المشتغلين ممن يحملون شهادة التعليم الثانوي، فقد ارتفعت من (٨,١%) عام ٢٠٠١م إلى (١٠,٩%) عام ٢٠١١م، وأيضاً نجد تحسن بسيط في نسبة المشتغلين ممن يحملون شهادات جامعية فما فوق فقد ارتفعت نسبتهم من (٦,٢%) عام ٢٠٠١م، إلى (١٠,٣%) عام ٢٠١١م، بينما نلاحظ أن النسبة الأكبر من المشتغلين هم ممن يحملون شهادة ابتدائية (٣٠,٦%) عام ٢٠١١م، ويشكل فئة من يحملون شهادة ابتدائية مع فئة من يجيدون القراءة والكتابة وفئة الأميين أكثر من (٥٠%) من مجموع المشتغلين عام ٢٠١١م، مما يعكس لنا انخفاض المستوى التعليمي للقوة العاملة، وهذا يدل على أن وسائل الإنتاج المستخدمة لا تحتاج إلى مستوى تعليمي متوسط أو عالي، مما ساهم في تركيز البطالة بين فئة المتعلمين.

٢-٣-٢-٢ أسباب جانب الطلب:

يتكون سوق العمل من العرض والطلب على العمل، وقد تكلمنا سابقاً عن أسباب البطالة التي تتعلق بعرض العمل والآن سوف نستعرض أسباب البطالة التي تتعلق بالطلب على العمل، ويتأثر الطلب على العمل بعوامل عديدة منها مستويات الأجور والتطور التكنولوجي ومعدل نمو الاستثمار ويمكن أن تعتبر هذه العوامل أسباباً للبطالة أحياناً وسوف نتحدث عن ذلك فيما يأتي:

• التطور التكنولوجي.

إن التطور التكنولوجي وإدخال التقنيات الحديثة للقطاعات الإنتاجية المختلفة، يؤدي إلى إحداث تغييرات في التركيب الهيكلي للطلب على العمل، حيث تزداد الحاجة إلى العمالة المدربة والماهرة والمؤهلة بشكل كبير والتي لا يمكن تأمينها إلا بوجود نظام تعليمي تدريبي متطور ومتقدم يحاكي حاجات السوق المتغيرة ويستفيد من المنجزات التقنية المتطورة^{١٠٠}؛ ولذلك حتى تكون التكنولوجية عامل إيجابي للحد من البطالة لا بد

^{١٠٠} حسن، صطوف الشيخ. مرجع سابق. ص ٢٨.

من اعداد برامج تأهيل وتدريب للقوى العاملة للمحافظة عليها داخل المنشأة التي توسعت نتيجة تطبيق التكنولوجيا، وكذلك يجب الاهتمام بالنظام التعليمي وربطه بسوق العمل ومواكبة التطورات التي تحدث واعداد ورشات عمل ودورات تدريبية متوافقة مع أحدث التطورات التي يحتاجها سوق العمل.

وعند متابعة مسح الطلب على القوة العاملة الذي نفذه المكتب المركزي للإحصاء عام ٢٠٠٥م، نجد بأن (١٧,٨%) من المنشآت التي تعمل في قطاع الصناعات التحويلية تستخدم تكنولوجيا يدوية بينما (٧٠,٣%) منها تستخدم تكنولوجيا ميكانيكية و(١١,٧%) تستخدم تكنولوجيا مؤتمتة، مما يبين لنا انخفاض المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج المستخدمة، مما يفرض على الحكومة العمل على عدة محاور أساسية منها إحداث حاضنات ومؤسسات تكنولوجية لتوطين التكنولوجيا الحديثة، وتكثيف الاستثمار في رأس المال البشري واعداد برامج لتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل لمساعدتهم على استخدام التكنولوجيا المتطورة، لاحظ الجدول التالي رقم (٧) الذي يبين توزيع المنشآت حسب استخدامها للتكنولوجيا.

جدول رقم (٧): التوزيع النسبي للمنشآت حسب استخدامها للتكنولوجيا عام ٢٠٠٥م* (%).

تستخدم آلات يدوية	تستخدم آلات آلية	تستخدم آلات اوتوماتيكية
١٧,٨	٧٠,٣	١١,٧

المصدر: مسح الطلب على القوة العاملة ٢٠٠٥م.

• معدل نمو الاستثمار.

يعتبر الاستثمار هو المحور الأساس في عملية التنمية، ويعتبر من المحددات الأساسية في النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية وأحد العناصر المولدة للدخل القومي، ويعد أحد عوامل الطلب على العمالة حيث إن الاستثمارات تلعب دوراً كبيراً في امتصاص جزء كبير من الوافدين الجدد لسوق العمل وبالتالي امتصاص البطالة والتقليل من حدتها.

* تعتبر آخر بيانات منشورة من هذا النوع من المسح من قبل المكتب المركزي للإحصاء.

وفي سورية ترتفع نسبة القطاع العام في مجمل الاستثمارات بسبب سياسة التخطيط المركزي المتبعة في الاقتصاد إلا أنه ما بعد عام ٢٠٠٥م واتخاذ القرار بالتحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي انحصرت سيطرة القطاع العام على الاستثمارات وارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص نتيجة لما يسمى بالانفتاح الاقتصادي، وترجمت سياسة الانفتاح بصدور القوانين والتشريعات التي شجعت الاستثمار لكل من القطاع الخاص والأجنبي.^{١١}

جدول رقم (٨): تطور معدلات النمو خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠).

العام	معدل نمو المشتغلين	معدل نمو المتعطلين	معدل نمو الاستثمار الكلي
٢٠٠١	%٦	%١٦	%١٤
٢٠٠٢	%٢	%١٧	%١٠
٢٠٠٤	%٣-	%١٠	%٩
٢٠٠٥	%٨	%٣٢-	%١٣
٢٠٠٦	%٤	%٥	%٧
٢٠٠٧	%٢	%٥	%٨-
٢٠٠٨	%٢-	%٣١	%٦-
٢٠٠٩	%٣	%٢٦-	%١١
٢٠١٠	%١	%٧	%١٤

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، اعداد المتعطلين، اعداد المشتغلين، الحسابات القومية، المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، الموقع www.cbssyr.sy.

ومن الجدول السابق رقم (٨)، يتبين لنا نمو الاستثمار الكلي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠م، بمعدلات متذبذبة لم تأخذ منحى ثابت، ونلاحظ أنه حقق معدلات سالبة في عامي ٢٠٠٧م، ٢٠٠٨م، ويمكن أن يعزى ذلك إلى تراجع الاستثمار الحكومي، ومن المعلوم أنه عندما يتحسن الاستثمار يتحسن الطلب على العمالة ويزداد اعداد المشتغلين، وهو ما نراه في عام ٢٠٠٥م وعندما انخفض نمو الاستثمار

^{١١} الحمش، منير. (د.ت.). القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي، قدم إلى ندوة الثلاثاء الاقتصادي، دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية.

انخفض معه نمو عدد المشتغلين، كما نلاحظ نمو اعداد المتعطلين بنسب أكبر من نمو المشتغلين مما يعكس الفجوة الكبيرة بين عرض العمل والطلب عليه.

• مستوى الأجور.

يعتبر تدني مستوى الأجور من العوامل المؤثرة بشكل سلبي على مستوى المعيشة للسكان ويدفعهم إلى البحث عن فرص عمل أخرى تحقق لهم دخلاً أعلى أو ممارسة أكثر من عمل، مما يؤدي إلى تقلص فرص العمل المتاحة أمام الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً وبالتالي ارتفاع في معدل البطالة^{١٠٢}.

وفي عام ٢٠٠٩م كان متوسط الأجر الشهري في القطاع العام (١٢٧٣٠)، وفي القطاع الخاص (٩٦٣٤)، وفي القطاع التعاوني والاهلي (١٤٨٣٦)، وقد كان متوسط إنفاق الأسرة الشهري في نفس العام (٣٠٨٢٦)، وهذا مؤشر على تدهور القدرة الشرائية وتدني مستوى المعيشة والأجور، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على فرص عمل أخرى أو ممارسة أكثر من عمل، نتيجة الفجوة بين الدخل والإنفاق، والجدول التالي رقم (٩)، يبين لنا متوسط الأجر الشهري خلال عدة سنوات^{١٠٣}.

جدول رقم (٩): متوسط الأجر الشهري حسب القطاع خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١١).

المجموع	تعاوني/أهلي/عائلي	الخاص	الحكومي	العام
٤٨٥٩	٥٨٩٨	٤٧٨٢	٤٩٢٣	٢٠٠١
٦٠١٧	٧٤٦٨	٥٦٢٩	٦٣٨٦	٢٠٠٢
٧٧٥٦	٦٥٢٠	٧٣٠٤	٨٣٦٤	٢٠٠٥
٨٦٩٦	٧٤٦٢	٧٦٣٠	٩٧٥٠	٢٠٠٦
٩٠١٧	٧٥٩٣	٨٠٤٠	٩٩٣١	٢٠٠٧
١٠٧١٩	١٠٦٧٥	٩٢٤٩	١٢٣٧٨	٢٠٠٨
١١٠٩٦	١٤٨٣٦	٩٦٣٤	١٢٧٣٠	٢٠٠٩
١١٣٤٤	١٦٥٤٥	٩٧٩٣	١٣٣٧٥	٢٠١٠
١٤٠٦٩	١٨١٥٨	١١٢٦٨	١٧٠٤٤	٢٠١١

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، متوسط الأجر الشهري حسب القطاع، الموقع www.cbssyr.sy.

^{١٠٢} حسن، صطوف الشيخ. مرجع سابق، ص ٢٢.

^{١٠٣} المكتب المركزي للإحصاء، إحصاءات سكانية، مسح دخل ونفقات الأسرة ٢٠٠٩م. الموقع www.cbssyr.sy.

ومما سبق نستنتج أن أسباب البطالة في سورية خلال فترة الدراسة هي^{١٠٤}:

- معدل النمو السكاني المرتفع حيث انخفضت نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً من (٤٠,٤%) عام ٢٠٠١م إلى (٣٧,٢%) عام ٢٠١١م، وقد رافق ذلك ارتفاع في نسبة السكان في سن العمل (١٥-٦٤) من (٥٦,٤%) عام ٢٠٠١م إلى (٥٩,٤%) عام ٢٠١١م مما شكل ضغطاً على عرض العمل.
- ارتفع حجم قوة العمل من (٥,٢) مليون عام ٢٠٠١م إلى (٥,٩) مليون عام ٢٠١١م، وتشكل الإناث بالمتوسط (١٨%) من حجم قوة العمل.
- اعتماد سوق العمل على عمالة ذات مستوى تعليمي منخفض، نتيجة استخدام وسائل انتاج لا تحتاج إلى مستوى تعليمي متوسط أو عالي.
- ضعف الطلب على الأيدي العاملة حيث نلاحظ تزايد اعداد المشتغلين من (٤,٤) مليون عام ٢٠٠٠م إلى (٤,٩) مليون عام ٢٠١١م، وهي زيادة صغيرة بالمقارنة مع تزايد اعداد المتعطلين، مما يعكس انخفاض الطلب على قوة العمل.
- عدم مواكبة نمو الاستثمار لنمو اعداد المتعطلين.
- انخفاض مستوى الاجور أدى إلى زيادة البحث عن فرص عمل توفر دخلاً أعلى، أو إلى ممارسة أكثر من مهنة مما أدى إلى تقلص فرص العمل المتاحة أمام الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً، وبالتالي إلى ارتفاع معدل البطالة بينهم.

^{١٠٤} المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، حجم السكان، حجم قوة العمل، اعداد المشتغلين، الموقع

خاتمة الفصل

تعرض هذا الفصل إلى التعريف بمعنى البطالة لغوياً واقتصادياً، وكيفية حساب معدل البطالة، وإلى التعريف بمصطلحات قوة العمل، المتعطلون، القوة البشرية، خارج قوة العمل، كما أصبح بإمكاننا تمييز المتعطل من خلال المعايير التي وضعتها منظمة العمل الدولية، وتم شرح أنواع البطالة، وذكر وجهات نظر مختلف النظريات الاقتصادية التي تفسر ظاهرة البطالة.

وأخيراً والأهم في هذا الفصل، تم دراسة مشكلة البطالة في سورية من خلال قراءة تحليلية للبيانات التي نشرها المكتب المركزي للإحصاء خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١)، وفي النهاية استنتجت خصائص البطالة، والأسباب التي أدت إلى زيادتها من جانب العرض متمثلة في المعدل المرتفع لنمو السكان، الذي أدى إلى زيادة في قوة العمل، كما لم يتناسب نمو عدد المشتغلين مع الزيادة المستمرة في عرض العمل، أما الأسباب من جانب الطلب على العمل، فأهمها عدم مواكبة نمو الاستثمار لنمو اعداد المتعطلين، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الأجور أدى إلى زيادة البحث عن فرص عمل توفر دخلاً أعلى، أو إلى ممارسة أكثر من مهنة مما أدى إلى تقلص فرص العمل المتاحة أمام الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً.

ومع نهاية هذا الفصل نكون قد استكملنا العرض النظري للمتغيرين الإنفاق العام ومعدل البطالة، وسنعمل في الفصل الثالث على الربط بينهما في دراسة إحصائية، لمعرفة تأثير تغيير الإنفاق العام على معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث

دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

تشكل النفقات العامة في معظم الدول نسبة لا يستهان بها من الناتج المحلي، لذلك فإن تأثيرها كبيراً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الدول، وأصبحت تستعمل كأداة للسيطرة على الاقتصاد الوطني وتوجيهه بما يلبي حاجات المجتمع، وإن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة يعتبر أمراً بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة، يجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفاً تسعى الحكومة لتحقيقه.

وتؤثر النفقات العامة في معدل البطالة من جانبين، مباشر من خلال التوسع في الاستثمار العام مما يؤدي إلى زيادة مباشرة في فرص العمل، أو بشكل غير مباشر من خلال زيادة الإنفاق العام الجاري مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي، وبالتالي يزداد الإنتاج ويزداد معه الطلب على الأيدي العاملة، والهدف من هذا الفصل توضيح طبيعة العلاقة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل البطالة، وبيان أثر الإنفاق العام على الاستهلاك الكلي وانعكاسه على التشغيل، حيث يعتبر التشغيل المدخل الرئيسي لمواجهة البطالة، كما سنختبر العلاقة الإحصائية بين الإنفاق العام والاستثمار الكلي، وبين الاستثمار الكلي وعدد المشتغلين، لمعرفة دور الاستثمار الكلي في خلق فرص العمل، وبذلك نكون قد شملنا بدراستنا مجمل تأثيرات الإنفاق العام، وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: أثر نمو الإنفاق العام على معدل البطالة.

المبحث الثاني: أثر الإنفاق العام على الاستهلاك الكلي وانعكاسه على التشغيل.

المبحث الثالث: أثر الإنفاق العام على الاستثمار الكلي.

المبحث الأول: أثر نمو الإنفاق العام على معدل البطالة.

يعتبر الإنفاق العام أحد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي، فهو الأداة الرئيسية للدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن كفاءة تخصيصه يعكس أثراً إيجابياً نحو توفير الموارد المالية اللازمة للنمو الاقتصادي، ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها عن طريق سياسة الإنفاق العام، حفز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة، إما بشكل مباشر من خلال خلق فرص عمل جديدة في مؤسسات الدولة أو بشكل غير مباشر من خلال زيادة الاستهلاك لتحفز الطلب الكلي، وتزيد الإنتاج، وبالتالي تزداد فرص العمل لتستوعب العمالة الجديدة.

٣-١-١- واقع البطالة والتشغيل في سورية.

شهدت سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١) معدلات مرتفعة من البطالة، حيث بلغ معدل البطالة الوسطي السنوي (١٥,١٥%) من قوة العمل، كما يقدر متوسط اعداد المتعطلين عن العمل خلال نفس الفترة ب(٥٤١) ألف بدرجات مختلفة من التعليم والمهارات، وهذا يتطلب حجماً كبيراً من الاستثمارات للتعامل مع الطلب المتزايد على العمل.^{١٠٥}

ويشكل العاملون في القطاع الخاص (٧٢,٨%) من مجموع القوة العاملة في سورية عام ٢٠١٠م، وفي القطاع العام (٢٦,٩%)، والقطاعات الأخرى (٠,٣%)، وكان القطاع العام يتبع سياسة التوظيف الاجتماعي نتيجة لسياسة التوجه الاشتراكي التي كان يؤمن بها، والقائمة على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، حيث يحتكر معظم مجالات الإنتاج وبالتالي هو المستخدم الرئيسي للعمالة، وكان ينظر إلى التوظيف في القطاع العام أنه يحقق هدفاً اجتماعياً واقتصادياً، وحتى الآن تتبع الحكومة سياسة التوظيف الإلزامي لخريجي الفروع العلمية الرئيسية كالهندسات في الجامعات الرسمية سنوياً.^{١٠٦}

^{١٠٥} من حساب الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، اعداد المتعطلين، معدل البطالة، راجع الجدول رقم (١) من الرسالة ص ٥٧.

^{١٠٦} من حساب الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١١م، الفصل الثالث: القوة البشرية والقوة العاملة.

وعند تتبع اعداد العاملين في القطاع العام من خلال الجدول التالي رقم (١٠)، نجد أنهم كانوا في تزايد باستثناء عام ٢٠١٠م حصل انخفاض ملحوظ في اعداد العاملين، ولكن على الرغم من تزايد اعداد العاملين قبل عام ٢٠١٠م إلا أن هذه الزيادات لم تشكل تطور مهم مقارنة مع تزايد اعداد المتعطلين، مما يعكس عدم مقدرة القطاع العام على خلق فرص عمل جديدة تتناسب مع تزايد اعداد المتعطلين.

جدول رقم (١٠): اعداد العاملين في القطاع العام.

العام	٢٠٠٢	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد العاملين	١١٦٨٨١٣	١٣٥٥٧٦٣	١٣٧٩٩٧٧	١٣٨٥٤٤٥	١٤٤٢٦٤٨	١٣٦٠٠٢١

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، الفصل الثالث: القوة البشرية والقوة العاملة.

ويعمل (٧٥%) من موظفي القطاع العام في قطاع الخدمات عام ٢٠١٠م، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع ما يساهم فيه قطاع الخدمات الحكومية من الناتج المحلي حيث أعلى نسبة وصل لها في عام ٢٠١٠م ب(١٠%) من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، بينما يعمل (١١,٨%) من موظفي القطاع العام في قطاع الصناعة الذي أسهم في نفس العام ب(٣٤%) من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة^{١٠٧}.

أما حصص القطاعات الاقتصادية بالمجمل من عدد المشتغلين، فنجد ارتفاع ملحوظ في نسبة من يعملون في قطاع الخدمات من (٢٢,٦%) عام ٢٠٠١م، إلى (٢٨%) عام ٢٠١١م، ليكون القطاع الأعلى من حيث عدد المشتغلين، وقد قابل هذه الزيادة تراجع كبير في نسبة من يعملون في قطاع الزراعة من (٣٠,٤%) عام ٢٠٠١م، إلى (١٣,٢%) عام ٢٠١١م، نتيجة ما شهده هذا القطاع من تراجع بسبب الجفاف وارتفاع أسعار الأسمدة والمحروقات، فانعكس ذلك سلباً على الأيدي العاملة فيه^{١٠٨}.

^{١٠٧} نسب التوظيف من حساب الباحث استناداً إلى بيانات المجموعة الإحصائية عام ٢٠١١م، الفصل الثالث: القوة البشرية والقوة العاملة، أما نسب المساهمة فهي من المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١١م، الحسابات القومية.

^{١٠٨} المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النشاط الاقتصادي، الموقع

٣-١-٢- دراسة إحصائية للعلاقة بين الإنفاق العام ومعدل البطالة:

يلعب الإنفاق العام دوراً هاماً في تحقيق الأهداف الاقتصادية المتعلقة بالنمو الاقتصادي مع محاولة توزيع مكاسب هذا النمو على طبقات المجتمع المختلفة، وذلك لتحقيق الارتفاع في مستويات المعيشة والتشغيل وزيادة الطلب على الأيدي العاملة، إذ أن زيادة الإنفاق العام سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال وبذلك يزداد الطلب على الأيدي العاملة وتتنخفض معدلات البطالة، فالعلاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة أو بين الإنفاق العام وعدد المتعطلين حسب المنطق الاقتصادي.

جدول (١١): معدل نمو الإنفاق العام ومعدل البطالة (%، عدد المشتغلون (بالمليون).

العام	معدل نمو الإنفاق العام	معدل البطالة	عدد المشتغلون
٢٠٠٠	٠	٩,٥%	٤,٤٦٠
٢٠٠١	١٦,٩%	١٠,٣%	٤,٧٣٠
٢٠٠٢	١٠,٦%	١١,٧%	٤,٨٢١
٢٠٠٣	١٧,٨%	١٠,٨%	٤,٤٧٦
٢٠٠٤	٧%	١٢,٣%	٤,٣٤٠
٢٠٠٥	٢,٣%	٨,١%	٤,٦٩٣
٢٠٠٦	٧,٦%	٨,٢%	٤,٨٦٠
٢٠٠٧	١٨,٧%	٨,٤%	٤,٩٤٦
٢٠٠٨	٢%	١٠,٩%	٤,٨٤٨
٢٠٠٩	١٤,١%	٨,١%	٤,٩٩٩
٢٠١٠	١٠%	٨,٦%	٥,٠٥٤
٢٠١١	١٠,٧%	١٤,٩%	٤,٩٤٩

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، معدل البطالة، اعداد المشتغلين. الموقع www.cbssyr.sy.

وسوف نعود إلى اختبار العلاقة الإحصائية بين معدل نمو الإنفاق العام السنوي ومعدل البطالة، وقد تم استثناء عام ٢٠١٢م من الدراسة بسبب عدم توفر البيانات المنشورة، وسنوضح من خلال الدراسة الإحصائية طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل البطالة وهل ساهم النمو السنوي للإنفاق العام في تناقص معدل البطالة، ونفسر ذلك اقتصادياً بالاستناد إلى نتائج الدراسة الإحصائية، وبالنظر إلى الجدول السابق رقم (١١)،

على اعتبار عام ٢٠٠٠م سنة أساس فأخذت القيمة (٠%)، نلاحظ أن معدل نمو الإنفاق العام كان متذبذباً، وقد رأينا أن الحكومة تلتزم بالإنفاق على البنية التحتية ونفقات الدفاع والأمن والإنفاق على الرعاية الصحية والاجتماعية ودعم العديد من السلع الضرورية لحاجة المواطن، أما عند متابعة معدلات البطالة فنجد أنها كانت مرتفعة وبالمجمل بلغ معدل البطالة الوسطي (١٥,١٠%).

٣-١-٢-١- صياغة النموذج:

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وهو نموذج إحصائي يقوم بتقدير العلاقة التي تربط بين متغير كمي واحد وهو المتغير التابع مع متغير كمي آخر وهو المتغير المستقل، وينتج من هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغيرين وقد تم الاختبار عند مستوى دلالة إحصائية (5%)^{*}، ولحل هذا النموذج اعتمد على طريقة المربعات الصغرى، ويمكن صياغة العلاقة الإحصائية بالنموذج التالي:

$$Y_t = B_0 + B_1X_t + e_t$$

$$t=1,2,\dots,n$$

Y: المتغير التابع (معدل البطالة).

X: المتغير المستقل (معدل نمو الإنفاق العام).

e: هو متغير عشوائي يعبر عن البواقي له وسط حسابي يساوي الصفر وتباين ثابت.

٣-١-٢-٢- نتائج تقدير النموذج:

باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS Statistics 20 في معالجة البيانات واستخلاص النتائج، وباعتبار U معدل البطالة، متغير تابع يفسر من خلال المتغير المستقل G معدل

* هي قيمة احتمالية تبين مقدار الخطأ الذي يقبل أن يقع فيه الباحث نتيجة رفضه للفرض الصغرى وكلما صغرت قيمة مستوى الدلالة كلما ازداد مجال الثقة في النتائج. (محمد عبد الرحمن إسماعيل، ٢٠٠١، تحليل الانحدار الخطي).

نمو الإنفاق العام، وبالاختبار عند مستوى دلالة إحصائية (5%) حيث يتم تقدير النماذج الإحصائية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

Model Summary

Model	R	R square	Adjusted R Square	Std. Error Of The Estimate	Durbin-Watson
1	.009	.000	-.100	2.20650%	1.598

a. Predictors: (Constant), G

b. Dependent Variable: U

ANOVA

Model	Sum Of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.004	1	.004	0.001	.979
Residual	48.686	10	4.869		
Total	48.690	11			

a. Dependent Variable: U

b. Predictors: (Constant), G

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	Constant	10.122	1.213		8.344	.000
	G	0.003	.105	.009	0.027	.979

a. Dependent Variable: U

٣-١-٢-٣- الدراسة الاقتصادية التحليلية:

بعد اختبار البيانات على برنامج SPSS والتدقيق في مخرجات البرنامج ظهرت لنا عدة نتائج سنتناول تفسيرها إحصائياً واقتصادياً فيما يلي:

• النتائج الإحصائية.

بينت النتائج الإحصائية مايلي:

❖ لا يوجد ارتباط بين متغيري معدل نمو الإنفاق العام ومعدل البطالة.

❖ **المعنوية الكلية للنموذج المقدر:** من جدول تحليل التباين ANOVA نجد أن قيمة الاحتمال Sig تساوي (97%) وهي أكبر من مستوى (5%) وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيير الإنفاق العام ومعدل البطالة خلال سنوات الدراسة، وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة عكسية بينهما، حيث أن كل زيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى تناقص في معدل البطالة، وإن آلية تأثير الإنفاق العام في معدل البطالة تكون من خلال قدرة الإنفاق العام على زيادة فرص العمل المتاحة، وبالتالي قدرته على زيادة عدد المشتغلين، لذلك سوف نلجأ إلى اختبار العلاقة المباشرة بين الإنفاق العام وعدد المشتغلين، لنختبر دور الإنفاق العام في زيادة عدد المشتغلين، وقد اخترنا متغير عدد المشتغلين لأن التشغيل يعتبر المدخل الرئيسي لمواجهة البطالة، وإن أي سياسة ناجحة في زيادة التشغيل لابد أن تنعكس على معدل البطالة، لذلك هدفنا من الاختبار معرفة مدى نجاح سياسة الإنفاق العام المتبعة في زيادة عدد المشتغلين.

٣-١-٣- التقدير الكمي للعلاقة بين الإنفاق العام وعدد المشتغلين.

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة الإحصائية بين الإنفاق العام (G) كمتغير مستقل، وعدد المشتغلين (Y) كمتغير تابع، عند مستوى دلالة إحصائية (5%)، خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١)، وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS Statistics 20 في معالجة البيانات واستخلاص النتائج، حيث يتم تقدير النماذج الإحصائية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية تم التوصل إلى النتائج التالية:

Model Summary

Model	R	R square	Adjusted R Square	Std. Error Of The Estimate	Durbin-Watson
1	.709	.503	.453	170191.951	1.474

a. Predictors: (Constant), G

b. Dependent Variable: Y

ANOVA

Model	Sum Of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	2.931E+11	1	2.931E+11	10.117	.010
Residual	2.897E+11	10	28965300254		
Total	5.827E+11	11			

a. Dependent Variable: Y

b. Predictors: (Constant), G

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	Constant	4280563.161	160128.96		26.732	.000
	G	9.322E-007	.000	.709	3.181	.010

a. Dependent Variable: Y

٣-١-٣-١- الدراسة الاقتصادية التحليلية:

بينت مخرجات برنامج spss الإحصائي النتائج التالية:

• النتائج الإحصائية.

❖ نلاحظ أن الارتباط قوي ($R = 0.70$) بين المتغير التابع والمتغير المستقل الإنفاق العام، وبالعودة إلى قيمة معامل التحديد ($R \text{ Square} = 0.50$) ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) نجد أن (0.45) من التغيرات التي تحدث في عدد المشتغلين تفسر من خلال متغير الإنفاق العام المستقل، بينما (0.55) تفسر من خلال متغيرات أخرى لم تدرس في هذا البحث.

❖ المعنوية الكلية للنموذج المقدر: من جدول تحليل التباين ANOVA لنموذج

الانحدار وبالاعتماد إلى إحصائية فيشر، نجد أن قيمة الاحتمال Sig تساوي (1%)، وهي أقل من مستوى الدلالة (5%) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن نموذج الانحدار معنوي، وهذا يعني أن هناك واحد على الأقل من معاملات النموذج تختلف عن الصفر.

❖ المعنوية الجزئية للنموذج المقدر: من خلال الجداول التي تمثل مخرجات برنامج

spss توصل الباحث إلى:

١. بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B0): من جدول Coefficients^a السابق نجد أن قيمة الاحتمال Sig تساوي (0%)، وهي أقل من مستوى (5%)، لذلك نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار هو معنوي أي لا يساوي الصفر.

٢. من جدول Coefficients^a السابق، نلاحظ أن قيمة الاحتمال الموافق لقيمة معامل حجم الإنفاق العام Sig تساوي (1%)، وهي أقل من مستوى (5%) لذلك نقبل الفرض البديل القائل بأن معامل حجم الإنفاق العام هو معنوي، إذاً توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام في سورية وعدد المشتغلين خلال فترة الدراسة وكانت طبيعة العلاقة طردية من خلال إشارة معامل الإنفاق الموجبة.

❖ بذلك يكون النموذج المقدر على الشكل التالي:

$$\hat{Y}_t = 4280563 + 9.322E-007G_t$$

● التحليل الاقتصادي للنتائج الإحصائية.

❖ المعامل الثابت (B0): نلاحظ أن إشارته موجبة (4.2) مليون، ويمثل عدد المشتغلين في حال انعدام المتغيرات المفسرة للنموذج، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية إذ لا يمكن أن يكون عدد المشتغلين صفر.

❖ متغير الإنفاق العام: نلاحظ أن إشارة معامل (B1) موجبة، أي أن طبيعة العلاقة طردية بين المتغير التابع (عدد المشتغلين) والمتغير المستقل (الإنفاق العام)، وهذا يوافق المنطق الاقتصادي الذي يفترض وجود علاقة طردية بينهما، إذ أن زيادة الإنفاق العام تزيد الاستهلاك والاستثمار وبالتالي تحفز الإنتاج فيزداد الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي يزداد عدد المشتغلين، لذلك يمكننا أن نفسر عدم تمكن تغيير الإنفاق العام من التأثير على معدلات البطالة المرتفعة بالرغم من العلاقة الطردية بين الإنفاق العام وعدد المشتغلين بالأسباب التالية:

١. عدم كفاية الإنفاق العام من حيث الكمية لمواجهة الاعداد المتزايدة من المتعطلين السنوي، فمن معادلة الاتجاه العام المستتجة وجدنا أن كل زيادة في الإنفاق العام بمقدار مليار ليرة سورية سوف تزيد عدد المشتغلين بمقدار (٩٣٢) فرصة عمل جديدة، لذلك فنحن بحاجة إلى (٥٨٠) مليار ليرة سورية سنوياً لتوظيف (٥٤١) ألف متعطّل يمثلون متوسط اعداد المتعطلين السنوي، وعند تتبع كميات الإنفاق العام السنوية نجد أنها لم تصل إلى هذا القدر من الإنفاق العام حتى عام ٢٠٠٧م، مما أدى إلى تراكم في اعداد المتعطلين فاق بكثير كمية الإنفاق العام الجديد^{١٠٩}.

٢. معدل النمو السكاني المرتفع أدى إلى زيادة في عرض العمل، تفوق الطلب، مما انعكس بارتفاع في معدلات البطالة.

٣. زيادة مخرجات التعليم السنوية، قائلها اعتماد سوق العمل على عمالة ذات مستوى تعليمي منخفض، تعكس نوعية التكنولوجيا المستخدمة في وسائل الانتاج التي لا تحتاج إلى مستوى تعليمي متوسط أو عالي، مما ساهم في زيادة البطالة بين المتعلمين أدت إلى زيادة في عرض العمل.

وبما أن الإنفاق العام يرتبط بعلاقة طردية مع عدد المشتغلين، سوف نعمل على دراسة تأثير الإنفاق العام على كل من الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي وانعكاس ذلك على عدد المشتغلين، حيث ينحصر تأثير الإنفاق العام في زيادة عدد المشتغلين ضمن اتجاهين، الأول اتجاه مباشر من خلال التوسع في الاستثمار العام مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في مؤسسات الدولة وشركات القطاع العام، والاتجاه الثاني غير مباشر من خلال التوسع في الإنفاق العام الجاري وبالتالي تحريك الطلب الفعال بزيادة الاستهلاك الكلي، فيحفز الإنتاج وتزداد فرص العمل، وهو ما سوف نناقشه في المباحث التالية، لنرى أيهما كان أكثر جدوى في زيادة عدد المشتغلين.

^{١٠٩} متوسط اعداد المتعطلين من حساب الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، اعداد المتعطلين، ارجع إلى الجدول رقم (١)، ص ٥٧، من الرسالة.

المبحث الثاني: أثر الإنفاق العام على الاستهلاك الكلي وانعكاسه على التشغيل.

يقصد بالآثار المباشرة للإنفاق العام في الاستهلاك الكلي، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة، أي التي لا تتم خلال دورة الدخل، ولا يقتصر آثار النفقات العامة في الاستهلاك الكلي على الآثار الاقتصادية المباشرة فقط، وإنما تشمل أيضاً الآثار الاقتصادية غير المباشرة، التي يمكن أن تنشأ عبر دورة الدخل، من خلال ما يعرف بأثر المضاعف، وسنتعرض له بالتفصيل فيما يأتي.

٣-٢-١- الآثار المباشرة للإنفاق العام على الاستهلاك الكلي:

يمكن للإنفاق العام أن يؤثر مباشرة في الاستهلاك الكلي عن طريقين: أولهما: عن طريق شراء الدولة لبعض السلع أو الخدمات الاستهلاكية، وثانيهما: عندما تقوم الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك، وبناءً على ما سبق، فإن أثر الإنفاق العام في الاستهلاك الكلي يتوقف على طبيعة النفقات، أي على الغرض الذي تخصص له^{١١٠}.

٣-٢-١-١- الإنفاق العام المخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية:

يشكل الإنفاق العام على بعض السلع والخدمات طلباً مباشراً يضاف إلى الاستهلاك الخاص مما يؤثر على الاستهلاك الكلي، وتكون هذه النفقات على شكل شراء الحكومة لبعض الخدمات الاستهلاكية، مثل الخدمات الصحية والثقافية والأمن والقضاء والدفاع، أو مشتريات الدولة من السلع الاستهلاكية، مثل الملابس والمواد الغذائية والطبية، لإشباع حاجة بعض العمال والموظفين، وكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، ويؤثر مباشرة في الاستهلاك الكلي^{١١١}.

وعند تتبع الإنفاق الحكومي على المشتريات من السلع والخدمات من خلال الجدول التالي رقم (١٢)، نلاحظ أنها شكلت عام ٢٠٠٠م، ما نسبته (٦%) من الإنفاق العام، ثم أخذت تتناقص إلى أن بلغت (٥%) عام ٢٠١٠م، ولعل سبب التناقص يعود إلى تخلي

^{١١٠} فرهود، محمد سعيد. مرجع سابق. ص ١٠٨.

^{١١١} المهابني، محمد خالد. مرجع سابق. ص ٦٣.

الدولة عن جزء من مهامها خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة مما أدى إلى تخفيض نسبة الاستهلاك الحكومي.

جدول (١٢): تفصيلات الإنفاق الجاري، بالأسعار الجارية، الأرقام بالمليارات السورية.

العام	الإنفاق العام	رواتب وأجور		فوائد مدفوعة		سلع وخدمات		إعانات وتحويلات	
		نسبة	رقم	نسبة	رقم	نسبة	رقم	نسبة	رقم
٢٠٠٠	٢٧٥,٤	٣٠%	٨٣,٥	٨%	٢١,١	٦%	١٧,٤	١١%	١٩,١
٢٠٠١	٣٢٢	٢٨%	٩٠,٤	٧%	٢٣,٢	٦%	١٩,١	١٠%	٣١,٨
٢٠٠٢	٣٥٦,٣	٢٨%	١٠٠,٦	٤%	١٣,٧	٥%	١٧,٦	٧%	٢٦,٣
٢٠٠٣	٤٢٠	٢٨%	١١٨,١	٤%	١٦,٨	٥%	١٩	٦%	٢٥,١
٢٠٠٤	٤٥٠	٣٢%	١٤٤,١	٥%	٢١,٢	٤%	١٩,٣	٩%	٣٨,٧
٢٠٠٥	٤٦٠	٣٤%	١٥٧	٦%	٢٩	٥%	٢١,٥	١٠%	٤٤,٥
٢٠٠٦	٤٩٥	٤٢%	٢٠٦,٩	٦%	٢٩,٥	٥%	٢٢,٥	١٠%	٥١,١
٢٠٠٧	٥٨٨	٣٨%	٢٢٣,١	٥%	٣٠	٤%	٢٤,٣	٧%	٤١,٦
٢٠٠٨	٦٠٠	٣٩%	٢٣٤,٧	٤%	٢٥,٥	٥%	٢٧,٥	١٣%	٧٧,٤
٢٠٠٩	٦٨٥	٤٠%	٢٧٥,٢	٤%	٢٨	٥%	٣٠,٨	١٢%	٨٣,١
٢٠١٠	٧٥٤	٤٠%	٢٩٨,٣	٣%	٢١,٦	٥%	٣٤,٩	١٠%	٧٢,٧

المصدر: منشورات مصرف سورية المركزي الربعية، ٢٠٠٥، ٢٠١١، النسب محسوبة من قبل الباحث.

٣-٢-١-٢- توزيع الدولة لدخول تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك:

تقوم الدولة بتوزيع دخول نقدية على الأفراد بمقابل أو دون مقابل، تخصص هذه الدخول جزئياً أو كلياً للاستهلاك، وذلك حسب التفصيل التالي:

• توزيع الدخول بمقابل.

تقوم الحكومة بمنح موظفيها وعمالها أجوراً ورواتب مقابل حصولها على خدماتهم الشخصية، كما تدفع الدولة أيضاً فوائد لمقرضيه، وتشكل هذه النفقات التي تدفعها الدولة دخلاً هاماً لأصحابها، ويقوم هؤلاء نظراً لارتفاع ميلهم للاستهلاك بإنفاق الجزء

الأغلب من دخولهم على الاستهلاك، وبذلك يزداد الاستهلاك الكلي مما يدفع باتجاه تزايد الناتج القومي^{١١٢}.

وإن توزيع الدولة لهذه النفقات يؤثر على الاستهلاك الكلي، حيث يشكل الإنفاق على الرواتب والأجور العصب المهم في الاقتصاد الوطني لأنه يعتبر دخلاً مباشراً لموظفي الحكومة الذين يشكلون حوالي (٢٦,٩%)^{١١٣} من مجموع المشتغلين عام ٢٠١٠م، وهو من أهم المؤثرات على الطلب العام الاستهلاكي، وتتيح الدولة من خلال الإنفاق على الرواتب والأجور إعادة توزيع جزء من الثروة وتحويلها لفئة أخرى داخل المجتمع، وبالعودة إلى الجدول رقم (١٢)، فقد بلغت نسبة الإنفاق على الرواتب والأجور (٣٠%) من الإنفاق العام عام ٢٠٠٠م، وارتفعت هذه النسبة إلى (٤٠%) عام ٢٠١٠م، وهذه خطوة جيدة في زيادة معدل الإنفاق على الرواتب والأجور إلى الإنفاق العام، أما الشيء المهم بتطور الإنفاق على الرواتب والأجور هو نسبة تأثيره في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال الزيادة المتحصلة نتيجة تطور حجم الإنفاق على الرواتب والأجور، فنجد أن نسبة الدخل المتحصل من الأجور إلى الدخل القومي يمثل (٣٤,٢%) عام ٢٠٠٢م انخفض إلى (٢٥,٤%) عام ٢٠١٠م.^{١١٤}

وهذا دليل على تراجع أحوال الطبقة الفقيرة المعتمدة على الأجر في تغطية نفقاتها الأساسية، حيث تصل هذه النسبة في الدول المتقدمة إلى ٥٠-٦٠%، وهنا لا بد من العمل على زيادة نسبة دخل الأجور من الدخل القومي لأن ثمرات النمو الاقتصادي إن لم تستفد منه جميع طبقات المجتمع، فليس هو النمو المطلوب اقتصادياً واجتماعياً، أما الفوائد المدفوعة فشكّلت ما نسبته (٨%) من الإنفاق العام عام ٢٠٠٠م ثم أخذت تتناقص إلى أن بلغت (٣%) عام ٢٠١٠م - انظر إلى الجدول رقم (١٢) - وتمثل دخل لأصحاب الأموال المقرضة.

^{١١٢} المهاني، محمد خالد. مرجع سابق. ص ٦٣.

^{١١٣} حساب الباحث اعتماداً على بيانات المجموعة الإحصائية ٢٠١١م، الفصل الثالث: القوة البشرية والقوة العاملة.

^{١١٤} المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، الفصل الخامس عشر: الحسابات القومية.

• توزيع الدخل بدون مقابل.

تقوم الدولة بتوزيع دخول بدون مقابل، من خلال إعانات اقتصادية واجتماعية، مثل إعانات البطالة والشيخوخة والمرضى والطفولة، كما تقوم بتوزيع إعانات تمنح لمنتجات بعض السلع بهدف تخفيض أسعارها من أجل زيادة استهلاكها، ومن الواضح أن هذه الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، تخصص بطبيعتها لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وبالتالي تزيد الاستهلاك الكلي^{١١٥}.

وبالعودة إلى الجدول رقم (١٢)، نجد أنه بلغت نسبة الإنفاق على الإعانات والتحويلات إلى الإنفاق العام عام ٢٠٠٠م (١١%)، وتذبذبت هذه النسبة إلى أن وصلت إلى (١٠%) عام ٢٠١٠م، وما تزال شبكات الحماية الاجتماعية وقوانين الضمان الصحي والمعونات الاجتماعية وضمان البطالة في طور التأسيس، وتظهر الحاجة هنا لضرورة تفعيل الدور الاجتماعي للقطاع الخاص، وتعزيز الدور التنموي للمجتمع الأهلي، إلا أن الانجاز الأهم هو بدء العمل بصندوق المعونة الاجتماعية الذي أنفق في عام ٢٠١٠ حوالي (٧,٤)^{١١٦} مليار ليرة كإعانات للأسر الفقيرة.

٣-٢-٢- الآثار غير المباشرة للإنفاق العام على الاستهلاك الكلي.

إن الاقتصاد يتصف بالتكرار أي بوجود تيار مستمر من الإنفاق والدخل، وإن أي زيادة مبدئية في معدل الإنفاق العام سوف تؤدي إلى سلسلة متصلة من الزيادات في الدخل، تتمثل في دخول عوامل الإنتاج (أجر، ربح، فائدة، ربح)، ويخصص المستفيدون من هذه الدخل جزءاً منها للإنفاق على الاستهلاك، يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، وجزئاً للادخار يتوقف على الميل الحدي للادخار، ويؤدي الجزء المخصص للاستهلاك إلى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك وبالتالي زيادة هذه السلع يؤدي إلى توزيع دخول جديدة، توزع بدورها ما بين الاستهلاك والادخار، فيحدث الأثر غير المباشر للإنفاق العام من

^{١١٥} المهائني، محمد خالد. مرجع سابق. ص ٦٣-٦٤.

^{١١٦} المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١١م، الفصل الرابع عشر: المالية.

خلال ما يعرف بمضاعف الإنفاق الحكومي، الذي يمثل القيمة العددية المعبرة عن الزيادة المتحصلة في الدخل القومي، نتيجة زيادة الإنفاق العام، عبر الزيادة التي طرأت على الإنفاق الاستهلاكي؛ أي أن المضاعف يتأثر بالميل الحدي للاستهلاك يزداد بازدياده، وينخفض بانخفاضه^{١١٧}. ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية^{١١٨}:

$$M = 1 / \text{MPS} = 1 / 1 - \text{MPC}$$

M: المضاعف.

MPC: الميل الحدي للاستهلاك.

MPS: الميل الحدي للادخار.

جدول (١٣): المضاعف والميل الحدي للاستهلاك والادخار بالأسعار الجارية.

العام	M	MPC	MPS
٢٠٠١	١,٦٣	٠,٣٩	٠,٦١
٢٠٠٢	١,٧٨	٠,٤٤	٠,٥٦
٢٠٠٥	١١,١	٠,٩١	٠,٠٩
٢٠٠٦	٢,٠٤	٠,٥١	٠,٤٩
٢٠٠٧	١,٦٩	٠,٤١	٠,٥٩
٢٠٠٨	٢,٠٨	٠,٥٢	٠,٤٨
٢٠١٠	٥٠	٠,٩٨	٠,٠٢

المصدر: المضاعف والميول من حساب الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية

للسنوات المذكورة، الفصل الخامس عشر: الحسابات القومية.

من الجدول السابق رقم (١٣) نلاحظ انخفاض كبير في الميل الحدي للادخار بين عامي ٢٠٠٢م، ٢٠٠٥م قابله تزايد في الميل الحدي للاستهلاك، وكذلك بين عامي ٢٠٠٨م، ٢٠١٠م، ويمكن تفسير ذلك بتراجع الادخار، وقد ترافق ذلك بتزايد كل من الاستهلاك والدخل المتاح، وهذا يدل على أن زيادة الاستهلاك ناتجة عن ارتفاع الأسعار، لأنه حسب المنطق الاقتصادي كلما يزداد الدخل ينخفض الاستهلاك ويزداد الادخار.

^{١١٧} المهاني، محمد خالد. مرجع سابق. ص ٦٥.

^{١١٨} خصاونة، صالح. (٢٠٠٠). مبادئ الاقتصاد الكلي. (ط.٢). عمان: دار وائل للنشر. ص ص ١٣٣-١٣٥.

٣-٢-٣- التقدير الكمي للعلاقة بين الإنفاق العام والاستهلاك الكلي:

يعتبر الإنفاق العام أحد عناصر معادلة الطلب الفعال، فهو يؤثر على الاستهلاك الكلي من جهتين من خلال ما تشتريه الحكومة من سلع وخدمات، أو من خلال ما تدفعه من رواتب وأجور وإعانات تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك، ومن المعلوم أن زيادة الاستهلاك تزيد الإنتاج وبالتالي يزداد الطلب على الأيدي العاملة وتقل البطالة وسوف ندرس فيما يأتي العلاقة الإحصائية بين الإنفاق العام والاستهلاك الكلي.

جدول (١٤): الاستهلاك الكلي بالأسعار الثابتة والإنفاق العام (بالمليار)، عدد المشتغلون (بالمليون).

العام	الإنفاق العام	الاستهلاك الكلي	عدد المشتغلون
٢٠٠٠	٢٧٥,٤	٦٨٥,٦	٤,٤٦٠
٢٠٠١	٣٢٢	٦٩٤,٢	٤,٧٣٠
٢٠٠٢	٣٥٦,٣	٧١٩,٧	٤,٨٢١
٢٠٠٣	٤٢٠	٧٧٣,٣	٤,٤٧٦
٢٠٠٤	٤٤٩,٥	٨٦٨,٥	٤,٣٤٠
٢٠٠٥	٤٦٠	٩٦٦,٥	٤,٦٩٣
٢٠٠٦	٤٩٥	٩٩٣,١	٤,٨٦٠
٢٠٠٧	٥٨٨	١٠٣٩,٢	٤,٩٤٦
٢٠٠٨	٦٠٠	١٠٥٧,٢	٤,٨٤٨
٢٠٠٩	٦٨٥	١١٣٠,٩	٤,٩٩٩
٢٠١٠	٧٥٤	١٢٢٤,٦	٥,٠٥٤
٢٠١١	٨٣٥	١١٩٣*	٤,٩٤٩

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، الفصل الثالث والرابع عشر والخامس عشر.

وتشتمل الدراسة التالية على بيانات سلسلة زمنية تغطي الفترة (٢٠١١-٢٠٠٠)، وفي ظل الأزمة الراهنة التي تشهدها سورية والمستمرة منذ شهر آذار عام ٢٠١١م، والتي خلفت آثاراً مدمرة شملت معظم مفاصل الاقتصاد، أصبح من الصعب توفير البيانات الاقتصادية الكلية؛ لذلك تم اللجوء إلى الاستعانة بتقديرات مراكز أبحاث لبيانات عامي

* الرقم مقدر من المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٣م، ص ٤٠. بحث منشور على الموقع الإلكتروني www.scpr-syria.org

٢٠١١م، و٢٠١٢م، غير المنشورة، إلا أننا قد استثنينا بيانات عام ٢٠١٢م المقدرة لأنها تؤثر على كامل السلسلة الإحصائية وبالتالي تعطي نتائج خاطئة وغير معبرة بشكل صحيح عن فترة الدراسة، إذا تم إضافتها للنموذج الإحصائي، أما باقي السنوات تم الحصول على البيانات من المكتب المركزي للإحصاء، كما أخذنا بيانات الاستهلاك الكلي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠م للتخلص من أثر الأسعار. ومن الجدول السابق رقم (١٤)، نلاحظ تزايد مستمر في الإنفاق العام، رافقه تزايد في الاستهلاك الكلي بالأسعار الثابتة باستثناء آخر عام من الدراسة انخفض فيها الاستهلاك الكلي.

٣-٢-١-٣-١- صياغة النموذج:

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وهو نموذج إحصائي يقوم بتقدير العلاقة التي تربط بين متغير كمي واحد وهو المتغير التابع مع متغير كمي آخر وهو المتغير المستقل، وينتج من هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغيرين وقد تم الاختبار عند مستوى دلالة إحصائية (5%)، ولحل هذا النموذج اعتمد على طريقة المربعات الصغرى، ويمكن صياغة العلاقة الإحصائية بالنموذج التالي:

$$Y_t = B_0 + B_1X_t + e_t$$

$$t=1,2,\dots,n$$

Y: المتغير التابع (الاستهلاك الكلي). X: المتغير المستقل (الإنفاق العام).

e: هو متغير عشوائي يعبر عن البواقي له وسط حسابي يساوي الصفر وتباين ثابت.

٣-٢-٢-٣-٢- نتائج تقدير النموذج:

باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS Statistics 20 في معالجة البيانات واستخلاص النتائج، وباعتبار C الاستهلاك الكلي، متغير تابع يفسر من خلال المتغير المستقل G الإنفاق العام، وبالاختبار عند مستوى دلالة إحصائية (5%)، حيث يتم تقدير النماذج الإحصائية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية تم التوصل إلى النتائج التالية:

Model Summary

Model	R	R square	Adjusted R Square	Std. Error Of The Estimate	Durbin-Watson
1	.962	.925	.917	55866820773	.998

a. Predictors: (Constant), G

b. Dependent Variable: C

ANOVA

Model	Sum Of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	3.838E+23	1	3.838E+23	122.975	.000
Residual	3.121E+22	10	3.121E+21		
Total	4.150E+23	11			

a. Dependent Variable: C

b. Predictors: (Constant), G

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients		T	Sig.
		B	Std. Error		
1 Constant	3.907E+11	52563567659		7.433	.000
G	1.067	.096	.962	11.089	.000

a. Dependent Variable: C

٣-٢-٣-٣- الدراسة الاقتصادية التحليلية:

بينت مخرجات برنامج **spss** الإحصائي النتائج التالية:

• النتائج الإحصائية.

❖ نلاحظ أن الارتباط قوي جداً ($R = 0.96$) بين المتغير التابع والمتغير المستقل الإنفاق العام، وبالعودة على قيمة معامل التحديد ($R \text{ Square} = 0.92$) ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) نجد أن (0.91) من التغيرات التي تحدث في الاستهلاك الكلي تفسر من خلال متغير الإنفاق العام المستقل، و(0.09) تفسر من خلال متغيرات أخرى لم تدرس في هذا البحث.

❖ المعنوية الكلية للنموذج المقدر: من جدول تحليل التباين ANOVA لنموذج

الانحدار وبالاعتماد على إحصائية فيشر يتم الحكم على معنوية النموذج، حيث نجد أن قيمة الاحتمال Sig تساوي (0%)، وهي أقل من مستوى (5%) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي، ($H_0: B_0 = B_1 = 0$)، ونقبل الفرض البديل ($H_1: B_0 \neq B_1 \neq 0$)، وهذا يعني أن هناك واحد على الأقل من معاملات النموذج تختلف عن الصفر.

❖ المعنوية الجزئية للنموذج المقدر: من خلال الجداول التي تمثل مخرجات برنامج

spss توصل الباحث إلى:

١. بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0): بالاعتماد على إحصائية Tستيودنت من جدول $Coeficients^a$ السابق نجد أن قيمة الاحتمال Sig تساوي (0%)، وهي أقل من مستوى (5%)، لذلك نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار هو معنوي أي لا يساوي الصفر.
٢. من جدول $Coeficients^a$ السابق، نلاحظ عند استخدام إحصائية Tستيودنت أن قيمة الاحتمال الموافق لقيمة معامل حجم الإنفاق العام Sig تساوي (0%)، وهي أقل من مستوى (5%) لذلك نقبل الفرض البديل القائل بأن معامل حجم الإنفاق العام هو معنوي، إذاً توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك الكلي في سورية والإنفاق العام خلال فترة الدراسة موافقة لفرضية الباحث، وكانت طبيعة العلاقة طردية من خلال إشارة معامل الإنفاق الموجبة.

❖ النموذج المقدر:

$$\hat{C}_t = 3.97E+11 + 1.067G_t$$

• التحليل الاقتصادي للنتائج الإحصائية.

من خلال الجداول التي تمثل مخرجات برنامج **spss** نلاحظ ما يلي:

❖ **المعامل الثابت (B0):** نلاحظ أن إشارته موجبة (397) مليار، ويمثل قيمة الاستهلاك الكلي في حال انعدام المتغير المفسر للنموذج، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية إذ لا يمكن أن تكون قيمة الاستهلاك الكلي صفر، في حال انعدام الإنفاق العام بسبب وجود الاستهلاك الضروري.

❖ **متغير الإنفاق العام (B1):** نلاحظ أن إشارة معامل (B1) موجبة، أي أن طبيعة العلاقة طردية بين المتغير التابع (الاستهلاك الكلي) والمتغير المستقل (الإنفاق العام) في سورية، وهذا يوافق المبدأ الاقتصادي مما يدل على أن زيادة الإنفاق العام كانت ذات تأثير إيجابي على الاستهلاك الكلي، إذاً سياسة الإنفاق العام سياسة فعالة في التأثير في الاستهلاك الكلي، فكل زيادة في الإنفاق العام بمقدار مليار ليرة سورية سوف تزيد الاستهلاك الكلي بمقدار (١,٠٦) مليار، حسب معادلة الاتجاه العام المستنتجة، ولكن لمعرفة انعكاس تزايد الإنفاق العام الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك الكلي، على التشغيل، سوف نختبر العلاقة الإحصائية بين الاستهلاك الكلي وعدد المشتغلين، وحسب المنطق الاقتصادي إن تزايد الإنفاق العام سوف يزيد الطلب الكلي، وتنعكس زيادة الطلب بزيادة الإنتاج وزيادة الطلب على الأيدي العاملة، مما يؤدي إلى تزايد عدد المشتغلين.

٣-٢-٤- التقدير الكمي للعلاقة بين الاستهلاك الكلي وعدد المشتغلين:

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة الإحصائية بين الاستهلاك الكلي (C) كمتغير مستقل، وعدد المشتغلين (Y)، عند مستوى دلالة إحصائية (5%)، خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١)، ومن الجدول السابق رقم (١٢)، نلاحظ أن عدد المشتغلين خلال فترة الدراسة لم يأخذ منحى ثابت بل كان متذبذب، أما الاستهلاك الكلي فقد تزايد باستمرار، باستثناء عام ٢٠١١م، الذي انخفض فيه الاستهلاك الكلي بالأسعار الثابتة، وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS Statistics 20 في معالجة البيانات واستخلاص النتائج، حيث يتم تقدير النماذج الإحصائية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية تم التوصل إلى النتائج التالية:

Model Summary

Model	R	R square	Adjusted R Square	Std. Error Of The Estimate	Durbin-Watson
1	.721	.521	.473	167146.843	1.404

a. Predictors: (Constant), C

b. Dependent Variable: Y

ANOVA

Model	Sum Of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	3.033E+11	1	3.033E+11	10.857	.008
Residual	2.794E+11	10	27938067035		
Total	5.827E+11	11			

a. Dependent Variable: Y

b. Predictors: (Constant), C

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients		T	Sig.
		B	Std. Error		
1 Constant	3957044	250007		15.828	.000
C	8.549E-007	.000	.721	3.295	.008

a. Dependent Variable: Y

٣-٢-٤-١- الدراسة الاقتصادية التحليلية:

بينت مخرجات برنامج **spss** الإحصائي النتائج التالية:

• النتائج الإحصائية.

❖ نلاحظ أن الارتباط قوي ($R= 0.72$) بين المتغير التابع والمتغير المستقل الاستهلاك الكلي، وبالعودة إلى قيمة معامل التحديد ($R\text{ Square}= 0.52$) ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) نجد أن (0.47) من التغيرات التي تحدث في عدد المشتغلين تفسر من خلال متغير الاستهلاك

الكلية المستقل، و(0.53) تفسر من خلال متغيرات أخرى لم تدرس في هذا البحث.

❖ **المعنوية الكلية للنموذج المقدر:** من جدول ANOVA وباعتماد على إحصائية فيشر، نجد أن قيمة الاحتمال Sig تساوي (0.008)، وهي أقل من مستوى (5%) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل القائل بأن نموذج الانحدار معنوي، أي أن هناك واحد على الأقل من معاملات النموذج تختلف عن الصفر.

❖ **المعنوية الجزئية للنموذج المقدر:** من خلال الجداول التي تمثل مخرجات برنامج **spss** توصل الباحث إلى:

١. بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B0): من جدول Coefficients^a السابق نجد أن قيمة الاحتمال Sig تساوي (0%)، وهي أقل من مستوى (5%)، لذلك نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار هو معنوي أي لا يساوي الصفر.

٢. من جدول Coefficients^a السابق، نلاحظ أن قيمة الاحتمال الموافق لقيمة معامل حجم الاستهلاك الكلي Sig تساوي (0.008)، وهي أقل من مستوى (5%) لذلك نقبل الفرض البديل القائل بأن معامل حجم الاستهلاك الكلي هو معنوي، إذاً توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك الكلي في سورية وعدد المشتغلين خلال فترة الدراسة موافقة فرضية الباحث، وكانت طبيعة العلاقة طردية من خلال إشارة معامل الإنفاق الموجبة.

❖ **بذلك يكون النموذج المقدر على الشكل التالي:**

$$\hat{Y}_t = 3957044 + 8.549E-007C_t$$

• **التحليل الاقتصادي للنتائج الإحصائية.**

من خلال الجداول التي تمثل مخرجات برنامج **spss** نلاحظ ما يلي:

- ❖ **المعامل الثابت (B0):** نلاحظ أن إشارته موجبة (3.9) مليون، ويمثل عدد المشتغلين في حال انعدام المتغير المفسر للنموذج وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية إذ لا يمكن أن يكون عدد المشتغلين صفر.
- ❖ **متغير الاستهلاك الكلي (B1):** نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن طبيعة العلاقة طردية بين المتغير التابع عدد المشتغلين والمتغير المستقل الاستهلاك الكلي في سورية، وهذا يوافق المبدأ الاقتصادي مما يدل على أن زيادة الاستهلاك الكلي الناتجة عن تزايد الإنفاق العام انعكست طرداً على عدد المشتغلين، أي أن التوسع في الإنفاق العام زاد الاستهلاك الكلي وازداد معه الطلب الكلي، مما دفع باتجاه زيادة الطلب على الأيدي العاملة وزيادة عدد المشتغلين، حيث نلاحظ من خلال معادلة الاتجاه العام المستنتجة أن كل زيادة بالاستهلاك الكلي بمقدار مليار ليرة سورية سوف تزيد عدد المشتغلين بمقدار (٨٥٤) فرصة عمل جديدة.

المبحث الثالث: أثر الإنفاق العام على الاستثمار الكلي.

للإنفاق العام آثار ايجابية في الاستثمار، حيث تزيد النفقات العامة قدرة الأفراد على الاستثمار، إما من خلال وضع تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة التي تعمل في ميدان الاستثمار، مثل إنشاء المصانع وبناء الخزانات ومحطات توليد الطاقة وغيرها، أو من خلال زيادة قدرة الأفراد على الادخار وبالتالي تزيد قدرتهم على الاستثمار.

وتحدث النفقات العامة آثاراً اقتصادية مباشرة في الإنتاج الكلي، من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج^{١١٩}، كما تؤدي النفقات العامة إلى آثار غير مباشرة في الإنتاج الكلي، من خلال الاستثمار المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع، وسوف ندرس فيما يأتي أثر الإنفاق العام المباشر وغير المباشر على الاستثمار الكلي.

٣-٣-١- واقع الاستثمار في سورية:

ارتفع الاستثمار في الاقتصاد السوري من (١٧%) من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في عام ٢٠٠٠ ليصل إلى (٢٦%) في عام ٢٠٠٦، إلا أنه أخذ بالتراجع فيما بعد إلى أن وصل بعد ذلك إلى (٢٣%) من الناتج المحلي في عام ٢٠١٠م، وهذا الانخفاض الملحوظ بنسب الاستثمار إلى الناتج المحلي بالسنوات الأخيرة، يعود إلى الركود الذي كان سائد آنذاك، وتراجع الاستثمار العام في الفترة الأخيرة، أما بالنسبة لدور كل من القطاعين العام والخاص في الاستثمار نلاحظ أن حصة القطاع العام تراجعت من (٦٤%) من الاستثمار الكلي بالأسعار الثابتة في عام ٢٠٠٠م، إلى (٥١%) عام ٢٠٠٥م حيث بدأت اجراءات التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وإفساح المجال للقطاع الخاص بالاستثمار في مجالات كانت حكراً على القطاع العام، واستمرت بالانخفاض إلى أن

^{١١٩} عبد الواحد، السيد عطية. (١٩٩٣). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية وضبط التضخم. (ط.١). القاهرة: دار النهضة العربية. ص٣٢٨.

وصلت إلى (٤٣%) عام ٢٠١٠م، أما بالنسبة إلى القطاع الخاص فقد أخذت نسبته بالتزايد إلى أن وصلت إلى (٥٧%) عام ٢٠١٠م، ويتبين لنا أن رأس المال الثابت قد تطور في سورية من (١٥٦) مليار سوري في عام ٢٠٠٠ إلى ما يقارب (٣٣٧) مليار في عام ٢٠١٠م وذلك بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠م، انظر إلى الجدول رقم (١٥).

جدول (١٥): الاستثمار العام والخاص والكلي، بالأسعار الثابتة، الأرقام بالمليارات.

العام	الاستثمار الكلي						الاستثمار / الناتج
	المجموع	الخاص		العام			
		نسبة	رقم	نسبة	رقم		
٢٠٠٠	١٥٦,١	٣٦%	٥٦,٧	٦٤%	٩٩,٣	١٧%	
٢٠٠١	١٧٨,١	٣٥%	٦٢,٢	٦٥%	١١٥,٨	١٩%	
٢٠٠٢	١٩٦,٣	٣٨%	٧٥,٣	٦٢%	١٢١,٩	٢٠%	
٢٠٠٣	٢٣٤,٨	٣٧%	٨٧,٧	٦٣%	١٤٧,٩	٢٣%	
٢٠٠٤	٢٨١,٤	٥٢%	١٤٥,٦	٤٨%	١٣٥,٧	٢٦%	
٢٠٠٥	٢٨٨,١	٤٩%	١٤١,٥	٥١%	١٤٦,٦	٢٥%	
٢٠٠٦	٣٠٨,٦	٥٣%	١٦٤,٨	٤٧%	١٤٣,٧	٢٥%	
٢٠٠٧	٢٨٣,١	٥٢%	١٤٦,٦	٤٨%	١٣٦,٤	٢٢%	
٢٠٠٨	٢٦٦,٤	٥٨%	١٥٧,٧	٤٢%	١١٢,٧	٢٠%	
٢٠٠٩	٢٩٧,١	٥٢%	١٥٣,٢	٤٨%	١٤٣,٨	٢١%	
٢٠١٠	٣٣٧,٤	٥٧%	١٩٣,٢	٤٣%	١٤٤,١	٢٣%	

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، الفصل الخامس عشر: الحسابات القومية، والنسب من حساب الباحث.

وللحصول على فكرة حول الاستثمار في الاقتصاد السوري حسب البيانات المتوفرة بإمكاننا أن ننظر إلى تطور توزيع رأس المال الثابت خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٠) بمساعدة الجدول رقم (١٦) التالي، نجد أنه لم يحصل هناك تغيير ملحوظ على تركيب مجمل رأس المال الثابت في سورية باستثناء قطاع السكن الذي تحسنت حصته من (١١%) في عام ٢٠٠٠م إلى (٢١%) في عام ٢٠١٠م، وكمعدل وسطي بلغت حصة

الصناعة والتعدين من مجمل تركيب رأس المال الثابت خلال الفترة نفسها (٢٧%) والنقل والمواصلات (١٦%) بينما حازت الزراعة (١٢%) وذهب ما يقارب (٢٩%) بالمتوسط إلى قطاعات أخرى، تابع الجدول التالي.

جدول (١٦): تطور رأس المال الثابت وتفصيلاته، بالأسعار الثابتة، الأرقام بمليارات السورية.

العام	الزراعة		الصناعة والتعدين		النقل والمواصلات		دور السكن		قطاعات أخرى	
	رقم	نسبة	رقم	نسبة	رقم	نسبة	رقم	نسبة	رقم	نسبة
٢٠٠٠	٢٤,٤	%١٦	٤٥,٩	%٢٩	٢٩,٣	%١٩	١٧,٦	%١١	٣٨,٧	%٢٥
٢٠٠١	٢٦,٢	%١٥	٥٤,٧	%٣١	٣٥,١	%٢٠	١٤,٧	%٨	٤٧,٣	%٢٦
٢٠٠٢	٢٥,٨	%١٣	٥٦,٤	%٢٩	٣٥,١	%١٨	١٧,٢	%٩	٦١,٦	%٣١
٢٠٠٣	٢٤,١	%١٠	٧٤,٨	%٣٢	٣٠,٥	%١٣	٢٢,٥	%١٠	٨٢,٩	%٣٥
٢٠٠٤	٣٩,٤	%١٤	٧٦,٩	%٢٧	٤٨,٦	%١٧	٣٨,٢	%١٤	٧٨	%٢٨
٢٠٠٥	٤٠,٥	%١٤	٧٥,٤	%٢٦	٥٠,٥	%١٨	٤٤,٥	%١٥	٨٧,٤	%٢٧
٢٠٠٦	٣٤,٦	%١١	٧٤,١	%٢٤	٤٣,٧	%١٤	٥٨,٩	%١٩	٩٧,١	%٣٢
٢٠٠٧	٢٦,٢	%٩	٦٦,٣	%٢٣	٤٠,٧	%١٤	٦٠,٥	%٢١	٨٩,٢	%٣٣
٢٠٠٨	٢١,٨	%٨	٦٤,٦	%٢٤	٣٣,٢	%١٢	٦١,٩	%٢٣	٨٤,٧	%٣٣
٢٠٠٩	٢٦,٩	%٩	٧٤,٢	%٢٥	٤٢,٣	%١٤	٥٦,١	%١٩	٩٧,٥	%٣٣
٢٠١٠	٣٤,٥	%١٠	٨٣,١	%٢٥	٤٤,٦	%١٣	٧٠,٥	%٢١	١٠٤,٦	%٣١

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، الفصل الخامس عشر: الحسابات القومية، النسب محسوبة من قبل الباحث.

• أثر المعجل:

تحدث النفقات العامة آثاراً غير مباشرة أيضاً في الطلب على الاستثمار، وهي ما يطلق عليها الاستثمار المولد أو التابع؛ أي ذلك الاستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية، وهو ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع والذي يهتم ببحث علاقات التداخل بين الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي وآثارها على الزيادة في الاستثمار والدخل^{١٢٠}، إن الزيادة في الإنفاق العام، تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع النهائية

¹²⁰ McConnel, Campbell R. Economics: Principles, And policies. 9th ed., New York; McGraw- Hill Book company, 1984. P. 16.

الاستهلاكية، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، لإنتاج تلك السلع التي تزايد الطلب عليها، بمعدل أكبر ويمكن حساب المعجل كما يلي^{١٢١}:

المعجل = التغيير في الاستثمار / التغيير في الناتج المحلي

أي أن التغييرات الصغيرة التي تحدث في الطلب على السلع الاستهلاكية تؤدي إلى تغييرات مضاعفة في الطلب على السلع الاستثمارية اللازمة لإنتاجها، ويتوقف أثر المعجل على معامل رأس المال المتمثل في العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج، ويحدد ما يلزم من المال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة معينة، فإذا ارتفع الطلب على سلعة معينة، يتطلب هذا الأمر، زيادة في الإنتاج لمقابلة هذه الارتفاع، أي لا بد من التوسع بالنسبة نفسها في رأس المال المستخدم، وتتحدد آثار المعجل بعدد من الاعتبارات أهمها، توفر مخزون من السلع الاستهلاكية، وطاقت إنتاجية غير مستغلة، كما تتوقف آثار المعجل على الزيادة في الطلب فيما إذا كانت مؤقتة أم مستمرة، على ضوء هذه الزيادة يستطيع المنتجين تقدير استثماراتهم المستقبلية.^{١٢٢}

جدول (١٧): تغيير الناتج المحلي والاستثمار الكلي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠م.

المعجل	تغيير الاستثمار	تغيير الناتج المحلي	العام
٠,٤٧	٢٢ مليار	٤٦,٣ مليار	٢٠٠١
٠,٣٢	١٨,٢ مليار	٥٦,٢ مليار	٢٠٠٢
٣,٤٤	٣٨,٥ مليار	١١,٢ مليار	٢٠٠٣
٠,٦٨	٤٦,٦ مليار	٦٨,٣ مليار	٢٠٠٤
٠,٠٩	٦,٧ مليار	٧٠,٨ مليار	٢٠٠٥
٠,٣٥	٢٠,٥ مليار	٥٨,٤ مليار	٢٠٠٦
٠,٣٦-	٢٥,٥٠- مليار	٦٩ مليار	٢٠٠٧
٠,٢٩-	١٦,٧- مليار	٥٧,٤٠ مليار	٢٠٠٨
٠,٣٨	٣٠,٧ مليار	٧٩,٣٠ مليار	٢٠٠٩
٠,٨٢	٤٠,٣ مليار	٤٨,٩ مليار	٢٠١٠

المصدر: البيانات محسوبة من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، الفصل الخامس عشر: الحسابات القومية.

^{١٢١} المهاني، محمد خالد، مرجع سابق ص ٦٧.

^{١٢٢} المهاني، محمد خالد. مرجع سابق. ص ص. ٦٧-٦٨.

ومن الجدول السابق رقم (١٧)، نجد أن المعجل أخذ قيم في معظم السنوات أقل من الواحد أي أن الزيادة في الاستثمار كانت أقل من الزيادة في الناتج المحلي المتزايد بفعل تزايد الاستهلاك الكلي، وقد أخذ المعجل قيم سالبة في عامي ٢٠٠٧م، ٢٠٠٨م، نتيجة تراجع الاستثمار الكلي، وإن أثر المعجل يحتاج إلى جهاز انتاجي مرن قادر على التكيف مع زيادة الاستهلاك وهذا ما تفتقر إليه جميع الدول النامية.

٣-٢- التقدير الكمي للعلاقة بين الإنفاق العام والاستثمار الكلي:

يمثل الاستثمار الكلي جميع أوجه الاستثمار في البلد بشقيه العام والخاص، وتتوجه استثمارات القطاع العام نحو البنى التحتية من طرق وجسور بالإضافة إلى مشروعات عامة إنتاجية أو خدمية لا تختلف عن الاستثمار الخاص سوى كونها تابعة إلى القطاع العام، ويعد الاستثمار حجر الأساس في زيادة الطلب على الأيدي العاملة، ويكمن تأثير الإنفاق العام من جهتين أحدها عبر الاستهلاك الحكومي الذي يعتبر أحد أركان الطلب الكلي فزيادة الاستهلاك الحكومي تزيد الطلب الكلي فيزداد الاستثمار، ومن جهة ثانية عبر توسع الاستثمارات الحكومية مباشرة، إما في مشاريع بنى تحتية تهيأ للاستثمار الخاص أو في مشاريع إنتاجية ومشاريع مالية ذات توجه ربحي أو اجتماعي.

وتشتمل الدراسة على اختبار العلاقة الإحصائية بين الإنفاق العام على اعتباره متغير مستقل والاستثمار الكلي كمتغير تابع، وتم أخذ بيانات الاستثمار الكلي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠م للتخلص من أثر الأسعار، وعند متابعة بيانات الاستثمار الكلي نجد أنها تزايدت حتى عام ٢٠٠٦م، أي ضمن فترة التخطيط المركزي ثم ما لبثت بالانخفاض بعد ذلك نتيجة تطبيق سياسات اقتصاد السوق وفيه تقصدت الحكومة تخفيض الاستثمار العام وإفساح المجال للقطاع الخاص في الاستثمار في مجالات كانت حكراً عليها، ولم يستطع القطاع الخاص تعويض التخفيض في الاستثمار العام انظر إلى الجدول التالي.

جدول (١٨): الاستثمار الكلي بالأسعار الثابتة والإنفاق العام (بالمليار)، عدد المشتغلون (بالمليون).

العام	الإنفاق العام	الاستثمار الكلي	عدد المشتغلون
٢٠٠٠	٢٧٥,٤	١٥٦	٤,٤٦٠
٢٠٠١	٣٢٢	١٧٨,١	٤,٧٣٠
٢٠٠٢	٣٥٦,٣	١٩٦,٣	٤,٨٢١
٢٠٠٣	٤٢٠	٢٣٤,٨	٤,٤٧٦
٢٠٠٤	٤٤٩,٥	٢٥٥,٧	٤,٣٤٠
٢٠٠٥	٤٦٠	٢٨٨,١	٤,٦٩٣
٢٠٠٦	٤٩٥	٣٠٨,٦	٤,٨٦٠
٢٠٠٧	٥٨٨	٢٨٣	٤,٩٤٦
٢٠٠٨	٦٠٠	٢٦٦,٤	٤,٨٤٨
٢٠٠٩	٦٨٥	٢٨٩,١	٤,٩٩٩
٢٠١٠	٧٥٤	٣٣٧,٤	٥,٠٥٤
٢٠١١	٨٣٥	٣٦٣*	٤,٩٤٩

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١١، الفصل الرابع عشر والخامس عشر والفصل الثالث.

٣-٢-١- صياغة النموذج:

تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين الإنفاق العام على اعتباره متغير مستقل والاستثمار الكلي كمتغير تابع، ونتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغيرين وقد تم الاختبار عند مستوى دلالة إحصائية (5%)، ولحل هذا النموذج اعتمد على طريقة المربعات الصغرى، ويمكن صياغة النموذج كما يلي:

$$Y_t = B_0 + B_1X_t + e_t$$

$$t=1,2,\dots,n$$

Y: المتغير التابع (الاستثمار الكلي). X: المتغير المستقل (الإنفاق العام).

e: هو متغير عشوائي يعبر عن البواقي له وسط حسابي يساوي الصفر وتباين ثابت.

* المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، مرجع سابق، (ص ٤٠).

٣-٣-٢-٢- نتائج تقدير النموذج:

باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS Statistics 20 في معالجة البيانات واستخلاص النتائج، وباعتبار I الاستثمار الكلي، متغير تابع يفسر من خلال المتغير المستقل G الإنفاق العام، وبالاختبار عند مستوى دلالة إحصائية (5%) حيث يتم تقدير النماذج الإحصائية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية تم التوصل إلى النتائج التالية:

Model Summary

Model	R	R square	Adjusted R Square	Std. Error Of The Estimate	Durbin-Watson
1	.912	.831	.814	27199143018	0.722

a. Predictors: (Constant), G

b. Dependent Variable: I

ANOVA

Model	Sum Of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	3.635E+22	1	3.635E+22	49.130	.000
Residual	7.398E+21	10	7.398E+20		
Total	4.374E+22	11			

a. Dependent Variable: I

b. Predictors: (Constant), G

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	Constant	93042853206	25590931693		3.636	.005
	G	.328	.047	.912	7.009	.000

a. Dependent Variable: I

٣-٣-٢-٣- الدراسة الاقتصادية التحليلية:

بينت مخرجات برنامج spss الإحصائي النتائج التالية:

الفصل الثالث: دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

• النتائج الإحصائية.

❖ نلاحظ أن الارتباط قوي جداً ($R = 0.91$) بين المتغير التابع والمتغير المستقل الإنفاق العام، وبالعودة على قيمة معامل التحديد ($R \text{ Square} = 0.83$) ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted } R \text{ Square}$) نجد أن (0.81) من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الكلي تفسر من خلال متغير الإنفاق العام المستقل، (0.19) تفسر من خلال متغيرات أخرى لم تدرس في هذا البحث.

❖ المعنوية الكلية للنموذج المقدر: من جدول تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار وبالاعتماد إلى إحصائية فيشر يتم الحكم على معنوية النموذج، حيث نجد أن قيمة الاحتمال Sig تساوي (0%)، وهي أقل من مستوى (5%) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن نموذج الانحدار معنوي، وهذا يعني أن هناك واحد على الأقل من معاملات النموذج تختلف عن الصفر.

❖ المعنوية الجزئية للنموذج المقدر: من خلال الجداول التي تمثل مخرجات برنامج **spss** توصل الباحث إلى:

١. بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0): بالاعتماد على إحصائية T استيوذنت من جدول Coefficients^a السابق نجد أن قيمة الاحتمال Sig تساوي (0.005)، وهي أقل من مستوى (5%)، لذلك نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار هو معنوي أي لا يساوي الصفر.

٢. من جدول Coefficients^a السابق، نلاحظ عند استخدام إحصائية T استيوذنت أن قيمة الاحتمال الموافق لقيمة معامل حجم الإنفاق العام Sig تساوي (0%)، وهي أقل من مستوى (5%) لذلك نقبل الفرض البديل القائل بأن معامل حجم الإنفاق العام هو معنوي، إذاً توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الكلي في سورية والإنفاق العام خلال فترة الدراسة موافقة لفرضية الباحث، وكانت طبيعة العلاقة طردية من خلال إشارة معامل الإنفاق العام الموجبة.

❖ بذلك يكون النموذج المقدر على الشكل التالي:

$$\hat{I}_t = 93042853206 + 0.328G_t$$

• التحليل الاقتصادي للنتائج الإحصائية.

من خلال الجداول التي تمثل مخرجات برنامج **spss** نلاحظ ما يلي:

❖ المعامل الثابت (B0): نلاحظ أن إشارته موجبة (93) مليار، ويمثل الاستثمار الكلي في حال انعدام المتغير المفسر للنموذج، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية إذ لا يمكن أن يكون الاستثمار الكلي صفر بسبب وجود الاستثمار الخاص.

❖ متغير الإنفاق العام (B1): نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن طبيعة العلاقة طردية بين المتغير التابع الاستثمار الكلي والمتغير المستقل الإنفاق العام في سورية، وهذا يوافق المبدأ الاقتصادي مما يدل على أن زيادة الإنفاق العام ذات تأثير طردي على الاستثمار الكلي، أي أن التوسع في الإنفاق العام سوف يزيد الاستثمار الكلي، فكل زيادة في الإنفاق العام بمقدار مليار ليرة سورية سوف تزيد الاستثمار الكلي بمقدار (٣٢٨) مليون حسب معادلة الاتجاه العام المستنتجة، مما يدفع باتجاه زيادة الطلب على الأيدي العاملة وزيادة عدد المشتغلين، وللحصول على فهم أعمق سوف نبحث في العلاقة الإحصائية بين الاستثمار الكلي وعدد المشتغلين وهل أدى الاستثمار الكلي إلى خلق مزيد من فرص العمل.

٣-٣-٣- التقدير الكمي للعلاقة بين الاستثمار الكلي وعدد المشتغلين.

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة الإحصائية بين الاستثمار الكلي (I) كمتغير مستقل، وعدد المشتغلين (Y)، عند مستوى دلالة إحصائية (5%)، خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١)، وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS Statistics 20 في معالجة البيانات واستخلاص النتائج، حيث يتم تقدير النماذج الإحصائية الاقتصادية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية تم التوصل إلى النتائج التالية:

Model Summary

Model	R	R square	Adjusted R Square	Std. Error Of The Estimate	Durbin-Watson
1	.605	.366	.302	192255.525	1.132

a. Predictors: (Constant), I

b. Dependent Variable: Y

ANOVA

Model	Sum Of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	2.131E+11	1	2.131E+11	5.765	.037
Residual	3.696E+11	10	36962186740		
Total	5.827E+11	11			

a. Dependent Variable: Y

b. Predictors: (Constant), I

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients		T	Sig.
		B	Std. Error		
1 Constant	4183183	248729.4		16.818	.000
I	2.207E-006	.000	.605	2.401	.037

a. Dependent Variable: Y

٣-٣-١- الدراسة الاقتصادية التحليلية:

بينت مخرجات برنامج **spss** الإحصائي النتائج التالية:

• النتائج الإحصائية.

❖ نلاحظ أن الارتباط متوسط القوة ($R= 0.60$) بين المتغير التابع والمتغير المستقل الاستثمار الكلي، وبالعودة إلى قيمة معامل التحديد ($R\text{ Square}= 0.36$) ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) نجد أن (0.30) من التغيرات التي تحدث في عدد المشتغلين تفسر من خلال متغير الاستثمار الكلي المستقل، و(0.70) تفسر من خلال متغيرات أخرى.

❖ **المعنوية الكلية للنموذج المقدر:** من جدول ANOVA وبالاعتماد على إحصائية فيشر، نجد أن قيمة الاحتمال Sig تساوي (3%)، وهي أقل من مستوى (5%) وبالتالي فإننا نقبل الفرض البديل القائل بأن نموذج الانحدار معنوي، أي أن هناك واحد على الأقل من معاملات النموذج تختلف عن الصفر.

❖ **المعنوية الجزئية للنموذج المقدر:** من خلال الجداول التي تمثل مخرجات برنامج **spss** توصل الباحث إلى:

١. بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B0): من جدول Coefficients^a السابق نجد أن قيمة الاحتمال Sig تساوي (0%)، وهي أقل من مستوى (5%)، لذلك نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار هو معنوي أي لا يساوي الصفر.

٢. من جدول Coefficients^a السابق، نلاحظ أن قيمة الاحتمال الموافق لقيمة معامل حجم الاستثمار الكلي Sig تساوي (3%)، وهي أقل من مستوى (5%) لذلك نقبل الفرض البديل القائل بأن معامل حجم الاستثمار الكلي هو معنوي، إذاً توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الكلي في سورية وعدد المشتغلين خلال فترة الدراسة موافقة لفرضية الباحث، وكانت طبيعة العلاقة طردية من خلال إشارة معامل الاستثمار الموجبة.

❖ **بذلك يكون النموذج المقدر على الشكل التالي:**

$$\hat{Y}_t = 4183183 + 2.207E-006I_t$$

• التحليل الاقتصادي للنتائج الإحصائية.

من خلال الجداول التي تمثل مخرجات برنامج **spss** نلاحظ ما يلي:

❖ **المعامل الثابت (B0):** نلاحظ أن إشارته موجبة (4.1) مليون، ويمثل عدد المشتغلين في حال انعدام المتغير المفسر للنموذج، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية إذ لا يمكن أن يكون عدد المشتغلين صفر.

❖ **متغير الاستثمار الكلي (B1):** نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن طبيعة العلاقة طردية بين المتغير التابع عدد المشتغلين والمتغير المستقل الاستثمار الكلي في سورية، وهذا يوافق المبدأ الاقتصادي مما يدل على أن زيادة الاستثمار الكلي الناتجة عن تزايد الإنفاق العام ذات تأثير طردي على عدد المشتغلين، أي أن التوسع في الإنفاق العام سوف يزيد الاستثمار الكلي، مما يدفع باتجاه زيادة الطلب على الأيدي العاملة وزيادة عدد المشتغلين، وهذا ما تبين لنا من خلال معادلة الاتجاه العام المستنتجة حيث عند زيادة الاستثمار الكلي بمقدار مليار ليرة سورية سوف يزداد عدد المشتغلين بمقدار (٢٢٠٧) فرصة عمل جديدة، وبالعودة إلى فترة الدراسة نلاحظ أن تراجع الاستثمار العام بالأسعار الثابتة بعد عام ٢٠٠٥م، في خطوة لإتاحة المجال أمام الاستثمارات الخاصة بعد إطلاق حزمة من الإجراءات الاقتصادية التي تصنف ضمن إطار الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي، ترافق مع انخفاض في الاستثمار الخاص بالأسعار الثابتة بعد عام ٢٠٠٦م باستثناء عام ٢٠١٠م (انظر الجدول رقم ١٥)، مما ساهم في عدم مواكبة الاستثمار الكلي لنمو عدد المتعطلين، كما كان لتراجع الاستثمار في قطاعات الإنتاج الحقيقي كقطاع الزراعة، دوراً سالباً على عدد المشتغلين، حيث ترافق انخفاض نسبة صافي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة في هذا القطاع من (١٦%) عام ٢٠٠٠م، إلى (١٠%) عام ٢٠١٠م، مع تناقص في عدد المشتغلين في هذا القطاع من (٣٢,٣%) من القوى العاملة عام ٢٠٠٠م، إلى (١٤,٣%) من القوى العاملة عام ٢٠١٠م، نتيجة هجرة أعداد كبيرة من العمال الزراعيين باتجاه المدن الكبرى، بسبب تراجع الاستثمار في هذا القطاع، نتيجة الجفاف وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى زيادة في عرض العمل لا تتناسب مع الطلب على العمل^{١٢٣}.

^{١٢٣} المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، الفصل الخامس عشر: الحسابات القومية.

خاتمة الفصل

تم في هذا الفصل الربط بين متغيري الإنفاق العام ومعدل البطالة في دراسة إحصائية واحدة، وبعد إجراء الاختبار الإحصائي بينهما تبين لنا عدم وجود ارتباط خلال فترة الدراسة، ولكن عند إجراء الاختبار الإحصائي بين متغيري الإنفاق العام وعدد المشتغلين، وجد هناك ارتباط قوي بين هذين المتغيرين والعلاقة كانت طردية موافقة المنطق الاقتصادي، ونحن نعلم أن آلية تأثير الإنفاق العام في معدل البطالة تكمن في خلق فرص عمل كافية لمواجهة البطالة، وهذا لم يتوفر خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط اعداد المتعطلين السنوي (٥٤١) ألف، وهذا العدد يحتاج سنوياً إلى (٥٨٠) مليار إنفاق العام لتوظيفهم، ولم تصل الموازنة العامة إلى هذا الرقم إلى عام ٢٠٠٧م.

وبناء على العلاقة الطردية بين الإنفاق العام وعدد المشتغلين، تم دراسة أثر الإنفاق العام على كل من الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي، وانعكاس هذا الأثر على عدد المشتغلين، وبعد إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة، تبين أن أثر الإنفاق العام على الاستهلاك الكلي طردي والارتباط بينهما قوي جداً، كما كانت العلاقة بين الاستهلاك الكلي وعدد المشتغلين طردية أيضاً والارتباط بينهما قوي، فكل (١) مليار إنفاق عام تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي بمقدار (١,٠٦٧) مليار وهذا الرقم يخلق فرص عمل جديدة بمقدار (٩١١) فرصة عمل، فالإنفاق العام الذي يصب في مجال الاستهلاك الكلي أكثر كفاءة وقدرة على زيادة فرص العمل من الإنفاق العام الذي يصب في مجال الاستثمار الكلي.

النتائج والمقترحات

النتائج:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها بما يلي:

١. أظهرت الدراسة الإحصائية أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة عدد المشتغلين، فكل زيادة في الإنفاق العام بمقدار مليار ليرة سورية سوف تزيد عدد المشتغلين ب(٩٣٢) فرصة عمل جديدة، كما تبين لنا أن مشكلة البطالة في سورية تكمن في عدم كفاية الإنفاق العام من حيث الكمية لمواجهة الاعداد المتزايدة من المتعطلين، حيث بلغ متوسط اعداد المتعطلين السنوي (٥٤١) ألف، مما يجعل سورية تحتاج إلى (٥٨٠) مليار ليرة سورية سنوياً لتوظيفهم، وعند تتبع كميات الإنفاق العام السنوية نجد أن الموازنة العامة لم تصل إلى هذا القدر من الإنفاق حتى عام ٢٠٠٧م، مما أدى إلى تراكم في اعداد المتعطلين فاق بكثير كمية الإنفاق العام الجديد.
٢. تبين من خلال الدراسة الإحصائية أن الإنفاق العام قد أثر إيجاباً على الاستهلاك الكلي، ومعنوية العلاقة تدل على أن سياسة الإنفاق العام سياسة فعالة في التأثير على الاستهلاك الكلي بالأسعار الثابتة، كما وجدنا أن هناك علاقة طردية بين الاستهلاك الكلي وعدد المشتغلين، فكل زيادة في الإنفاق العام بمقدار مليار ليرة سورية تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي بمقدار (١,٠٦٧) مليار وهذه الزيادة في الاستهلاك الكلي بالأسعار الثابتة تؤدي إلى زيادة عدد المشتغلين بمقدار (٩١١) فرصة عمل جديدة، حسب معادلات الاتجاه العام المستنتجة.
٣. تبين من خلال الدراسة الإحصائية أن الإنفاق العام قد أثر إيجاباً على الاستثمار الكلي، وأن العلاقة طردية بين الاستثمار الكلي وعدد المشتغلين، فكل زيادة في الإنفاق العام بمقدار مليار ليرة سورية تؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي بالأسعار الثابتة بمقدار

(٣٢٨) مليون، وبالتالي يزداد عدد المشتغلين بمقدار (٧٢٣) فرصة عمل جديدة، وذلك من خلال معادلات الاتجاه العام المستنتجة.

٤. من خلال التحليل الوصفي لظاهرة البطالة في سورية تبين لنا:

أ- أن أهم خصائص البطالة في سورية هي تركزها في الفئة العمرية الشابة أقل من ٣٠ عاماً، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بين الداخلين الجدد إلى سوق العمل وفئة المتعلمين أكثر من غيرهم.

ب- أن أهم أسباب البطالة في سورية تتمثل في المعدل المرتفع لنمو السكان الذي أدى إلى زيادة في عرض العمل، كما يعتبر ضعف الطلب على العمالة وعدم مواكبة نمو الاستثمار لنمو اعداد المتعطلين وانخفاض مستوى الأجور، أسباباً أخرى للبطالة في سورية تضاف إلى معدل النمو السكاني المرتفع.

المقترحات:

من خلال البحث والنتائج التي تم التوصل إليها يمكننا طرح التوصيات التالية:

١. لمواجهة مشكلة البطالة في سورية ينبغي التركيز على الإنفاق العام الاستهلاكي أكثر من الإنفاق العام الاستثماري، لأنه تبين من خلال المعادلات الإحصائية المستنتجة، أن زيادة الإنفاق العام بمقدار مليار ليرة سورية سوف يزيد الاستهلاك الكلي بالأسعار الثابتة بمقدار (١,٠٦٧) مليار، مما يؤدي إلى زيادة عدد المشتغلين بمقدار (٩١١) فرصة عمل جديدة، بينما زيادة الإنفاق العام بمقدار مليار ليرة سورية سوف تزيد الاستثمار الكلي بالأسعار الثابتة بمقدار (٣٢٨) مليون، مما يزيد عدد المشتغلين بمقدار (٧٢٣) فرصة عمل.

٢. بما أن الإنفاق العام الاستهلاكي أكثر جدوى في زيادة عدد المشتغلين، فيجب الدفع باتجاه زيادة الطلب الكلي ليكون محرض على الاستثمار وزيادة الانتاج وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة، وذلك عبر خطوات من شأنها تزيد الاستهلاك ومنها رفع

مستوى الأجور لنتناسب مع تكاليف المعيشة، وتحسين سياسة الدعم وتوجيهها لمحدودي الدخل، ضمن توجه لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، ذات الميل المرتفع للاستهلاك.

٣. يجب توجيه الاستثمار العام بالتنسيق مع الطلب الكلي الاستهلاكي، والعمل على خلق بنية تحتية قادرة على استيعاب الاستثمار المخطط له، في سياسة تعتمد على الاستفادة من زيادة الاستهلاك في تحريك الطلب الفعال وزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة عدد المشتغلين.

٤. بعد التحليل الوصفي لظاهرة البطالة والنتائج المستخلصة لابد من العمل على وضع خطط وبرامج تشغيلية تهدف إلى زيادة الطلب على الشباب أقل من ٣٠ عاماً والداخلين الجدد إلى سوق عمل، والمتعلمين، كون النسب الأعلى من البطالة تتركز في تلك الفئات، كما يجب على الحكومة مساعدة الشباب في خلق فرص عمل لهم عبر دعم سياسة التوظيف الذاتي وتوفير الدعم المالي والفني لهم، من خلال رعاية المشروعات الصغيرة التي تتلاءم مع توجهات الطلب الاستهلاكي الكلي.

تمت بعونه تعالى

المراجع

أ- المراجع العربية:

١. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. (١٩٨٨). لسان العرب. ج ١. بيروت.
٢. أبو النور، بركات. (١٩٩٤). التحليل الاقتصادي لظاهرة بطالة المتعلمين في مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة. العدد ١. مصر.
٣. الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (٢٠١٤). النزاع في الجمهورية العربية السورية، تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية. نيويورك: الأمم المتحدة.
٤. إسماعيل، محمد عبد الرحمن، (٢٠٠١). تحليل الانحدار الخطي. السعودية: معهد الإدارة العامة.
٥. الأشقر، أحمد. (٢٠٠٢). الاقتصاد الكلي. عمان: جامعة آل البيت.
٦. الأشقر، أحمد. (٢٠٠٦) علم السكان. حلب: منشورات جامعة حلب.
٧. الأمين، عبد الوهاب. (٢٠٠٢). مبادئ الاقتصاد الكلي. عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع.
٨. الحاج، طارق. (١٩٩٩). المالية العامة. الأردن: دار الصفا للنشر والتوزيع.
٩. بركات، عبد الكريم صادق. (١٩٨٧). الاقتصاد المالي. دمشق: الدار الجامعية.
١٠. بيومي، زكريا محمد. (١٩٧٩). المالية العامة الإسلامية. القاهرة: دار النهضة العربية.
١١. حسن، صطوف الشيخ. (٢٠٠٧). البطالة في سورية. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء.
١٢. حسين، مجيد علي، وعبد الجبار، عفاف. (٢٠٠٤). مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي. (ط. ١). عمان: دار وائل للنشر.

١٣. حشيش، عادل أحمد. (١٩٩٦). أساسيات المالية العامة. مصر: دار المعرفة الجامعية.
١٤. الحمش، منير. (د.ت). القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي. بحث مقدم إلى ندوة الثلاثاء الاقتصادي. دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية.
١٥. حويّتي، أحمد، وآخرون. (١٩٩٨م). علاقة البطالة بالجريمة في العالم العربي. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
١٦. خصاونة، صالح. (٢٠٠٠). مبادئ الاقتصاد الكلي. (ط.٢). عمان: دار وائل.
١٧. خلف، فلاح حسين. (٢٠٠٧). الاقتصاد الكلي. (ط.١). عمان: جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع.
١٨. خلف، فلاح حسين. (٢٠٠٨). المالية العامة. (ط.١). الأردن: عالم الكتاب الحديث- جدار للكتاب العلمي.
١٩. داود، حسام، سلمان، مصطفى، وآخرون. (٢٠٠٥). مبادئ الاقتصاد الكلي. (ط.٣). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
٢٠. الرداوي، تيسير. (٢٠٠٠). تاريخ الافكار الاقتصادية. سورية: منشورات جامعة حلب.
٢١. زكي، رمزي. (١٩٩٧). الاقتصاد السياسي للبطالة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
٢٢. السراحنة، جمال حسن أحمد عيسى. (٢٠٠٠). البطالة وعلاجها. (ط.١). بيروت، دمشق: اليمامة للطباعة والنشر.
٢٣. السيوفي، قحطان. (٢٠٠٨). السياسة المالية في سورية. دمشق: منشورات وزارة الثقافة. الهيئة العامة للكتاب.
٢٤. شامية، أحمد زهير، والخطيب، خالد. (١٩٩٧). المالية العامة. دمشق: دار زهران للنشر والتوزيع.

٢٥. شقير، محمد لبيب. (١٩٥٧). علم المالية العامة. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
٢٦. شهاب، مجدي محمود. (١٩٨٨). الاقتصاد المالي. بيروت: الدار الجامعية.
٢٧. الصكبان، عبد العال. (١٩٧٢). مقدمة في علم المالية العامة. بغداد: مطبعة العاني.
٢٨. عبد العظيم، حمدي. (٢٠٠٧). السياسات المالية والنقدية-دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي. مصر: الدار الجامعية.
٢٩. عبد الواحد، السيد عطية. (١٩٩٣). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية وضبط التضخم. (ط.١). القاهرة: دار النهضة العربية.
٣٠. عبد القادر، محمد علاء الدين. (٢٠٠٣). البطالة. الاسكندرية: منشأة المعارف.
٣١. عبد الكريم، البشير. (٢٠٠٥). تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة من خلال عقد التسعينات. مجلة اقتصاد شمال إفريقيا، العدد الأول سداسي الثاني، جامعة شلف.
٣٢. عبد ربه، علي. (١٩٨٨). أزمة التعليم الجامعي وهيكل سوق العمل والتنمية مع استراتيجية مقترحة للحد من البطالة في مصر. المجلد ٤. الجزء ١٥. دراسات تربية.
٣٣. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر. (١٩٩٧). النظرية الاقتصادية الكلية. الاسكندرية.
٣٤. العناني، حمدي أحمد. (١٩٩٥). مقدمة في الاقتصاد الكلي. (ط.١). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
٣٥. عوض، طالب محمد. (٢٠٠٤). مدخل إلى الاقتصاد الكلي. عمان: معهد الدراسات المصرفية.
٣٦. عيسى، نزار سعد الدين، وقطف، إبراهيم سليمان. (٢٠٠٧). الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات. (ط.١). دار الحامد للنشر والتوزيع.

٣٧. فارس، عبد الرزاق. (١٩٩٧). الحكومة والفقراء والإنفاق العام-دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية. (ط.١). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

٣٨. فرحات، فوزت. (٢٠٠٣). المالية العامة والاقتصاد المالي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

٣٩. فرهود، محمد سعيد. (١٩٩٤). مبادئ المالية العامة. سورية: منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية.

٤٠. فوزي، عبدالمنعم. (١٩٦٥). المالية العامة والسياسة المالية. الإسكندرية: منشأة المعارف.

٤١. القاضي، عبد الحميد. (١٩٧٤). مبادئ المالية العامة. القاهرة: دار الجامعة المصرية.

٤٢. قدي، عبد المجيد. (٢٠٠٦). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. (ط.٣). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

٤٣. قنطجبي، سامر مظهر. (٢٠٠٥). مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام. (ط.١). مؤسسة الرسالة: ناشرون.

٤٤. كلو، مهدي. (٢٠٠٣). الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة، دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

٤٥. المحجوب، رفعت. (١٩٨٢). المالية العامة. القاهرة: دار النهضة العربية.

٤٦. مراد، محمد جلال. (٢٠٠٨). البطالة والسياسات الاقتصادية. بحث مقدم إلى ندوة الثلاثاء الاقتصادي. دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية.

٤٧. المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والفنون. (كانون الثاني، ٢٠١٣). الازمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية. دمشق.

٤٨. مصرف سورية المركزي، النشرات الربعية، الأعوام من ٢٠٠٠م حتى ٢٠١١م.

٤٩. مطر، سيف الإسلام. (١٩٩٣). دور التربية في مواجهة مشكلة البطالة. المجلد ٨. دراسات تربوية.
٥٠. المكتب المركزي للإحصاء. المجموعات الإحصائية من عام ٢٠٠٠م حتى ٢٠١١م.
٥١. المكتب المركزي للإحصاء. (٢٠٠٧). تقرير مسح قوة العمل. دمشق.
٥٢. المهائني، محمد خالد. (٢٠٠٨). المالية العامة. دمشق: الجامعة الافتراضية.
٥٣. الموسوي، ضياء مجيد. (١٩٩٢). النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
٥٤. ناشد، سوزي عدلي. (٢٠٠٦). المالية العامة. (ط.١). لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
٥٥. نجا، علي عبد الوهاب. (٢٠٠٥). مشكلة البطالة. الاسكندرية: الدار الجامعية.
٥٦. نوال، بن فايزة. (٢٠٠٩). إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥). رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.
٥٧. الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، والخشالي، منجد عبد اللطيف. (٢٠٠٥). المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة. الأردن: دار المناهج.
٥٨. الوادي، محمود حسين، وعزام، زكريا أحمد. (٢٠٠٧). مبادئ المالية العامة. (ط.١). الأردن: دار المسيرة.
٥٩. واسيمون، ب. (د.ت.). أصول الاقتصاد الكلي. (عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، مترجم). القاهرة: الكتاب للنشر والتوزيع.
٦٠. الوزني، خالد واصف، والرفاعي، أحمد حسين. (٢٠٠٢). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. (ط.١). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
٦١. يحيك، مليكة. (٢٠٠٦). إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٥). رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

ب- المراجع الأجنبية:

1. Alian Barrere "Economy and Financial institution", Paris, 1985.
2. Bachanan "the public finances", Irwin 1965, chapter 7, the budgetary process in the U.S, McGraw- Hill 1955 chapter 18.
3. Gregory. N. M, (2006), "Macroéconomie", De Boeck, Paris, 3^{eme} édition.
4. McConnel, Campbked R. Economics: Principles, and policies. Ninth ed., New York; McGraw- Hill Book Company, 1984.
5. Richard Bonney : systèmes économiques et finances pupliques, pressé universitaire de France, 1996.
6. Tremblay. R, 1992, "Macroéconomie modernes : théories et réalité", Edition Etudes vivantes, Québec.

ت- مواقع الكترونية:

١. www.ifpri.org

٢. www.imf.org

٣. www.arab-api.org

٤. www.scpr-syria.org

٥. www.banquecentrale.gov.sy

٦. www.cbssyr.sy

**The effect of general expenditure change in the
unemployment rate in Syria
Analytic study (2000-2012)**

**Prepared By
Mohammad AlAli**

Abstract

Is a public spending policy a solution to address the cases of under-use and create jobs that would absorb part of the unemployment and ease her pain, and the aim of this research is to determine the characteristics and causes of unemployment in Syria and study and analysis of the economic effects of public spending through regression analysis and the link between public spending as a variable independently and number of dependent variables which affect public spending, and to address this topic, follow researcher descriptive analytical method and curriculum go hand in hand with being the nature of the subject.

The study concluded with a set of conclusions from them, that the increase in public spending was a positive impact on both the number of employees, total consumption, total investment, but that when the statistical relationship between public spending growth rate and the unemployment rate test, it was found that there was no link between them, it is explained that the amount of public spending were not enough to cope with high unemployment rates, which were the main reasons for their increase population growth rate high, which increased labor supply, in addition to weak demand for labor, as a result of not keeping up investment for the growth of the preparation of the unemployed growth, and recommended Researcher that must rework the operational programs to youth employment, especially new entrants to the labor market, and work on the physical and technical help in creating job opportunities for them, and to increase the total consumption to be the engine of demand, by raising the purchasing power of salaries and wages, and improved support policy, focus consumer spending on the public for being better able to create new jobs of public investment spending.

**Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Economics
Department of Economics**



**The effect of general expenditure change
in the unemployment rate in Syria
Analytic study (2000 – 2012)**

A letter of introduction for a master's degree in economics

**Prepared By
Mohammad AlAli**

**Supervised By
Dr. Hasan Hijazi**

2015 AD